

جامعة عمار ثليجي - الأغواط

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم الاقتصادية

تخصص: مالية وبنوك



مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية

مخاطر القروض البنكية وطرق تحديدها وتسييرها

من إعداد

- بن شهرة حنان

- قحقوي محمد الأمين

تحت إشراف :

* أ. متيجي عمار

لجنة المناقشة:

رئيسا

أستاذ محاضر

- مدوخ ماجدة

مقررا

أستاذ محاضر

- متيجي عمر

ممتحنا

أستاذ محاضر

- رزق الله العيد

ممتحنا

أستاذ مساعد

-

السنة الجامعية : 2016/2015

إهداء

أهدي ثمرة هذا العمل إلى الذي أعطاني فكان عطاؤه بلا حدود إلى الذي
هداني طريق الصواب ومنحي الصبر لمواصلة في هذا الطريق ووفّقني إلى
صاحب جلالة والإكرام الله سبحانه وتعالى.

إلى أعز إنسان على وجه الأرض إلى حبيب ونور عيني إلى الذي لم يتوانى
في مد يد العون وعلمني حب الكفاح وطول الأمل أبي الغالي "محمد"
إلى الشمعة التي أنارت حياتي وبدعواتها وكانت معي في المدة وحلوة إلى
التي رضاها الواحد الرحمان إليك أمي الغالية "تركية"

إلى أعز ما أملك أخواتي: مباركة ، زهرة ، أمينة، خديجة وأولادهم وبناتهم
كل واحد باسمه

إلى من أمضي معهم أجمل أيام حياتي هاجر بوزيدي، هناء زبدة ،
إلى كل دفتي بدفتي مالية وبنوك

إهداء

إلى المدي والرحمة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من أمر ربي بالترحم عليهما كما ربياني صغير

إلى أبي وأمي حفصهما ورعاهما

إلى كل... إخوتي وأخواتي وأهلي وأقاربي

إلى خطيبتي وزوجتي المستقبلية خديجة

إلى كل.... الإخوة الأعزاء الذين أعرفهم

إلى كل ذي فضل ومن له حق على مشايخ وأساتذة ومعلمين إلى

من ابتغى الصلح طريق المراضاة الله

أهدي هذا العمل ...

محمد

شكر

اللهم إنا نشكرك على نعمتك ونحمدك عليها

اللهم أنا تشكرك على طريق صعب يسره لنا

إن واجب الوفاء والإخلاص يدعونا أن نتقدم بالشكر الجزيل والتقدير إلى كل من ساعدنا في هذا العمل ونخص بالذكر الأستاذ المشرف "متيجي عمار" الذي أفادنا بنصائحه وإرشاداته القيمة وكان لنا نعم المشرف.

إلى من ساعدنا من قريب أو من بعيد في إنجاز العمل المتواضع وإلى كل الأساتذة بالكلية وكل الزملاء ...

✓ محمد

✓ حنان

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	الإهداء
	كلمة شكر
	الفهارس.....
أ-هـ	مقدمة
	الفصل الأول: المخاطر البنكية ومخاطر القروض
02	تمهيد.....
03	المبحث الأول: المخاطر البنكية
03	المطلب الأول: ماهية المخاطر البنكية.....
05	المطلب الثاني: أنواع المخاطر البنكية.....
15	المطلب الثالث: إدارة المخاطر البنكية.....
23	المبحث الثاني: القروض البنكية.....
23	المطلب الأول: ماهية القروض البنكية.....
26	المطلب الثاني: أنواع القروض البنكية
39	المطلب الثالث: معايير إجراءات منح القروض
50	المبحث الثالث: مخاطر القروض والضمانات المقدمة
51	المطلب الأول: مفهوم خاطر القروض البنكية
52	المطلب الثاني: أنواع المخاطر القروض البنكية
59	المطلب الثالث: ضمانات القروض البنكية
67	خلاصة
	الفصل الثاني: تسيير وتحديد مخاطر القروض البنكية وقياسها وفقا لاتفاقية بازل
69	تمهيد
70	المبحث الأول: أساليب وطرق تقييم ومعالجة مخاطر القروض
70	المطلب الأول: أساليب تسيير المخاطر القروض
73	المطلب الثاني: تقدير وتقييم المخاطر القروض

86	المطلب الثالث: معالجة مخاطر القروض
89	المبحث الثاني: اتجاهات بازل لإدارة المخاطر
89	المطلب الأول: اتجاهات بازل 1
93	المطلب الثاني: اتجاهات بازل 2
96	المطلب الثالث: اتجاهات بازل 3
99	المبحث الثالث : سياسة الوقائية وأسلوب معالجة المخاطر القروض البنكية وطرق تحديدها
99	المطلب الأول: سياسة الوقائية وأسلوب معالجة المخاطر القروض البنكية
102	المطلب الثاني: وسائل الحد من مخاطر القروض
108	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: دراسة حالة قرض شعبي الجزائري وكالة الأغواط -CPA-	
110	تمهيد
111	المبحث الأول: تقديم عام لقرض الشعبي الجزائري
111	المطلب الأول: نشأة وتعريف القرض الشعبي الجزائري
114	المطلب الثاني: وظائف القرض الشعبي الجزائري وهيكله التنظيمي
116	المطلب الثالث: تنظيم القرض الشعبي الجزائري
117	المبحث الثاني: دراسة حالة عدم سداد قرض لدعم الشباب
117	المطلب الأول: خطوات متابعة القروض بالنسبة لوكالة الأغواط
119	المطلب الثاني: دراسة ملف القرض
124	المطلب الثالث: إدارة خطر عدم سداد القرض
125	خلاصة الفصل
127	الخاتمة.....
131	قائمة المراجع
	الملاحق

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
(01)	خطوات منح القروض	48
(02)	عملية تسيير حسابات البنك التجاري	87
(03)	الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري المديرية العامة	115

قائمة الجدول

الرقم	العنوان	الصفحة
(01)	الموجودات واوزانها حسب مقررات اتفاقية بازل	90
(02)	الدعائم الأساسية لمقررات بازل 2	95
(03)	تطور رأس مال القرض الشعبي الجزائري	112
(04)	موظفوا البنك وأعدادهم	113

مقدمة

مقدمة

للبنوك التجارية مكانة بارزة في تنمية الاقتصاد وتقدمه، من خلال وظائفها ومهامها، وفقا لسياسات مالية ونقدية التي يسير عليها البنك ونتيجة للتطورات التي يشهدها هذا القطاع من تطورات مالية وتكنولوجية واقتصادية كان لزاما على البنوك التجارية مواكبة هذه التطورات لتحقيق تطور وازدهار واكبر قدر ممكن من الارباح، وهذا ما انجرت عنه بنوك قوية وأخرى ضعيفة الأداء ، هذا الأداء الذي تعد الادارة وتسيير فيه أهم شيء ، فإذا كان هذا التسيير جيد فان البنك يكون قد حقق قدر عالي من الازدهار والربحية وكذلك تنمية الاقتصاد وإذا كان خلاف ذلك فيكون أداء البنك في مستوى ضعيف

لذلك فإن البنك تهتم بالإدارة الجيدة وذلك لتجنب الوقوع في المخاطر لان الجهاز المصرفي جهاز حساس ويتعرض للمخاطر بكثرة ذلك لما له من اهمية بالغة ، وهذه المخاطر متعددة وواسعة تمس جميع العمليات المصرفية التي يقوم بها البنك، لهذا يعمل البنك على توخي الحذر اثناء العمليات المصرفية التي يقوم بها لتجنب الوقوع فيها وهناك طرق عديدة لإدارتها وتسييرها وكذا تجنب الوقوع فيها في بعض الاحيان وذلك لتحقيق اكبر قدر ممكن ومن الارباح ، هذا من جهة مهام البنك ككل أما من جهة عملية منح القروض فإنها تمثل الركيزة لتجهيز المشاريع على اختلاف أنواعها ، سواء كانت صناعية أو تجارية أو مهنية أو خدمية بالمعدات والأصول الرأسمالية سواء عند إنشاء المشروع أو عند إحلال وتجديد معداته وتجهيزاته ، كما تمثل القروض موردا كبيرا وهاما لأي مشروع سواء كان كبيرا أو صغيرا المشروع ، لذلك تعتبر القروض التي تقدمها البنوك من الأدوات المصرفية الفعالة للتنمية الاقتصادية . من أجل تغطية الاحتياجات المالية فتلجأ المؤسسة والأفراد للبنوك من أجل تمويل مشروعاتها ، والبنوك بدورها تضع تحت تصرف هذه المؤسسات وسائل عديدة من الائتمان وهي تقوم باختيار الوسيلة التي تتلاءم مع احتياجاتها المالية ودرجة سيولة أصولها وإمكانياتها المستقبلية ، لكن هذه القروض لا تمنحها البنوك إلا وفقا لمعايير البنك المتبعة لاتخاذ قرار التمويل، فهي لسياسة خاصة تدعى بسياسة الإقراض فالبنك يتخذ احتياطاته وذلك بدراسة مختلف الجوانب المتعلقة بالملف وهذه الجوانب تتمثل في سياسة الإقراض والاستعلام البنكي ثم جانب الإجراءات اللازمة لمنح القرض المتضمنة الشروط العامة والوثائق المطلوبة لدراسة طلبات القروض وهذه القروض ورغم أهميتها إلا أنها معرضة لعدة مخاطر تعرقل الأهداف التي وجدت من أجلها وتؤدي بها للخسارة وقد تؤدي كذلك لإفلاسها .

وذلك أن عملية الإقراض تكون محفوفة بعدة مخاطر ، حيث تعتبر هذه الأخيرة صميم النشاط البنكي لكون طبيعة نشاطه تشوبه المخاطر والتي هي اليوم أكثر مما كانت عليه سابقا وهذا لأن البنوك لازالت تمارس نفس الأنشطة ، رغم التطورات والتحولات العميقة من عشرات السنين ، كما أن الخطر لا ينشأ فقط من عمليات الإقراض ، ولكن مجمل الأنشطة البنكية الأخرى.

و بالرغم من تعدد المخاطر البنكية إلا أن درجة المخطر تختلف من نوع لآخر ولعل أهم مخطر يتعرض له البنك هو مخطر منح القروض ، لما للقروض من اهمية بالغة في الاقتصاد وكذا تطور البنك والمورد الكبير للبنك ، وتتجم هذه المخاطر لان البنك يتعامل مع اطراف خارج البنك الامر الذي سيسبب له خساره لأنه مهما قام بتحريات واجراءات لمعرفة الطرف الاخر لا انه قد يقع في الخطأ لأنه لا يستطيع معرفة نية الاشخاص وكذا الظروف الاقتصادية التي قد يتعرض لها القرض لهاذا في تتخذ جميع الإجراءات والعمليات لتفادي الوقوع فيا وكذا تقليل من خسارتها فيما اذا وقعت ولهذا فان البنك يخصص اعوان ومصالح خاصة بالقروض لدراستها وتحليلها .

و من خلال ما سبق نحاول طرح الإشكالية الرئيسية الخاصة بالبحث:

- إذا كانت مخاطر القروض اشكال كبير بالنسبة البنك وقد تؤدي الى خسارته ، فكيف يمكن للبنك ادارته والتحوط منه ؟

و تندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي المخاطر البنكية ؟
- ما هي القروض البنكية ؟
- ما هي اجراءات منح القروض البنكية ؟
- ما هي المخاطر المتعلقة بالقروض ؟
- كيف يتم تسيير وادارة القروض ؟
- ماهي طرق تحديد والتحوط من مخاطر القروض البنكية ؟

الفرضيات:

- من اهم مخاطر البنوك مخطر منح القروض.
- مخطر عدم السداد من اهم مخاطر القروض البنكية.
- تقوم البنوك بمعالجة وإدارة البنوك عن طريق متابعة القرض.
- الدراسة الجيدة لملف القرض طريقة للتحوط من المخاطر.
- ترقى اساليب الوقاية من مخاطر القروض البنكية التي تتبعها البنوك الجزائرية الى المستوى المطلوب.
- يقوم القرض الشعبي الجزائري بوكالة الاغواط- بمعالجة مخطر عدم السداد عن طريق الضمانات.

اهمية الدراسة :

يعتبر موضوع مخاطر القروض البنكية من اهم المواضيع التي يهتم بها البنك لما للقروض من اهمية بالغة في تطوره وكذا علاقة القروض بتنمية الاقتصاد , وكذا نقشي هذه الظاهرة في الآونة الاخيرة , لذا تبحث الدول عن الطرق الانجع للحفاظ على النظام البنكي قوي وسليم يضمن لها التقدم المستمر .

أسباب اختيار الموضوع:

إن أسباب اختيار الموضوع المدروس متعددة وكثيرة في الأصل ولكن من أهمها:

- الدراية الشخصية بأهمية هذا الموضوع .
- الاهتمام الذاتي بدراسة المخاطر البنكية خاصة مخطر منح القرض وبمعرفة طرق ادارته والتحوط منه.
- المخاطر التعاني منها البنوك الجزائرية جراء سوء تسيير المخاطر
- معرفة الخطوات التي يتبعها القرض الشعبي الجزائري وكالة الاغواط في تسيير مخاطر القروض.

اهداف الدراسة:

نهدف من خلال دراستنا لها الموضوع الى:

- معرفة اهم المخاطر البنكية.
- التعرف على مفهوم القروض ومعايير وإجراءات منحها ..
- الدراية بمخاطر القروض البنكية .
- ابراز اهم الوسائل والطرق لادارة وتسيير مخاطر القروض والتحوط منها .
- معرفة الخطوات الرئيسية المتبعة في القرض الشعبي الجزائري وكالة الاغواط لمعالجة مخاطر القروض.

دراسات سابقة :

و يأتي هذا البحث بعنوان " مخاطر القروض البنكية وطرق ادارتها وتحوط منها ,دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري وكالة الاغواط" مستخلصا من مجموعة البحوث التي تناولت مواضيع في

مثل هذا الموضوع ، القروض البنكية لتسليط الضوء على مخاطر القروض البنكية ، انواعها وطرق ادارتها تسييرها ، والحد منها ومن اهم هذه الدراسات :

1. بولقرون مباركة ' مخاطر القروض البنكية وطرق معالجتها في الجزائر دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري وكالة بسكرة ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر بسكرة تناولت هذه المذكرة دراسة مفاهيم اساسية حول القروض البنكية والبنوك التجارية تعريفاتها انواعها ، معايير واجراءات منح القروض كذلك مخاطر القروض البنكية واراداتها وفقا لاتفاقية بازل ، ودراسة حالة بوكالة بسكرة للقرض الشعبي الجزائري دراسة مخطر عدم السداد .

2. زايدي صبرينة ، ادرّة وتسيير مخاطر القروض البنكية دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري وكالة البويرة ، جامعة اكلي امحمد اولحاج - بويرة- مذكرة لنيل شهادة ماستر ، تناولت عموميا حول المخاطر المصرفية ومخاطرها ونبذة عن البنوك وكذا تسيير المخاطر وادارتها وقدمت دراسة حالة حول قرض استثماري ومعالجته .

المنهج المتبع:

للإجابة على الإشكالية المطروحة والوصول إلى النتائج المرجوة اعتمدنا المزج بين المنهج الوصفي في الجانب النظري لصياغة البحث المكتبي والمنهج التحليلي في الجانب التطبيق.

الصعوبات:

تتمثل الصعوبات في قلة الدراسات السابقة حول الموضوع ، وصعوبة الحصول وجمع المعلومات في الوكالة نظرا لسرية الملفات وأرقام حسابات الزبائن التي تعد من أسرار المهنة.

صعوبة الحصول على المراجع وهذا ما أجبرنا إلى الاستعانة برسائل الماجستير

و التي تعد كدليل موثوق من صدقه وصحة معلوماته.

تقسيمات البحث:

قسمنا البحث إلى ما يلي:

الفصل الأول:

تطرقنا في الفصل الأول إلى المخاطر البنكية ككل تعريفها وانواعها وطذا عموميات حول ادارتها, وتطرقنا الى مفهوم القروض انواعها واجراءات ومعايير منحها وكذا مفهوم مخاطر القروض وانواعها والضمانات المقدمة اثناء منحها .

الفصل الثاني:

أبرزنا فيه اساليب تسيير القروض وكذا طرق تقييم مخاطر القروض وطرق معالجتها وقدمنا اتجاهات بازل لإدارة المخاطر بازل 1-2-3 وكذا السياسة الوقائية واسلوب معالجة مخاطر القروض البنكية ووسائل الحد من وقوعها .

الفصل التطبيقي:

درسنا في الفصل التطبيقي حالة مخطر منح القرض في وكالة القرض الشعبي الجزائري والذي قمنا بتعريفه ودراسة نشأته، ثم اخترنا مخطر عدم السداد لقرض لتشغيل الشباب ، وأخذنا مثال على ذلك دراسة ملف القرض لشراء معدات لفتح مؤسسة لصناعة مواد البناء بالإسمنت المسلح.

الفصل الأول

المخاطر البنكية ومخاطر القروض

تمهيد

عند الحديث عن البنوك، عملها ومهامها، يخطر في أذهاننا المخاطر التي تواجهها هذه البنوك والتي قد تؤدي مردودها وقد تؤدي إلى إفلاسها .

ولتحكم في هذه المخاطر وتقاديرها على البنك الدراسة الجيدة لهذه المخاطر والتحكم فيها والدراية المسبقة بها ولهذا سننتقل إلى المفاهيم الأساسية للمخاطر المصرفية عامة وهذا لاختار فكرة عنها ومعرفتها ثم نقوم بالتخصص في خطر الائتمان والذي هو موضوعنا ولدراسة ها قسمنا الفصل إلى ثلاث مباحث وهي :

المبحث الأول: المخاطر البنكية

المبحث الثالث: مخاطر القروض والضمانات المقدمة

المبحث الثاني: عموميات حول القروض البنكية

المبحث الأول: المخاطر البنكية

عند الحديث عن البنوك، عملها ومهامها، يخطر في أذهان الكثير من أصحاب الميدان المخاطر التي تواجهها هذه البنوك وهي تؤدي أعمالها اليومية.

ومن جراء حوادث غير منظورة أو من جراء سياسة اعتمادات خاطئة يتعرض لها المصرف نتيجة التأخير في الإيفاء، لعدة صعوبات هو بغنى عنها، إذ عدم الإيفاء خسارة غير طبيعية لا يمكن للمصرف إن يتحملها إذا تكررت.

المطلب الأول: ماهية المخاطر البنكية

الفرع الأول: تعريف المخاطر

يمكن تعريف المخاطر علي أنها الانحراف عن ما هو متوقع، فالمخاطر هي مرادف لعدم التأكد من الحدوث فهناك مثلا عدم التأكد من المقرض من استرداد القرض وعدم التأكد المستثمر من مشروع ما، أو أصل ما من تحقيق العائد ويمكن تعريف المخاطر أيضا بأنها كل عملية يتم تنفيذها في إطار عدم التأكد وينتج عنها ربحا باحتمال معين أو خسارة باحتمال معين.¹

إذ أن كل قرار من قرارات المؤسسات والبنوك يتضمن مخاطر معينة التي تتمثل في مدى ابتعاد النتائج المحققة عن الأهداف المسطرة وبالتالي فإن المخاطر ملازمة لنشاط تلك المؤسسات والبنوك فلا يمكن للبنك أن يمنح قرضا دون تحمل مخاطر ولا يمكن لمستثمر أن يقوم بمشروع دون أن يسلم من مخاطر عدم نجاحه ومعنى ذلك ألا تزيد درجة مخاطر استثمارات كل مستثمر عن الحدود التي يعتبرها مقبولة لديه.

فكلما زاد عدم التأكد من الحصول على عائد كلما زادت المخاطر ولا ينفي وجودها إلا إذا كان احتمال الحصول على تلك العوائد بحجمها وزمن حدوثها يساوي إلى الواحد الصحيح.

الفرع الثاني: طبيعة المخاطر

يجب أن نفرق بين الأخطار العامة والأخطار المهنية والأخطار الخاصة بالشخص أو بالعملية:²

1- أن الخطر العام مرتبط بمراقبة الأزمات السياسية والاقتصادية أن الحروب بسبب إغلاق المؤسسات وتدميرها وفي بعض الأحيان مصادرتها، أن الاضطرابات الاجتماعية تسبب

¹ أسامة عبد الله، الخطر والتأمين الأصول العلمية والعملية، ط4 ، دار النهضة العربية، القاهرة ، 1974، ص4 .

² أسامة عبد الله، نفس المرجع السابق، ص 6

الاضطرابات المتواصلة التي تنتج عنها متاعب ومصاعب تجارية أو مالية لأغلب المؤسسات، أن الاضطرابات المالية ترغم الدولة على اتخاذ تدابير كوقف الدفع إلى الخارج وذلك ينتج إيقاف المصارف عن الدفع ويليها إفلاس عديد من المصارف يضاف إلى ذلك الإضرار الناتجة عن الطبيعة مثل: الطوفان، الحرائق، الجفاف، والأمراض التي تصيب مناطق شاسعة.

2- الخطر المهني يكمن في التغيرات المفاجئة التي تغير شروط الإنتاج: نقص في المواد الأولية، تغيير حاد في الأسعار، ثورة تقنية، تغير أساسي في طرق الإنتاج، إحداث إنتاج مماثل بأسعار بخسة... أن إغلاق الأسواق الخارجية يوجه الإنتاج الوطني أو وضع دعمي خارجي علي بضاعة مماثلة، كل ذلك يجعل المصارف حذرة حيال التسليف.

3- الأخطار الخاصة بالزبون أو بالعملية: إن الإخطار الخاصة بالعمل أو بالعملية تتأتى من الحالة المالية والصناعية أو التجارية للمؤسسة أو من القدرة التقنية أو من أخلاق القيمين عليها وسمعتهم.

إن الاعتماد الممنوحة إلى المؤسسات تنقصها الموارد التي تكون مجمدة وليس لديها أموال تشغيل كافية، أو التي تكون مدينة وصناديقها خالية تتأتى عنها أخطار كبيرة.

إن المصارف تتردد كثيرا في منح سلفيات إلى مؤسسات صناعية قديمة ذات مكناات ومعدات مستهلكة أو ذات نفقات عامة ضخمة وذات سعر إنتاج كبير أو ذات إنتاج من نوع جيد إنما مرتفع الأسعار.

إن القدرة التقنية تلعب دورا هاما غير إن سوء الإدارة يسبب كوارث عدة، إن الإخطار الخاصة بعملية ما تتأتى من نوعيتها ومدتها ومن قيمتها. إن الحكمة على المصرف ألا يتعامل إلا مع مؤسسات تجلب ثقته ومع معاملات لا تشوهها أية أخطار بالنسبة إلى النوعية والمدة والقيمة.

الأخطار الناتجة عن مسؤولية المصرف بسبب توقفه عن التسليفات أو تسليفاته التي تتجاوز الحدود المعقولة.

إن الزبون الذي تسود أحواله يطلب من المصرف الإبقاء على تسليفاته السابقة أو زيادة حجم هذه التسليفات فيجد نفسه أمام مسؤولية معنوية ومالية فإذا لم يلبي حاجات الزبون فإنه يزيد مصاعبه وبالتالي يعيق تنفيذ عملياته بصورة مرضية وإذا منحه تسليف جديدة فإن من شأن ذلك مضاعفة أخطار المصرف مهما تكن تصرفات المصرف فإنه يمكن أن يلاحق قضائيا إذا تسبب في أية أضرار.

الأخطار الناجمة عن مسؤولية المصرف حينما يحل في إدارة أعمال زبونه واقعيا وليس قانونيا. إن القانون يرغب من يدير أعمال الديون الاجتماعية عمليا أو قانونيا دون أن يكون وكيلها عنها .

المطلب الثاني: أنواع المخاطر البنكية

أنواع المخاطر البنكية¹

أ - أنواع المخاطر المصرفية الرئيسية:

تعرف المخاطر عادة انها التأثير السلبي على الربحية لعدة مصادر مميزة لعدم التأكد. ويتطلب القياس المتصل بالمخاطرة أن يتم التعبير عم عدم التأكد وتأثيره السلبي المحتمل على الربحية، ويقصد سبية وبالربحية في السياق التالي كل من المقاييس المحاسبية ومقاييس مراقبة تحركات السوق

ب - المخاطرة الائتمانية:

تعرف المخاطرة الائتمانية بأنها مخاطرة ان يتخلف العملاء عن الدفع أي يعجزون عن الوفاية بالتزاماتهم بخدمة الدين، ويتولد عن العجز عن السداد خسارة كلية أو جزئية لأي مبلغ مقرض من الطرف المقابل أهمية قصوى من حيث أهمية الخسائر المحتملة

وهي أيضا مخاطرة تراجع المركز الائتماني للطرف المقابل فمثل هذا التراجع لا يعني التخلف عن السداد وإنما يعني أن احتمال التخلف عن السداد يزداد، وتقوم أسواق رأس المال يتم تقييم الموقف أو المركز الائتماني للمنشآت من خلال أسعار الفائدة الأعلى على الاصدارات الدين لهذه المنشآت او تراجعية أسهمها او في ضوء تراجع تقدير وكالات التقييم والذي هو عبارة عن تقييم لجودة اصدارات الدين لخاصة بها.

ان المخاطرة الائتمانية ذات أهمية بالغة حيث أن عجز عدد صغير من العملاء المهمين عن الدفع يمكن أن يتولد عنه خسائر كبيرة، وهذا يمكن أن يؤدي بدوره إلى الإفلاس، وتتم مراقبة هذه المخاطرة من خلال اجراءات كلاسيكية متبعة في البنوك، فنظم الحدود تضع سقفا على المبلغ المقرض لأي عميل واحد/ أو عديد من العملاء داخل صناعة واحدة/ أو العملاء في بلد معين، ويتم إجراء فحص للتطبيقات الائتمانية بواسطة مسئول الائتمان أو لجان الاعتمادات التي يجب أن تتوصل إلى حد أدنى من الاتفاق قبل اتخاذ قرار بتحمل المخاطرة وتحدد قواعد التفويض عند مستويات متنوعة

¹ طارق عبد العال حماد ، ادارة المخاطر - افراد - ادارات - شركات - بنوك - مخاطر الائتمان - والاستثمار والمشتقات واسعار الصرف ' الدار الجامعية ، الاسكندرية 2007، ص197.

في البنك من المسئول عن مثل هذه الالتزامات، وإصدار تقارير مركزية عن القروض المستحقة السداد للعملاء مطلوب لضمان بقاء تلك المبالغ ضمن حدود عالمية، خاصة عندما تنشئ وحدات أعمال عديدة مع نفس العملاء، وأخير: توجد قواعد متصل بتنوع المخاطر عبر الأطراف المقابلة .

ورغم أن مثل هذه الإجراءات وجدت منذ بدأت البنوك تمارس الاقراض، إلا أن قياس المخاطرة الائتمانية يثير العديد من القضايا، أو لها أن الارصدة المعلقة وقت التخلف عن الدفع لا تكون معلومة مسبقا ، فهي تعاقدية فقط بالنسبة للخطوط التي لها جدول زمني للاستهلاك، أما بالنسبة للبعض الآخر مثل المحسوبات على المكشوف، فإن الاستعمالات المستقبلية لهذه الخطوط تكون غير معلومة، حيث ان الاستلام متروك - ضمن حدود معينة- لمبادرة العميل، ولذلك فإن المبلغ المعرض للمخاطرة في المستقبل والذي من المحتمل أن يفقد في حالة التخلف عن الدفع- لا يكون معروفا في مثل هذه الاحوال.

إن حجم الالتزام لا يكفي المقياس لمخاطرة فللمخاطرة بعدان:¹

- كم المخاطرة- أو المبلغ الذي لا يمكن ان يفقد.
- نوعية المخاطرة-أي احتمال التخلف عن الدفع.

وغالبا ما يتم تقييم نوعية المخاطرة من خلال التقديرات الترتيبية للديون، وهذه التقديرات تكون داخلية بالنسبة لبنك ما و/ او خارجية عندما تصدر وكالات تقدير، ويؤدي قياس نوعية المخاطرة في النهاية للقياس الكمي الاحتمالية عجز الملاء عن السداد، ومن الواضح ان احتمال العجز عن السداد ليس من السهل قياسه كميا، فالبيانات التاريخية عن حالات العجز عن السداد سواء حسب فئة التقدير أو حسب الصناعة متاحة ولكن لا يمكن بسهولة تخصيصها لعميل معين، أيضا مدى عمليات الاسترجاع غير معروف، وتتوقف الخسارة على نوع الضمان- سواء من أطراف ثالثة أو من أي ضمان مودع- بالاسترجاع بعد إشهار الافلاس أو تسهيل الأصول، باختصار:

فإن المخاطرة الائتمانية- أقدم المخاطرة بالنسبة للبنوك- هي فعليا النتيجة النهائية لمخاطر متعددة

الأبعاد، ومن الغريب أن المخاطرة الأكثر شيوعا من بين المخاطر ما يزال قياسها صعبا للغاية وتولد معاملات السوق أيضا مخاطرة ائتمانية، وتتوقف الخسارة في حالة العجز عن السداد على قيمة هذه الأدوات وسيولتها، فإذا كنت الخسارة غير متوقعة على الإطلاق، تكون الخسارة هي قيمة مراقبة تحركات السوق وقت التخلف عن الدفع، وإذا ترجع المركز الائتماني للطرف المقابل، يظل من

¹ طارق عبد العال حماد ، إدارة المخاطر - افراد -ادارات- شركات - بنوك - مخاطر الائتمان - والاستثمار والمشتقات واسعار الصرف ' مرجع

المحتمل مع ذلك أن يتم بيع هذه الأدوات في السوق بخصم ، وبالنسبة للأدوات التي يتم تداولها خارج مصر مثل المشتقات (عقود المبادلات والخيارات) والتي شهدت نموا وتطورا هائلا في الأخيرة ، لا يكون البيع ممكنا بسهولة ، ولذلك تكون القيم المحتملة للمعاملة أثناء الفترة كلها معرضة للمخاطرة ، ويضاف إلى ذلك أن هناك تفاعلا بين المخاطرة الائتمانية والمخاطرة السوقية أثناء هذه الفترة لأن هذه القيم تتوقف على تحركات السوق .

وفي النهاية- يصعب تقويم المخاطرة الائتمانية المراكمة عبر مجموعة من المعاملات- سواء قروض أو على سبيل المثال لأنهم ينتمون لنفس الصناعة، فإن المخاطرة تكون أهم بكثير مما إذا كانت أحداث التخلف عن الدفع هذه مستقلة ، وتحمل كل البنوك نفسه من المخاطرة بالجوء للتبوع، والذي يجعل حالات التخلف عن الدفع المترابطة مستبعدة جدا أو تماما، ومع ذلك فإن القياس الكمي لتأثير التبوع ما يزال يشكل تحديا.

ج -مخاطرة السيولة:¹

تعتبر مخاطرة السيولة مخاطرة رئيسية ويتم في الغالب تعريفها بطرق مختلفة:

- السيولة شديدة
- احتياطي السلامة الذي توفره محفظة الأصول السائلة.
- القدرة على تدبير الأموال بالتكلفة العادية:

وينتج عن حالة السيولة الشديدة الإفلاس، ومن ثم فإن مخاطرة السيولة هي مخاطرة قاتلة ، ومن ذلك فإن هذه الأحوال الشديدة غالبا ما تكون ناتجة عن مخاطر أخرى، على سبيل المثال: الخسائر الهامة بسبب عجز عميل كبير عن الدفع يمكن أن تثير القضايا متصلة بالسيولة وشكوكا فيما يتصل بمستقبل المنظمة ، وتكفي هذه لأحداث حالات سحب ودائع على نطاق واسع أو إغلاق حدود التسهيلات الائتمانية بواسطة المؤسسات الأخرى الساعية لحماية نفسها من حدوث عجز محتمل عن الدفع ، ويمكن للاثنتين معا ان يحدثا أزمة سيولة شديدة يمكن ان تنتهي بالإفلاس .

وهناك معنى اخر شنع لمخاطرة السيولة وهي ان قيم الاصول قصيرة الاجل غير كافية لمقابلة المطلوبات القصيرة لآجل او التدفقات النقدية غير المتوقعة إلى الخارج، ومن هذا المنطق تكون السيولة هي احتياطي المالي الذي يساعد في كسب الوقت في الظروف الصعبة.

¹ طارق عبد العال حماد ،مرجع سبق ذكره ' ص 102

وأخير.. تعنى مخاطرة السيولة أيضا مواجهة صعوبات في تدبير الأموال ، إذن ترتبط مخاطرة السيولة بالقدرة على تدبير الأموال بتكلفة معقولة ، ومثل هذه القدرة هي في الواقع محصلة نوعين من العوامل هما:

- السيولة السوقية التي تتفاوت بمرور الوقت.

- سيولة البنك

ويتفاعل العاملان لتقرير ظروف التمويل.

ويمكن أن تزداد تكلفة السيولة نتيجة لنقص زائل أو عابر في السيولة في لسوق، ويكون لسيولة السوق تأثير على تكلفة الأموال بالنسبة لكل اللاعبين، تشمل مؤشرات سيولة السوق حجم المعاملات ومستوى أسعار الفائدة وتقلباتها والصعوبات التي تواجه طرف عند إيجاد طرف مقابل في المعاملة.

أيضا تتوقف سهولة الوصول إلى الأموال على خصائص المنشأة : مثل احتياجاتها التمويلية واستقرارها بمرور الوقت ، الموقف الائتماني للبنك ، ووضعه المالي ومدى قدرته على الوفاء بالتزامه الحالية وكل الخصائص التي تعدل تصور السوق للبنك ومن ثم تقديره وتكلفة الأموال ذات الصلة ، وترتبط بعض هذه العوامل بالمواقف الائتماني بينما يرتبط البعض الآخر بسياسته التمويلية ، وإذا تدهور إدراك الموقف الائتماني ، سوف يكون التمويل مكلفا بدرجة أكبر وإذا أصبح تدبير الأموال بواسطة البنك مهما ومتكررا فجأة أو يصاب بتقلبات غير متوقعة فإن إدراك السوق سوف يكون سلبيا.

إن مخاطرة السيولة هي النتيجة الطبيعية للمعاملات القياسية فهذه تحدث فجوة استحقاق بين الاصول والخصوم، ويقوم البنك غالبا بجمع موارد صيرة الآجل ويسلف لمدى الطويل.

وبالنظر للفجوة الموجودة بين موعد الاستحقاق، يوجد دائما مخاطرة سيولة وتكلف سيولة، ويمكن تعريف تكلفة مخاطرة السيولة بأنها اي تكلفة متولدة من حبس أو تجميد السيولة لفترة أفق القرض.

ويتم تحديد أو التعبير عن موف سيولة بنك ما بواسطة الخرائط الزمنية لاستخدامات ومصادر الأموال المتوقعة، وتحدد هذه الخريطة الزمنية الفجوة الموجودة بين استخدامات ومصادر الأموال، ويوفر كبر هذه الفجوات واستقرارها بمرور الوقت صورة إجمالية لموقف السيولة ويتمثل الغرض من إدارة المديونية في إدارة فجوات السيولة المستقبلية هذه في حدود مقبولة، وذلك في ضوء تفهم السوق لنشاط البنك.

د. -مخاطر أسعار الفائدة:¹

تعريف مخاطرة أسعار الفائدة بأنها مخاطرة ترجع الإيرادات نتيجة لتحركات أسعار الفائدة، وتولد معظم بنود الميزانية الختامية إيرادات وتكاليف يتم ربطها بأسعار الفائدة بواسطة مؤشر، وحيث أن أسعار الفائدة غير مستقرة، لذلك فإن الإيرادات تكون غير مستقرة أيضا، فالمقرض الذي يكسب سعرا يكون معرض لمخاطرة ان تهبط الإيرادات بهبوط أسعار الفائدة والمقترض الذي يدفع فائدة متغيرة يتكبد تكاليف أعلى عندما ترتفع أسعار الفائدة، وكلا الموقفين فيه مخاطرة لانهما يولدان إيرادات أو تكاليف مرتبطة بالأسعار السوقية بواسطة مؤشر معين، أما الجانب الآخر للعملية فهو أنهما يتيحان فرصا للكسب أيضا.

وهناك مؤشرات متعددة ومتنوعة للأسعار السوقية، وفي بعض الأحيان يكون سر القروض المستحقة مرتبطا ارتباطا مباشرا بسعر سوقي ما ن ولكن أي معاملة يستحق أجلها ترتبط أيضا بظروف السوق عبر مؤشر إذا تم تجديدا حتى لو كان معدلها ثابتا، وتصبح الاسعار الثابتة متغيرة عند حلول موعد الاستحقاق، وتلك الأسعار التي تكون متغيرة يتم تثبيتها فيم بين تاريخي التعديل، أيضا الفترة الواقعة بين التعديلين ليس من الضروري أن تكون ثابتة. على سبيل المثال: السعر الأساسي للبنوك يتم تثبيته فيما بين فترة التعديل، ويحدث نفس الشيء لأسعار ودائع الادخار الخاصة عندما تكون خاضعة لقواعد قانونية وهذا التنوع هو ما يجعل مقياس حساسية الموجودات والمطلوبات للأسعار السوية معقدا بعض الشيء.

وهناك مصدر آخر لمخاطرة أسعار الفائدة، هذا المصدر كامن في الخيارات الضمنية في المنتجات المصرفية، والحالة الشهيرة لذلك هي الدفع المسبق للقروض ذات السعر الثابت، فالمقترض دائما يمكنه أن يسدد القرض ويقترض بسعر جديد- وهو حق يمارسه عندما تنخفض أسعار الفائدة انخفاضاً شديداً. وتحمل الودائع خيارات أيضا حيث انها يمكن أن تحول الى ودائع بأجل عندما ترتفع أسعار الفائدة. والمخاطرة الاختيارية يطلق عليها عادة مخاطر فائدة غير مباشرة، وهي لا تنشأ مباشرة من تغير أسعار الفائدة، بل تنتج من سلوك العملاء الذين يقارنون مردودات وتكاليف ممارسة الخيارات المتضمنة في المنتجات المصرفية ويجرون اختياراتهم تبعا لظروف وأحوال السوق.

وبالنظر لأهمية تلك المنتجات في الميزانية العمومية للبنوك فإن المخاطرة الاختيارية ابعدها ما تكون عن التقاهة أو الإهمال، فالمقرض الذي يتوجب عليه أن يحدد قرضا ذا معدل ثابت بسعر فائدة

¹ طارق عبد العال حماد، ادارة المخاطر - افراد - ادارات - شركات - بنوك - مخاطر الائتمان - والاستثمار والمشتقات واسعار الصرف ' مرجع

أدنى يعلم ذلك جيدا. وقياس مخاطرة الخيارات أصعب من قياس المخاطرة العادية التي تنشأ من الربط البسيط بأسعار السوق بواسطة مؤشر.

هـ- مخاطرة السوق:¹

مخاطرة السوق هي مخاطرة الانحرافات السلبية لقيمة مراقبة تحركات السوق لمحفظه التداول أثناء الفترة المطلوبة لتصفية المعاملات، وتوجد مخاطرة السوق فيما يتصل بأي فترة من الزمن، ومكاسب المحفظة السوقية هي الأرباح الناشئة عن المعاملات وأي هبوط في اليمه سوف ينتج عنه - لذلك - خسارة سوقية للفترة المساوية للفروق بين القيم مراقبة تحركات السوق في البداية والنهاية.

وفترة الاستحواذ على الأدوات غير مناسبة لتقييم لمخاطرة السوقية حيث أنه يمكن ان يتقرر في أي لحظة تصفية الأدوات او التحوط من التغيرات المستقبلية في قيمتها. وتكن المخاطرة في أن القيمة السوقية تتحرك أثناء الفترة الدنيا المطلوبة لتصفية المعاملات السوقية وهذا هو السبب في أن المخاطرة السوقية مقصورة على فترة التصفية .

أما خارج تلك الفترة فيكون للمخاطرة طابع مختلف. حيث أنها صور مراقبة المحفظة السوقية. فإن كان التحكم في المخاطرة غير فعال وغير كفاء ، فإن القيم السوقية يمكن أن تتجرف بأي مقدار حتى تحدث التصفية او التحوط في النهاية، وفي الوقت نفسه، يمكن أن تتجاوز الانحرافات المحتملة بفارق كبير أي انحراف يمكن أن يحدث في نطاق فترة تصفية قصيرة . هذه المخاطرة تكو مخاطرة تشغيلية وليست مخاطرة سوية بحتة.

ورغم أن فترة التصفية قصيرة، إلا أن الانحرافات يمكن أن تكون كبيرة في الأسواق غير المستقرة، وإذا أضيف لذلك أن تكون الأدوات السوقية غير سائلة ، يكون من الصعب بيعها بدون تكبد خصومات كبيرة وتطول فترة التصفية وتصبح الانحرافات الأكبر في لقيم واقعا. وبوجه عام تتفاوت فترة التصفية حسب نوع الأداة، فهي يمكن أن تكون قصيرة (يوم واحد) بالنسبة للصرف الأجنبي وأطول بالنسبة للأدوات المشتقة. وعلى أية حال، تضع الجهة المنظمة قواعد لتحديد فترة التصفية.

ومن الواضح أن هناك نطاق كبير للتباينات المحتملة للقيم بين أي تاريخين، حيث أن عظم أو مقدرا التحركات السوقية يكون عشوائيا. ولتحديد الانحراف السلبي المحتمل، مطلوب من القواعد أن تتعرف على ما يمكن أن يكون، انحرافا أقصى. ونحن نقول بإيجاز أنها تساعد في معرفة أي انحراف أقصى له يتم تجاوزه فيما يزيد على كسر معلوم (5 على سبيل المثال) من كل التحركات السوية المحتملة عبرة الفترة.

¹ طارق عبد العال حماد ، مرجع سبق ذكره ، ص 104

ويقوم التقويم المخاطرة السوقية على عدم استقرار مؤشرات السوق: أسعار الفائدة، مؤشرات بورصات الأسهم، وأسعار الصرف. ويقاس عدم الاستقرار بواسطة تقلبات السوق، ولإيجاد انحرافات مراقبة تحركات السوق الخاصة بقيم الأدوات، وتعتبر الحساسية عن التغير في القيمة الناتجة من تغير معين في المؤشر السوق الأساسي، وباستخدام كل من تقلبات المؤشرات السوقية وحساسية الأدوات، ويمكن معاير التغيرات في القيمة السوقية كمياً.

إن التحكم في مخاطرة السوق يعني أن تباينات قيمة محفظة يعني يجب إبقاؤها بين قيم حديثة معينة ن ويمكن أن توضع حدود المحفظة و/ أو في الانحرافات المحتملة للقيم. وبالنظر لمثل هذه الحدود، تقوم إدارة المخاطرة على التسوية الموصلة لحساسية المحفظة.

وفي النهاية يمكن أن تقسم مخاطرة السوق الى عدة أبعاد على سبيل المثال: مخاطرة السيولة مكون هام في كل الأسواق حيث يضع صغر حجم المعاملات صعوبات أمام إيجاد طرف مقابل . ويكون التأجيل لفترات أطول مطلوباً لإنجاز مهمة ما، وربما تكون الخصومات غير قابلة للتقاضي، وهناك أيضاً (مخاطرة التقلب) الناشئة عن التقلبات الناتجة بمرور الوقت عن عدم استقرار المؤشرات السوقية ويتم اشتقاق الكثير من حسابات المخاطرة هذه التقلبات، وإذا تغيرت بمرور الوقت ، تؤثر مخاطرة التقلب في كل المقاييس مخاطرة السوق المشتقة .

و - مخاطرة الصرف الاجنبي: ¹

تتمثل مخاطرة العملة في ملاحظة تحقق خسائر نتيجة =للتغيرات في أسعار الصرف. وتحدث التباينات في المكاسب بسبب ربط الإيرادات والنفقات بأسعار الصرف بواسطة مؤشرات، أو ربط قيم الموجودات والمطلوبات ذات العملات الأجنبية.

إن مخاطرة الصرف الأجنبي مكون في مخاطرة السوق، وبالنسبة لمعاملات السوق تكون أسعار الصرف الأجنبي مجموعة فرعية من المؤشرات السوية التي تتم دراسة تبايناتها مع المؤشرات السوقية الاخرة. يوجد أيضاً مخاطرة عملة إضافية بالنسبة لكل المعاملات المصرفية أو السوقية المنجزة بعملات أجنبية. والطريقة التقليدية للتعامل مع مخاطرة الصرف الأجنبي هي إدارة المخاطرة وفقاً لكل عملة فيما يتعلق بالمحفظة المصرفية.

ز - مخاطرة القدرة على الوفاء بالالتزامات ²

¹ طارق عبد العال حماد ، مرجع سبق ذكره ، ص106

² نفس المرجع السابق، ص107

مخاطرة القدرة على الدفع أو الوفاء بالالتزامات هي مخاطرة عدم القدرة على تغطية الخسائر المتولد من كافة انواع المخاطر من خلال رأس المال المتاح، ولذلك فإن مخاطرة القدرة على الوفاء بالالتزامات هي مخاطرة عجز البنك عن السداد، وهي مطابقة أيضا للمخاطرة الائتمانية المتكبدة بواسطة الأطراف لقابلة للبنك.

أن القدرة على الدفع هي النتيجة النهائية لرأس المال المتاح وكل المخاطر التي يتحملها، الائتمان، سعر الفائدة، السيولة، المخاطرة السوية أو التشغيلية. أن مخاطرة القدرة على الدفع جوهرية بالنسبة للجهات المنظمة، فالقضية الأساسية المتصلة بكفاية رأس المال يتبع ويؤسس التوجهات الرئيسية لإدارة المخاطر، وهذه يمكن تلخيصها في المبادئ التالية:

- كل المخاطر تولد خسائر محتملة.
- الحماية النهائية من هذه الخسائر تتمثل في رأس المال.
- يجب ضبط وتسوية رأس المال بما يتفق مع المستوى المطلوب لجعله قادرا على استيعاب الخسائر المحتملة المولدة بواسطة كل المخاطر.

ويتطلب تنفيذ هذا المبدأ:

- ان يتم إجراء قياس كمي لكل المخاطر من حيث الخسائر المحتملة.
- أن يتم اشتقاق مقياس للخسائر الإجمالية المحتملة المتولدة من المخاطر المحتملة.

التحدي الرئيسي الذي يوجه المخاطر هو تنفيذ هذه المبادئ وتحديد المقاييس الكمية المطلوبة للحصول على رأس مال كافي أو اشتقاق أي مستويات المخاطرة تكون قابلة للاستمرارية بالنظر لقيود رأس المال.

وقد قدمت اللوائح والقواعد التنظيمية إجابات بسيطة على تلك القضايا، فالمستوى الأدنى المطلوب من رأس المال دالة للمخاطر، ويتم تقييم المخاطر من خلال نظام للمصادر أو الغرامات الكمية. وباستخدام هذه الغرامات البسيطة تستطيع الجهة المنظمة أن تضمن تنفيذ النظام بدون مصاعب كبيرة، أما عيب ذلك فهو ان مثل التقييمات للمخاطر لا تكون دقيقة فالغرامات معيارية وعامة بدلا من ان تكون مقاييس موضوعية للمخاطر الفعلية.

مثل هذه المساوئ تشكل حوافز على تحديد مخاطرة موضوعية بدلا من الغرامات، واليوم أصبحت هذه المقاييس معروفة باسم (القيمة المعرضة للمخاطرة)، أو (رأس المال المعرض للمخاطرة) ويقيس الاثنان خسائر المحتملة ويجري تنفيذهما على نطاق أخذ في الاتساع المضطرب عبر الصناعة. وبناء على ذلك فهما يستحقان أن يفرد لهما جزء كبير من الإفصاحات.

ح- المخاطر التشغيلية:¹

المخاطر التشغيلية هي تلك المتصلة بأوجه الاختلال الوظيفي في نظم المعلومات وفي نظم رفع تقارير وفي قواعد رصد المخاطر الداخلية. وفي غياب التتبع والاثبات الكفاء للمخاطر، يمكن أن يستمر اغفال وتجاهل بعض المخاطر الهامة ولا تتخذ إجراءات تصحيحية. وأن ينتج عن ذلك عواقب وخيمة، وتظهر المخاطر التشغيلية على مستويين.

- المستوى الفني عندما يكون نظام معلومات او مقاييس المخاطرة قاصرة.
- المستوى التنظيمي ، ويتعلق بإثبات ومراقبة الماطرة كل القواعد والسياسات ذات الصلة.

في كلتا الحالتين، تكون العواقب متشابهة، فأى قصور يتحمل خسائر بحجم غير معلوم بالنظر لعدم اتخاذ إجراء تصحيحي أثناء الفترة التي تم فيها تجاهل المخاطرة ومما يزيد الوضع سوءاً أن هناك العديد من الأسباب المحتملة في حدوث نواحي القصور.

ط - المخاطر الفنية:

تغطي المخاطر الفنية عدداً كبيراً من المخاطر المحددة، وتشمل:

- اخطاء في عملية تسجيل المعاملات .
- أوجه قصور في نظام المعلومات.
- غياب أدوات كافية لقياس المخاطر .

من الصعب إعداد قائمة كاملة بكل أوجه قصور، فنظم المعلومات تتطور باستمرار، وهي لا توفر في الغالب تغطية كاملة للمخاطر (ليست كل المخاطر يتم قياسها) هذا فضلاً عن أنها غير معول عليها بالكامل وأي معلومات ناقصة تكون مصدراً للمخاطرة. على سبيل المثال: عدم امتلاك معدلات أو أسعار مرجعية لكل السطور الواردة في الميزانية العمومية يولد أخطاء هامة في قياس مخاطرة أسعار الفائدة كما ان عدم وجود سجلات مراجعة بصفة دورية حول الضمانات وضمانات الطرف الثالث يجعل تقويم المبالغ المستردة في حالة العجز عن السداد غير ممكنة عملياً.

إن الأخطاء تظهر بسهولة في البيئات غير المستقرة، وبالنظر للتقصي والجوانب الفنية للعمليات في أسواق راس المال واقتزان ذلك بالإيقاع السريع للابتكارات والتطورات فغن المخاطر الفنية تكون مهمة، فالمكتب الخلفي مسئول عن تسجيل وتأكيذ المعاملات ونظم المعلومات تعمل في الوقت الفعلي أو الحقيقي من أجل التصدي لآية تحولات غير متوقعة أو سريعة في الأسواق. ومع ذلك

¹ طارق عبد العال حماد ، مرجع سبق ذكره ' ص 110

فالتغيرات السريعة زائد كبر عدد العمليات غالبا ما تدفع هذه النظم إلى آخر حدودها من حيث الاعتمادية.

إن المخاطر التشغيلية ذات أهمية كبيرة للتسليم والتسوية وتنشأ مخاطرة التسوية من الفجوة الزمنية المحتملة بين التدفقات في تلك معاملات . وخلال الوقت المضي بين المدفوعات المقاسة لطرفين مقبلين يسويان معاملة. توجد مخاطرة عجز عن السداد، ومع ذلك فمخاطرة العجز عن السداد هذه لا تظهر نشوء المعاملة-مثلما تفعل المخاطرة الائتمانية. أما مخاطرة التسليم فهي مخاطرة مؤجلة ذات مساحة زمنية قصيرة للغاية. وهي تظهر فقط وقت تصفية التدفقات التي تسوي المعاملة-وليس بل ذلك- وتستمر فقط أثناء الفترة الزمنية الفاصلة بين التدفقات . ويعتمد وجود أهمية مثل هذه المخاطر اعتمادا كبيرا على النظم الفنية المستخدمة في تسوية المعاملات والتي تتضمن تعميماتها مستويات متنوعة ومختلفة للسلامة.

وتنشأ مشاكل مماثلة مع اتساع ممارسات إدارة الضمانات في مجال اسواق رأس المال. والضمانات هي أصول مالية تستخدم كضمانات للتحوط حول امكانية عجز طرف مقابل الدفع وتغيير وتحركات السوق، ولذلك فإن حجم الضمان يجب أن يسوي بشكل متكرر لتوفير حماية كافية. وتتسع ممارسة التحويل الى ضمان بسرعة بالنسبة للمعاملات السوق لأنها تقنية بسيطة وكفئة لخفض المخاطرة الائتمانية بالنسبة. غير أن نظم إدارة الضمانات تولد مخاطرة جديدة. أولا: فهي جديدة وامتداد مثل هذه النظم على نطاق أوسع حديث نسبيا. ثانيا: تعني إدارة الضمانات أن قواعد إعادة تقييم الأصول يجب أن تحدد. هذه القواعد ينبغي أن تستخدم ي الوقت الحقيقي لتقويم (تقدير قيمة) الضمانات وتوفير قدرة على تسويتها باستمرار في ضوء تحركات السوق. وأخيرا .. يتم عادة ايداع الضمانات إلى أطراف ثالثة، ولذلك فإن مراقبة نظم الأطراف الثالثة وتسوية أو مطابقة التقويمات المؤدية مع النظم المختلفة تصبح قضايا هامة.

المطلب الثالث: ادارة المخاطر البنكية

1- لمحة تاريخية حول إدارة المخاطر:

نشأت إدارة المخاطر من اندماج تطبيقات الهندسة في البرامج العسكرية والفضائية والنظرية المالية والتأمين في القطاع المالي وكان التحول من الاعتماد على إدارة التأمين إلى فكر إدارة المخاطر المعتمد على علم الإدارة في تحليل التكلفة والعائد والقيمة المتوقعة والمنهج العلمي لاتخاذ القرار في ظل ظروف عدم التأكد.

كان أول ظهور لمصطلح إدارة المخاطر في مجلة هارفرد بيبسنز ريفو عام 1956 حيث طرح المؤلف آنذاك فكرة مختلفة تماما وهي أن شخصا ما بداخل المنظمة ينبغي أن يكون مسؤولا عن إدارة مخاطر المنظمة البحتة. ومن بين أولى المؤسسات التي قامت بإدارة مخاطرها وممارسة إدارة المخاطر هي البنوك، التي ركزت على إدارة الأصول والخصوم وتبين أن هناك طرقا أنجع للتعامل مع المخاطرة بمنع حدوث الخسائر والحد من نتائجها عند استحالة تفاديها¹.

و قد حدث الانتقال من إدارة التأمين إلى إدارة المخاطر عبر فترة من الوقت حيث توافقت حركة إدارة المخاطر في مجتمع الأعمال مع حدوث إعادة تقويم لمناهج كليات الأعمال في أنحاء الوم.أ حيث بدأت فلسفة إدارة المخاطر منطقية ومعقولة وانتشرت من مؤسسة إلى أخرى، وعندما قررت رابطة مشطري التأمين تغيير اسمها إلى جمعية إدارة المخاطر والتأمين في 1975 كان التغيير إشارة إلى أن تحولا ما يجري حيث بدأت جمعية إدارة المخاطر والتأمين بنشر مجلة اسمها "إدارة المخاطر" كما كان يقوم قسم التأمين في رابطة الإدارة الأمريكية بنشر مجموعة عريضة من التقارير والدراسات لمساعدة مديري المخاطر، بالإضافة إلى ذلك قام معهد التأمين الأمريكي بوضع برنامج تعليمي في إدارة المخاطر يتضمن سلسلة من الامتحانات يحصل فيها الناجحون على دبلوم في إدارة المخاطر وقد تم تعديل المنهج الدراسي لهذا البرنامج في 1973 وأصبح الاسم المهني للمتخرجين من البرنامج "زميل إدارة المخاطر". " لأنه في الواقع كثيرا من المفاهيم التي نشأت في قاعات الدراسة الأكاديمية تم نقلها إلى عالم الأعمال وتطبيقها فيه.²

2- مفهوم إدارة المخاطر

تم تعريف إدارة المخاطر بطرق متنوعة إلا أن هناك فكرة واحدة تظهر في كل التعريفات المطروحة تقريبا أن إدارة المخاطر تتعلق بدرجة أساسية بالمخاطر.

¹ عصماني عبد القادر، أهمية بناء أنظمة لإدارة المخاطر لمواجهة الأزمات في المؤسسات المالية، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2009، ص4

² طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر، مرجع سبق ذكره ص50

تعريف 01:

"هي تنظيم متكامل يهدف إلى مجابهة المخاطر بأفضل الوسائل وأقل التكاليف وذلك عن طريق اكتشاف الخطر وتحليله وقياسه وتحديد وسائل مجابهته مع اختيار أنسب لهذه الوسائل لتحقيق الهدف المطلوب¹ "

تعريف 02:

"إدارة المخاطر عبارة عن منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى حد أدنى² "

تعريف 03:

"إدارة المخاطر هي النشاط الذي يهتم بتقييم المخاطر في المؤسسة ثم وضع مختلف الاستراتيجيات التي تسمح بإبقائه تحت الرقابة، هذه الاستراتيجيات³ "

إن إدارة المخاطر الائتمانية التقليدية تركز على المخاطر الناتجة عن أسباب مادية أو قانونية (مثال : الكوارث الطبيعية أو الحرائق، الحوادث، الموت والدعاوى القضائية)ومن جهة أخرى فإن إدارة المخاطر المالية تركز على تلك المخاطر التي يمكن إدارتها باستخدام أدوات المقايضة المالية . إن إدارة المخاطر الائتمانية تتطلب فريق مختص بإدارة هذه المخاطر، حيث يجب أن تتبع عملية إعطاء الأولويات، بحيث أن المخاطر ذات الخسائر الكبيرة واحتمالية حدوث عالية تعالج أولاً بينما المخاطر ذات الخسائر الأقل واحتمالية حدوث أقل تعالج فيما بعد، غير أن عملياً قد تكون هذه العملية

صعبة جداً، لهذا تتطلب عملية إدارة المخاطر الائتمانية إتباع الخطوات التالية⁴:

أ -التحضير :يتضمن التخطيط للعملية ورسم خريطة نطاق العمل والأساس الذي سيعتمد في تقييم المخاطر وكذلك تعريف إطار للعملية وأجندة للتحليل.

¹ أسامة عزمي سلام ، شقيري نوري موسى ، إدارة المخاطر والتأمين ، دار حامد للنشر والتوزيع ط 1 ، عمان ،الأردن، 2007 ص55

² طارق حماد عبد العال ، إدارة المخاطر ، مرجع سابق ،ص50

³ هيدوب ليلي ريمة، المراجعة كمدخل لجودة الحوكمة الشركات، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص53

⁴ السيد بدوي عبد الحافظ، إدارة الأسواق والمؤسسات المالية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1999 ، ص314

ب - تحديد المخاطر: في هذه المرحلة يتم التعرف على المخاطر ذات الأهمية المسببة للمخاطر الائتمانية المخاطر هي عبارة عن أحداث عند حصولها تؤدي إلى مشاكل وعليه يمكن أن يبدأ التعرف إلى المخاطر من مصدر المشاكل أو

المشكلة بحد ذاتها، عندما تعرف المشكلة أو مصدرها فإن الحوادث التي تنتج عن هذا المصدر أو تلك التي قد تقود إلى مشكلة يمكن البحث فيها.

ت - التقييم: بعد التعرف على المخاطر المحتملة يجب أن تجرى عملية تقييم لها من حيث شدتها في إحداث الخسائر واحتمالية حدوثها، أحيانا يكون من السهل قياس هذه الكميات وأحيانا أخرى يتعذر قياسها. صعوبة تقييم المخاطر تكمن في تحديد معدل حدوثها حيث أن المعلومات الإحصائية عن الحوادث السابقة ليست دائما متوفرة.

ث - وضع الخطة: وتتضمن أخذ قرارات تتعلق باختيار مجموعة الطرق التي ستتبع للتعامل مع المخاطر، وكل قرار يجب أن يسجل ويوافق عليه من قبل المستوى الإداري المناسب.

ج - التنفيذ: ويتم في هذه المرحلة إتباع الطرق المخططة أن تستخدم في التخفيف من آثار المخاطر يجب استخدام التأمين في حالة المخاطر التي يمكن نقلها إلى شركة تأمين، وكذلك يتم تجنب المخاطر التي يمكن تجنبها دون التضحية بأهداف السلطة كما ويتم التقليل من المخاطر الأخرى باستخدام الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر الائتمانية.

ح - مراجعة وتقييم الخطة: تعد الخطط المبدئية لإدارة المخاطر ليست كاملة فمن خلال الممارسة والخبرة والخسائر التي تظهر على أرض الواقع تظهر الحاجة إلى إحداث تعديلات على الخطط واستخدام المعرفة المتوفرة لاتخاذ قرارات مختلفة.

3- أدوات وقواعد إدارة المخاطر

سوف نحاول الإشارة إلى أهم الأدوات والقواعد التي تقوم عليها إدارة المخاطر

الفرع الأول: أدوات إدارة المخاطر¹

¹ زايدي صبرينة، إدارة وتسيير مخاطر القروض البنكية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة اكلي امحمد

إن الجزء الجوهري والأساسي من وظيفة إدارة المخاطر يتمثل في تصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها تقليل إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي المترتب على الخسائر المتكبدة إلى الحد الأدنى، ويمكن تصنيف التقنيات العريضة المستخدمة في إدارة المخاطر إلى:

- أولاً: التحكم في المخاطرة

تشمل أساليب التحكم في المخاطرة، تحاشي المخاطرة والمداخل المختلفة إلى تقليل المخاطرة، حتى من خلال منع حدوث الخسائر ومجهودات الرقابة والتحكم وأيضا الوقاية.

- ثانياً: تمويل المخاطرة

يركز تمويل المخاطر على ضمان إتاحة الأموال لتعويض الخسائر التي تحدث، ويأخذ تمويل المخاطر أساسية شكل الاحتفاظ أو التحويل (الاحتفاظ بجزء من المخاطر ونقل أو تحويل جزء آخر)، وعند تقرير أي التقنيات يجب تطبيقه للتعامل مع مخاطرة معينة يجب على مدير إدارة المخاطر أن يدرس حجم الخسائر المحتملة واحتمال حدوثها والموارد المتاحة لتعويض الخسارة، كما يجب تقييم عوائد وتكاليف إتباع مثل هذا المنهج ثم اتخاذ القرار باستخدام أفضل المعلومات المتاحة.

الفرع الثاني: قواعد إدارة المخاطر

مع تطور إدارة المخاطر كمجال وظيفي خاص للإدارة، تم توجيه اهتمام متزايد لصياغة مبادئها وتقنياتها وذلك بتوفير قواعد إرشادية متصلة بعملية اتخاذ القرارات المتصلة بإدارة المخاطر وقد كان من أول الإسهامات المقدمة لمجال إدارة المخاطر تطوير مجموعة من القواعد.¹

أولاً: ألا تجازف بأكثر مما تستطيع تحمل خسارته

القاعدة الأولى والأهم في الثلاث قواعد هي " لا تجازف بأكثر مما تستطيع تحمل خسارته"²

رغم أن هذه القاعدة لا تقول لنا بالضرورة ما ينبغي عمله بشأن مخاطرة معينة، إلا أنها تقول أي المخاطر يجب القيام بشيء حيالها وإذا بدأنا بالقرار بأنه عندما لا يتم عمل شيء حيال مخاطرة معينة، تحتفظ المؤسسة باحتمال نشوء خسارة من تلك المخاطر فإن تقرير المخاطر التي يجب عمل شيء بشأنها خلاصته تقرير أي المخاطر لا يمكن الاحتفاظ بها.

إن العامل الأهم في تقرير أي المخاطر تتطلب عملاً محدداً ما هو الخسارة المحتملة القصوى التي قد تنتج من المخاطرة وبعض الخسائر يمكن أن تكون مدمرة اقتصادياً حيث تأتي بالكامل على

¹ طارق حماد عبد العال، مرجع سابق، ص 101

² نفس المرجع السابق، ص 102

أصول المؤسسة في حين يتضمن البعض الآخر عواقب مالية ثانوية فقط وإذا كانت الخسارة المحتملة القصوى من التعرض لموقف ما كبير لدرجة أن ينتج عنها خسارة غير محتملة، فإن الاحتفاظ لا يكون واقعيًا والشدة المحتملة يجب تقليلها إلى مستوى قابل للإدارة أو يجب تحويل المخاطرة أما إذا تعذر تقليل الشدة وتحويل المخاطرة فإنه يجب تفاديها.

و مسألة حجم المخاطرة التي يمكن الاحتفاظ بها بأمان مسألة معقدة وفنية حيث يرتبط مستوى الاحتفاظ

بالمخاطر الفردية ارتباطًا بالقدرة الكلية على احتمال الخسارة ويتوقف ذلك بدوره على التدفق النقدي للمؤسسة واحتياطاتها السائلة وقدرتها على زيادة التدفق النقدي في حالة الطوارئ وبالنسبة لكل المؤسسة يمكن تغطية بعض الخسائر من التدفق النقدي بينما يتطلب البعض الآخر الأخذ من الاحتياطيات النقدية.

أما في حالات أخرى الافتراض وبعض الخسائر قد تكون أكبر من قدرة هذه الاحتياطيات على احتمالها ومن الواضح أن المبلغ الذي تستطيع المؤسسة تحمله سوف يتفاوت من مؤسسة لأخرى . كما يتفاوت المستوى أيضا بمرور الوقت تبعًا للموارد التي قد تكون متاحة وقت حدوث الخسارة.

ثانياً: فكر في الاحتمالات

إن الفرد الذي يمكنه أن يقرر احتمالية حدوث خسارة ما يكون في وضع أفضل يمكنه من التعامل مع المخاطرة في حين يحدث العكس عند افتقاده لمثل هذه المعلومات، مع ذلك فإن احتمال حدوث أو عدم حدوث الخسارة أقل أهمية من الشدة المحتملة إذا حدثت الخسارة وحتى عندما يكون احتمال الخسارة ضعيفاً، فإن الاعتبار الأساسي يكون الشدة المحتملة ولا يعني ذلك القول بأن الاحتمالية المرتبطة بتعرض معين ليست أحد الاعتبارات عند تقرير ما يجب عمله بشأن تلك المخاطرة، فمثلاً تشير الشدة المحتملة للخسارة إلى المخاطرة التي يجب عمل شيء بشأنها (أي المخاطر التي لا يمكن الاحتفاظ بها)، فإن معرفة ما إذا كان احتمال حدوث الخسارة ضعيفاً أم معتدلاً أم مرتفعاً جداً يمكن أن تساعد مدير المخاطر في تقرير ما يجب عمله بشأن مخاطرة معينة.

إن القاعدة الثانية لإدارة المخاطر " فكر في الاحتمالات " تشير إلى أن احتمال حدوث الخسارة قد يكون عاملاً مهماً في تقرير ما يجب عمله حيال مخاطرة معينة ولكن أي المخاطر؟

منطقياً استخدام الاحتمالات في اتخاذ قرارات إدارة المخاطر مقصور على تلك المواقف التي لا تتعارض فيها القرارات المراد دراستها مع القاعدة الأولى لإدارة المخاطر وهي تلك " :لا تجازف بأكثر مما تستطيع تحمل خسارته.»

- تفرض هذه القاعدة على مدير المخاطر أن لا يهمل الأخطار التي يكون احتمال وقوعها ضئيل جدا وأن يأخذها في الحسبان لأنها إذا وقعت قد تحدث أضرار جسيمة بالمؤسسة مثال¹: 1 إذا كان احتمال وقوع خسارة ما هو واحد في المليون فيمكن الاحتفاظ بالخطر إذا كانت الخسارة المادية المحتملة الناتجة عن وقوعه ضئيلة جدا، أما إذا كانت الخسارة المادية المحتملة الناتجة عن حدوثه جسيمة فيجب على مدير المخاطر آنذاك تحويل الخطر إلى جهة أقدر على مواجهته كالتأمين أو أسلوب منع الخسارة

- ثالثا: لا تجازف بالكثير مقابل القليل

توفر القاعدة الأولى توجيهها فيما يتصل بالمخاطر التي ينبغي تحويلها (أي تلك المخاطر التي تنطوي على خسائر كارثية لا يمكن التقليل من الشدة المحتملة فيها) ، أما القاعدة الثانية فتقدم توجيهها بشأن المخاطر التي ينبغي عدم التأمين ضدها (وهي التي تكون احتمالية الخسارة مرتفعة جدا فيها) ومع ذلك تظل فئة متبقية من المخاطر يلزم لها قاعدة أخرى.

تقتضي القاعدة الأولى في جوهرها أن تكون هناك علاقة معقولة بين تكلفة تحويل المخاطرة والقيمة التي تعود على المحول.

ينبغي عدم الاحتفاظ بالمخاطر عندما تكون الخسارة المحتملة كبيرة بالنسبة للأقساط الموفرة من خلال الاحتفاظ (القليل) من ناحية أخرى في بعض الأحيان يكون القسط المطلوب للتأمين ضد المخاطرة مرتفعا بدرجة لا تتناسب مع المخاطرة المحولة في هذه الحالات تمثل الأقساط الكثير فيما تمثل الخسارة المحتملة القليل.

و رغم إن قاعدة " لا تخاطر بأكثر مما تستطيع تحمل خسارته " تفرض مستوى أقصى على المخاطر التي ينبغي الاحتفاظ بها، إلا أن قاعدة " لا تخاطر بالكثير مقابل القليل " تقترح أن بعض المخاطر الأدنى من مستوى الاحتفاظ الأقصى هذا ينبغي أن تحول أيضا، ويجب أن يكون مستوى الاحتفاظ الأقصى واحد لكل المخاطر حيث يتم تحديد المستوى الفعلي للاحتفاظ لكل مخاطرة على أساس التكلفة والعائد.

4- أهمية ومناهج إدارة المخاطر

نحاول في هذا المطلب التطرق إلى أهمية إدارة المخاطر ومناهجها.

الفرع الأول: أهمية إدارة المخاطر

¹ اسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، إدارة الخطر والتأمين، مرجع سابق ص50

تكن أهمية إدارة المخاطر في:

- المساعدة في تشكيل رؤية واضحة يتم بناءا عليها تحديد خطة وسياسة العمل.
- تنمية وتطوير الميزة التنافسية للبنك عن طريق التحكم في التكاليف الحالية والمستقبلية التي تؤثر على الربحية.
- تطوير إدارة محافظ الأوراق المالية، والعمل على تنويع تلك الأوراق من خلال تحسين الموازنة بين المخاطر والربحية.
- مساعدة البنك على احتساب كفاية رأس المال وفقا للمقترحات الجديدة للجنة بازل، والذي سيمثل عقبة رسمية أمام البنوك التي لم تستطع قياس وإدارة مخاطرها بطريقة علمية.¹

الفرع الثاني: مناهج إدارة المخاطر

يقصد بإدارة العملية الائتمانية كيفية اتخاذ القرار الائتماني على مختلف المستويات الإدارية والتنظيمية هذه السياسة تتضمن المعايير والتوجيهات العامة التي يتعين على أجهزة الائتمان بالفروع الالتزام بها لتجنب المخاطر الائتمانية.²

وبشكل عام تركز إدارة الائتمان على نوعين من المناهج يتم من خلالهما تحليل الائتمان لتحديد درجة المخاطر نوضحهما كما يلي:

1. المنهج الأول

ويعرف بـ " المنهج التمييزي " ويقوم على فكرة تقويم العملاء وأخذ فكرة عامة عن شخصيتهم وحالتهم الاجتماعية ومدى مصداقيتهم، وتحديد الهدف من طلب الائتمان ونوع النشاط الممول وطبيعة الضمان المقدم وتركز إدارة الائتمان على دراسة إمكانية العميل ورغبته في سداد قيمة القرض مع الفوائد في تاريخ الاستحقاق وذلك بالوقوف على الملاءة المالية له.

2. المنهج الثاني

¹ عبد القادر بريش، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة مقدمة متطلبات نيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ، 2006 - 2005 ، ص 211

² محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي ، منشأة المعارف، ط 2 ، الإسكندرية، 2000 ، ص 38

ويعرف ب " المنهج التجريبي " بعد التأكد من شخصية المقترض وملاءته المالية وتوافق الضمانات المقدمة مع حجم الائتمان يتم بعد ذلك إعطاء نقطة أو وزن لكل مقياس على أن يتطابق مع الأوزان المحددة من طرف إدارة الائتمان.

إن تحليل المخاطر والتنبؤ بها مسبقا يسمح لإدارة الائتمان التحكم فيها وتخفيف حدتها وتجنب آثارها على الجهاز المصرفي وعموما تتمحور أهداف إدارة المخاطر إلى التأكد من:

- إجمالي المخاطر المحتملة الحدوث
- تركيز المخاطر
- قياس المخاطر
- مراقبة المخاطر بالتحكم فيها وإعداد التقارير وفقا للقواعد القانونية .

يعتبر الائتمان المصرفي فعالية مصرفية غاية في الأهمية، ومن أكثر الفعاليات المصرفية جاذبية لإدارة البنك التجاري والمؤسسات المالية الوسيطة، إذ نجد أن الائتمان المصرفي يقوم في الوقت الحاضر بوظائف عديدة هامة، بحيث لا نبالغ عندما نقول أنه لم يعد ممكناً أن تستقيم أحوال الحياة الاقتصادية بدونه.

وللوقوف على مختلف المفاهيم المتعلقة بالقروض المصرفية ومعايير منحها قسمنا هذا المبحث الى ثلاث مطالب

المطلب الاول: ماهية القروض البنكية

المطلب الثاني: أنواع القروض

المطلب الثالث: معايير وإجراءات منح القروض

المطلب الاول: ماهية القروض البنكية

للبنوك التجارية عدة أعمال تقوم بها كاستقبال الودائع وخصم الأوراق وغير ذلك من الأعمال كتقديم القروض للعملاء وهي الوظيفة الأساسية التي تقوم بها، بحيث تستقبل الودائع من أفراد ليسوا بحاجة إليها وتقدمها إلى من هم بحاجة إليها.

1- تعريف القروض:

تعرف القروض بلغة القانون على أنها تسليم الغير مالا منقولاً أو غير منقول على الدين أو الوديعة أو الكفالة أو الإيجار، أو الإعارة أو الرهن أو لإجراء مأجور أو غير مأجور، في جميع تلك الحالات يتعلق الأمر بتسليم مؤقت للمال مع نية الاستعادة.

أما بلغة الاقتصاد فالقرض يعني تسليم المال لتشغيله في الإنتاج والاستهلاك، وهو يقوم على عنصرين أساسيين هما: الثقة والمدة.

إذن الائتمان هو مبادلة مال حاضر (نقداً، بضاعة... إلخ) بوعده وفاء أو تسديد أو دفع مقابل تتنازل أحد الطرفين مؤقتاً عن مال معين على أمل استعادة منه فيما بعد¹.

ومن جهة أخرى تعرف القروض البنكية على أنها الثقة التي يوليها البنك التجاري لشخص ما وذلك لقاء عائد معين يحصل عليه البنك من المقرض يتمثل في الفوائد والعمولات والمصاريف، وهكذا

¹ شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 90:

تكون القروض عبارة عن مبلغ محدد من المال متفق عليه ويضعه البنك تحت تصرف العميل مقابل تعهد يصدر من البنك بناء على طلب العميل لصالح المستفيد كما هو الحال في خطاب الضمان¹

إن مختلف التعاريف السابقة للقروض البنكية تمكننا من استخلاص عناصر القروض فيما يلي:

أ - الثقة: وهي تعني درجة المخاطرة التي تتضمنها العملية التي يمكن قبولها.

ب - مبلغ الائتمان: يرتبط بحجم الموارد القابلة للتوظيف لدى البنك، ومدى ملائمة العميل وقدرته على السداد.

ج - الغرض من الائتمان: هو الشيء المستخدم فيه القرض أو الائتمان كالعلاقات الاستثمارية.

د - المدة: هي الفترة الممنوحة لسداد القرض (السداد دفعة واحدة أو السداد على أقساط).

هـ - المقابل: العائد الذي يحصل البنك ويتمثل في سعر الفائدة والعمولات والمصاريف.

و - الضمانات: وهي التي تمكن البنك من استرداد أمواله في حالة ما إذا توقف العميل عن السداد .

2- أهمية القروض ووظائفها

الفرع الأول: أهمية القروض

للقروض دور هام في الحياة الاقتصادية وتطورها، حيث أنها أداة لتحويل رأس المال من شخص لآخر، ليشغل في الإنتاج، التوزيع ووساطة للتبادل؛ ويمكن تلخيص أهمية القروض في العناصر التالية:

1-زيادة حجم الإنتاج في المجتمع وهذا يعني زيادة مردودية المنتجين التي تؤدي إلى زيادة الدخل

القومي الوطني.

2-القضاء على البطالة.

3-تحقيق التنمية الاقتصادية خاصة فيما يخص القروض الخارجية ، وهذا لتغطية الحاجة للعملة الأجنبية في عملية الاستيراد.

¹ صلاح الدين حسن السيمي، إدارة أموال وخدمات المصارف لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية، دار الوسام للطباعة والنشر، (الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 1989 ، ص.111

4- محاربة التضخم.

الفرع الثاني: وظائف القروض

تؤدي القروض دورا مهما في تسوية المبادلات التجارية سواء الداخلية أو الخارجية، وهي تمثل كذلك الجزء الأكبر من مكونات عرض النقود أو من كمية وسائل الدفع، ويمكننا تحديد وظائف وأغراض القروض الأساسية في الجوانب التالية:¹

أولا: وظيفة الإنتاج

في الاقتصاد الحديث تزايدت احتياجات الاستثمار الإنتاجي المختلفة والتي تستوجب توفير قدر كبير من الأموال الفردية والخاصة، ولذلك أصبح اللجوء إلى البنوك أمرا ضروريا لتمويل العمليات الاستثمارية، كما يمكن للمستثمرين الحصول على القروض عن طريق إصدارهم للسندات ثم بيعها، لذلك نجد أن المؤسسات الائتمانية تقوم بدور الوساطة فيما بين المدخرين والمستثمرين لأجل تسهيل وزيادة الاستثمار والإنتاج في الاقتصاد الوطني، هذا فضلا عن تقديم البنوك للقروض مباشرة بما هو متوفر لديها من ودائع المدخرين.

ثانيا: وظيفة تمويل الاستهلاك

المقصود بها حصول المستهلكين على السلع الاستهلاكية الحاضرة بدفع لأجل الائتمانية، فقد يعجز الأفراد عن توفير القدر المطلوب من السلع الاستهلاكية بواسطة الدخل لذا يمكن لهم الحصول عليها عن طريق القرض الذي يقدمه البنك ويكون دفع الأثمان على فترات مستقبلية مما يساعد الأفراد على توزيع إنفاقهم بالإضافة إلى تنشيطه لجانب الطلب على الخدمات الاستهلاكية، ومن ثم يساهم في زيادة رقة السوق وحجم الاستثمار.

ثالثا: وظيفة تسوية المبادلات

تظهر أهمية تسوية المبادلات وإبرام الذمم من خلال كمية وسائل الدفع ومكونات عرض النقود في المجتمع، وهذا الأخير يعني استخدام القروض بصورة واسعة في تسوية المبادلات وإبرام الذمم بين الأطراف المختلفة، هذه التسوية تتم بواسطة الشيكات كوسيلة للدفع ووسيط للتبادل مع اعتماد أقل على البنوك الحاضرة في القيام بهذه المهمة وهذا ناشئ عن تقدم العادات البنكية في المجتمع، كما أن قيام البنوك التجارية بخلق الودائع واستخدام أدوات الائتمان الأخرى من الأوراق المالية كالكمبيالات، وبطاقات

¹ ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف، مديرية دار الكتب للطباعة، جامعة الموصل، العراق، 1995، ص112

القرض ساعد كثيرا على تسهيل عملية المبادلة وتوسيع حجمها.

المطلب الثاني: أنواع القروض

مثما تعددت البنوك في الجهاز المصرفي فإن القروض تتعدد كذلك ففي أي بنك نجد أنواعا من القروض حيث تنقسم إلى ثلاثة فروع وهي:

فرع الأول: قروض الاستغلال

إن قروض الاستغلال تهدف لتغطية الاحتياجات الناجمة من عمليات الاستغلال أو لتغطية النقص الظرفي أو المؤقت في رأس المال العام ، وهذا النوع من القروض لا تتعدى مدتها سنتين على الأكثر وتنقسم إلى:

أولا: القروض العامة

1- تسهيلات الصندوق Facilités de caisse:

يهدف هذا النوع إلى تغذية صندوق الزبون وتلبية احتياجاته الآنية بالسيولة من البنك مقابل الوعد بالتسديد مع الفائدة؛ وتسهيلات الصندوق مدتها الزمنية قصيرة الأجل تمتد لبضعة أيام، ويمكن تجديدها خلال نهاية كل شهر، كما يشترط ألا يفوق هذا الاعتماد رقم الأعمال الشهري الذي تحققه المؤسسة.

يسمح هذا القرض للزبون بتسديد مجمل ديونه (أجور العمال...) رغم الفراغ المؤقت الموجود في الخزينة، على أن يلتزم بتسديد هذا القرض عندما يحصل على موارده.

2- السحب على المكشوف Découvert Bancaire :

هو المبلغ الذي يسمح به البنك لعميله بسحبه، مما يزيد عن رصيد حسابه الجاري وذلك لفترة من الزمن (أسابيع، أشهر)، ويقوم البنك بفرض فائدة على العميل خلال الفترة التي يسحب فيها (الذي يفوق رصيده الدائن) ويطلق على هذه الفترة بمدة المكشوف أي المدة التي يتحول فيها حسابه الجاري من مدين إلى دائن وقد تصل هذه الفترة إلى سنة واحدة، وهناك ثلاث حالات يطلب فيها هذا النوع من القروض:

- عندما تريد المؤسسة رفع طاقتها الإنتاجية بسبب ارتفاع الطلب
- عند التدهور المستمر لرقم أعمال المؤسسة .
- عندما تريد المؤسسة شراء كميات من المواد الأولية بأسعار تنافسية

3- القرض الموسمي Crédit de Compagne:

يمنح هذا النوع من القروض العامة إلى القطاعات ذات النشاطات الموسمية والتي تواجه اختلال بين فترة التمويل وفترة البيع، ويتم هذا النوع من القروض عن طريق اكتتاب سند أمر من طرف المستفيد، بحيث يمكن أن يخصم من بنكه وهو مسموح لمدة سنة كأقصى حد، ونظرا لكون تسديد هذا النوع من الاعتماد يرتبط بمبيعات الزبون فإنه على المصرفي عند منحه هذا الاعتماد يجب معرفة السوق الذي يعمل فيه الزبون، وحصة الزبون في السوق، وقدرته التنافسية.

4- القروض المتتالية les crédits de relus¹:

يمنح هذا النوع من القروض للمؤسسات التي تنوي القيام بمشروع ولها حظوظ كثيرة في النجاح والتي تتطلب وقتا طويلا لاسترجاع الموارد، إذ تمنح هذه القروض في الحالات التالية:

أ - عندما تقرر مؤسسة ما رفع رأس مالها في هذه الحالة يتدخل البنك بطلب منها يمنحها تسبيقا لأن تحقيق هذه العملية يتطلب وقتا لإنجاحها.

ب - إنشاء مصنع أو شراء تجهيزات يتطلب أموالا باهظة ، ولهذا تلجأ المؤسسة إلى طلب تسبيق بنكي في انتظار:

- إما الحصول على قروض استثمار .
 - أو التنازل عن بعض أصولها (تجهيزات، مباني قديمة ليست بحاجة إليها في دورة إستغلالها)
- في هذه الحالة يتدخل البنك ويكون منح القرض متتالي ضروري لأنه ليس من السهل على هذه المؤسسة إيجاد زبون يقوم بشراء أصولها أو حصولها على قرض استثمار في مدة قصيرة. انطلاقا من الموارد اللازمة لتسديد هذا القرض فإن البنك متعرض لخطرين أساسيين متمثلين في:

- تسديد القرض من طرف المؤسسة قد لا يتم وهذا نظرا لعدم وجود مشتري أو زبون للأصول المراد بيعها أو عدم قبول ملفه الذي طلب فيه قرض استثماري.
- الأموال الناجمة عن عملية بيع الأصول المتداولة أو الحصول على قرض استثمار يمكن أن يوجه لأغراض أخرى غير تسديد القرض المتتالي .

ثانيا :القروض الخاصة

¹ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002 ، ص61

وهي القروض الموجهة لتمويل الأموال المتداولة وتنقسم إلى:

1- التسبيقات على السلع l'avance sur marchandise :

هذا النوع من الاعتمادات هو عبارة عن شكل تقليد للاقتراض الذي يدخل في تمويل المخزون وفي مقابل هذا التمويل توضع بضائع كرهن حيازي للبنك وما يلاحظ أن الأخطار الناجمة عن هذا القرض قليلة، إذ في حالة عدم التسديد في تاريخ الاستحقاق يلجأ البنك إلى إزالة الحيازة للمدين، وهذا ببيع البضائع التي قدمت للرهن الحيازي لتحصيل أمواله.

2- تسبيقات على الأسواق العمومية les avances sur marchés publique :

هذه التسبيقات تقدم نتيجة إبرام الصفقات العمومية ومجموعة من المقاولين أو الممولين، وتمويل هذه الصفقات قصد إنجاز الأعمال، إرسال أنواع التموين والتوريد المختلفة أو أداء الخدمات.

إن إنجاز هذه الأسواق يتطلب من المقاول تمويل هام على المدى الطويل، وعلى العموم تقوم الإدارة بتسديد ما عليها من ديون لكن هذا التسديد يكون متأخرا عن ميعاد الاستحقاق، لذا فعلى المقاول اللجوء إلى البنك لمواجهة نفقات المشروع، حيث يوجد نوعين من التسبيقات¹:

1-2 قروض التمويل الأولي le préfinancement

عند إمضاء الإتفاق بين المقاول والمؤسسة على إنجاز مشروع ما فإن المؤسسة تتعهد لهذا المقاول بتسبيق مالي، ومن أجل القيام بعمليات التمويل في انتظار الحصول على هذه التسبيقات فإن المقاول يلجأ إلى البنك والذي يضع تحت تصرفه مبلغا مساويا لهذه التسبيقات مقابل ضمان الدفع من طرف المؤسسة.

2-2/ تسبيقات على حقوق ناشئة غير مثبتة Avance sur créance non constatée :

من طرف الإدارة (visée) تمنح التسبيقات على أساس وثائق مقدمة من طرف الزبون وموثق عليها العامة التي تبدي موافقتها على المبالغ، فالبنك في هذه الحالة له ضمان أكبر يجعله يوافق على تقديم تسبيق بنسبة 80 % من المبلغ الإجمالي للجزء المنجز من المشروع عكس الحالة السابقة حيث نسبة التسبيق لا تتجاوز 70 % أين يكون الضمان أقل.

3- الحجم التجاري L'escompte commerciale :

¹ Annane, set Khorche.B. crédit d'exploitation.PGS Banque ,ESC,1997,p08.

يمكن تعريف الحجم بأنه عملية القيام بشراء الورقة التجارية من حاملها قبل موعد استحقاقها لقاء ثم يقوم بتحصيل قيمتها من المدين في التاريخ المحدد¹ ، خصم من قيمتها يمكن النظر إلى عملية الخصم من جانبين، من جانب الدائن الأصلي ومن جانب الدائن الجديد، فمن جانب الدائن الأصلي فإن الخصم يعني شراء ورقة الدين أي قبول هذا الطرف أن يكون دائناً لطرف آخر ، وهو يعني تقديم مال جاهز، سيولة مقابل الوفاء به من قبل المدين الأصلي المذكور اسمه في ورقة الدين.

و من هذا يمكن اعتبار أن هذه العملية هي إئتمان وخصم في آن واحد، ائتمان باعتبارها تتضمن مالا على أساس القرض وانتظار الوفاء به في الميعاد المحدد، وهي خصم باعتبار أن الإستيفاء المعجل للدين لا بد لهم من ثمن، وهذا الثمن هو الخصم.

يمكن ذكر بعض الأوراق التجارية القابلة للخصم كالكمبيالة، السند الأدنى، سند إيداع البضاعة في المخازن العمومية، حوالات الخزينة العامة المستحقة خلال ثلاث أشهر، الصكوك ذات الأجل الطويل نسبياً للاستحقاق.

وخلال عملية خصم الأوراق التجارية لابد للبنك أن يأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

- التأكد من قانونية الورقة.
- تشخيص جدارة الموقعين وسمعتهم.
- التأكد من أن الورقة يمكن إعادة خصمها لدى البنك المركزي وأن لا تتجاوز مدة الورقة 90 يوماً.

و يمكن تلخيص هذا الاعتماد في النقاط التالية:

- الخصم يمثل أقل مخاطرة لعدم التسديد، حيث عند عدم التسديد يمكن متابعة كالموقعين الذين يعتبرون متضامنين من حيث المسؤولية.
- الخصم لا يجمد أموال البنك وهذا لقصر المدة التي لا تتجاوز 90 يوماً حسب القاعدة العامة، كذلك يمكن للبنك استعمال الورقة بالتطهير أو إعادة الخصم لدى البنك المركزي.
- الخصم مولد للدائع حيث يمكن أن تكون المبالغ المقرضة في الحساب غير مستعملة كلياً وهو يشكل مورداً للبنك.
- بالنسبة للمؤسسة (الزبون) القدرة في تحويل الحقوق لأجل سيولة، إضافة إلى أن تكلفة العملية تعد بأقل بالمقارنة مع تلك في السحب المكشوف.

¹ شاكر القزويني، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، دار أسامة، 2009 ص 95

ثالثا :الالتزامات بالتوقيع

القروض بالتوقيع هي تعهدات يقدمها البنك التجاري لزبائنه ضمانا لمديونيتهم عند تعاملهم مع الغير على شكل كفالات ، ضمان احتياطي أو قبول، عندما تكون غير قادرة على الدفع¹ ، ويتم تقديم هذه التعهدات على شكل توقيعات لصالح الدائنين على أن يتحمل المدين تكلفة القرض.

1- تكلفة القرض l'avale :

هو عبارة عن التزام يقدمه البنك لصالح المؤسسة (الزبون) أو من صاحب المصلحة الذي يقوم بتقديم ضمانات التسليم، وبعبارة أخرى يتمثل الضمان الاحتياطي في تعهد البنك بالتسديد في ميعاد استحقاق الورقة التجارية والتي يكون المدين (زبون البنك) غير قادر على تسديدها لصالح دائنه، ويكون هذا التعهد معطى في شكل توقيع متضمن على الورقة التجارية ذاتها.

إن هذا الضمان يمكن المؤسسة من الاستفادة من قرض المورد وطني أو أجنبي لأنه بدون هذا الضمان نادرا ما يقبل المورد تحمل المخاطر التجارية للصفقات.

2- الكفالة la caution²:

يتعهد البنك بتسديد المبلغ الذي هو على عاتق المدين في حالة عدم تسديد هذا الأخير للدائن، ويتم هذا التعهد بتوقيع كفالة من طرف البنك ،وفيها يصبح هذا الأخير ضمانا بتنفيذ جميع الالتزامات المبرمجة من

طرف زبونه (المدين) وبالتالي فعليه معرفة طبيعة ومضمون هذه الالتزامات التي يأخذها على عاتقه أنه يتعلق باحترام هذه الالتزامات الضامن فيها في حالة إفلاس الزبون ،هذه الكفالات بصفة عامة هي:

1-2 كفالة جمركية caution douanier :

¹ George celée ,entreprise et la banque ,ed clet 1983,p330,331.. .

² George celée –op.cit, p331.

و هي تمثل العنصر الهام من تدخلات البنك لزيائنه، فعندما ترغب المؤسسة في استيراد مواد أولية أو بضائع فيمكن لها تأجيل دفع أعباء الرسوم لمصالح الجمارك بأن يتكفل بنك معين بهذه المؤسسة.

2-2- كفالة ضريبية caution fiscale :

تقدم لفائدة مصالح الضرائب لتأجيل دفع مستحقات الضرائب والرسوم أو تأجيل مستحقات جبائية تتنازع عليها.

2-3- caution sue marché publique كفالات الأسواق العمومية

عندما تقوم الدولة بإبرام مناقصة وطنية مع أحد الخواص ويتجنب إفلاس هذا المناقص وإنهاء المشاريع في وقتها المحدد تطلب منه ضمانات نقدية وهذا الأخير بدوره يريد تجنب خروج الأموال من صندوقه فيطلب من بنكه أن يقدم له كفالة تغطي هذه الضمانات النقدية.

3- القبول l'acceptation¹:

يعتبر القبول بديلا عن السحب المكشوف إذ أن البنك في هذه الحالة يقوم بتأدية خدمة للزبون وذلك ليس عن طريق محنه مبلغا ماليا إنما بالتوقيع فقط، أي هو اعتماد يقدم فيه البنك توثيقه وضمانه، وليس في صالح زبونه لتمكينه من الحصول على الأموال التي يحتاج إليها، ويتم ذلك بسحب العميل ورقة تجارية على بنكه حيث يوقعها هذا الأخير بقبوله، وعندئذ تصبح تلك الورقة التجارية قابلة للتحويل في أي بنك آخر ويستعمل هذا النوع من الاعتمادات في التجارة الخارجية خاصة.

فرع الثاني: قروض الاستثمار

قروض الاستثمار هي قروض موجهة لتمويل الأصول الثابتة التي تمثل أداة عمل المؤسسة، حيث تساهم هذا القروض في تمويل الحياة على المعدات وفي رفع الطاقة الإنتاجية للمؤسسات، وقد تمنح هذه القروض لإنجاز مشاريع جديدة أو لتوسيعها عن طريق تجديد المعدات، فالحياة لهذه القروض تكون لاستعمالاتها لمدة طويلة حيث يتم تحقيق خلال هذه المدة رقم أعمال وأرباح والتي يتم تخصيص جزء منها لتسديد القروض، وتنقسم قروض الاستثمار إلى قروض متوسطة الأجل وقروض طويلة الأجل.

1- القروض متوسطة الأجل¹

¹ . George celée –op.cit, p330..333.

توجه القروض متوسطة الأجل لتمويل الاستثمارات التي لا يتجاوز عمر استعمالها سبع سنوات : الآلات والمعدات، وسائل النقل وتجهيزات الإنتاج بصفة عامة، ونظرا لطول هذه المدة فإن البنك يكون معرضا لخطر تجميد الأموال، إضافة إلى المخاطر الأخرى المتعلقة باحتمالات عدم السداد والتي يمكن أن تحدث

تبعاً للتغيرات التي يمكن أن تطرأ على مستوى المركز المالي للمقترض.

1-1- القروض القابلة للتعبئة:

يعني أن البنك المقرض بإمكانه إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي، ويسمح له ذلك بالحصول على السيولة له في الحاجة إليها دون انتظار أجل استحقاق القرض الذي منحه، ويسمح له ذلك بالتقليل من خطر تجميد الأموال؛ ويجنبه إلى حد ما الوقوع في أزمة خفض السيولة.

1-2- القروض غير القابلة للتعبئة:

يعني أن البنك لا يتوفر على إمكانيات إعادة الخصم الخاصة بالقروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك التجاري، وبالتالي فإنه يكون مجبرا على انتظار سداد المقترض لهذا القرض، وهنا كل المخاطر المرتبطة بتجميد الأموال، وليس للبنك أي طريقة لتفاديها.

2- القروض طويلة الأجل:

تلجأ المؤسسات التي تقوم باستثمارات طويلة إلى البنوك لتمويل هذه العمليات، نظرا للمبالغ الكبيرة التي يمكن تعبئتها لوحدها ، وكذلك نظرا لمدة الاستثمار، والقروض طويلة الأجل الموجهة لهذا النوع من الاستثمارات تفوق في الغالب سبع سنوات ،ويمكن أن تمتد أحيانا إلى غاية عشرين سنة، وهي توجه لتمويل نوع خاص من الاستثمارات ،مثل الحصول على عقارات ، أراضي، مباني بمختلف الاستعمالات المهنية، ونظرا لطبيعة هذه القروض أي مبالغتها الضخمة ولمدة طويلة فإن هذا يجعلها تتطوي على مخاطر عالية ،الأمر الذي يدفع إلى البحث عن الوسائل الكفيلة بتخفيض هذه المخاطر المتمثلة بطلب ضمانات حقيقية ذات قيم عالية قبل الشروع في عملية التمويل.

3- الاعتماد الإيجار:²

¹ 75 ، (1 الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص74 ، ص75

² مصطفى رشيد شبيحة، الاقتصاد النقدي والصربي، دار الجامعية للطبع والنشر ، بيروت ، 2007 ، ص65

توجد عدة تعريفات خاصة بتقنية الاعتماد الإيجاري، فيمكن تعريفه بأنه كل عملية إيجار لمدة طويلة تنتهي بحق الاختيار بالشراء أو من عدمه مع مراعاة الأقساط الدورية للمؤجر مقابل عدم الاستخدام للأصول الإنتاجية التي تنتمي إليها؛ وهو نظام جديد حديث النشأة كان ذلك في الو.م.أ. وانتشر في بقية أنحاء العالم وهو طريقة من طرق التمويل يساعد في حل الكثير من المشاكل التي تواجه المشروعات عند تقرير سياستها الاستثمارية، وبصفة عامة فالاعتماد الإيجاري هو قيام البنك بكراء أو تأجير الآلات والتجهيزات أو مجموعة من العقارات التي يختارها المستأجر لمدة معينة مقابل مبلغ يتوافق مع تلك الفترة وتبقى مسؤولية الصيانة والتأمين على عاتق المستأجر.

كما توجد ثلاثة أنواع من الاعتماد الإيجاري المالي مع حق الشراء، الائتمان الإيجاري بالترك الائتمان الإيجاري للصيانة.

3-1- الائتمان الإيجاري المالي:

يضع الممول الأجهزة تحت تصرف الزبون المستفيد الذي يستخدمها ويسدد الأقساط المستحقة، وبعد إنهاء (انقضاء) (المدة للمستفيد الزبون) يكون له خياران:

- حق شراء الأجهزة المؤجرة التي يحصل عليها عند بداية الائتمان وتقدر القيمة على أساس السوق التجاري وقت الشراء.
- تحديد مدة الائتمان وبأقساط مختلفة إذا نص العقد على ذلك، كما يمكن ملاحظة أن هذا النوع متقشي في أمريكا وفرنسا.

3-2- الائتمان الإيجاري بالترك:

في هذا النوع يضع المؤجر الأجهزة والآلات تحت تصرف المقرض (المستأجر) (ولكن لمدة أقل من العمر الاقتصادي لهذه الأجهزة، وقيمة الأقساط المدفوعة عند مدة الائتمان لا تكفي قيمة استهلاك الاستثمار) (المقرض) أي النفقات الخاصة باستثمار (الأجهزة والآلات)، كما يمكن للمستثمر عند نهاية المدة الائتمانية أن يبيع الأجهزة موضع الائتمان بقيمتها السوقية إلى الغير أو المستأجر الأصلي، أو قد يعيد أو يكرر عملية الائتمان لمدة جديدة وذلك بوضعها تحت تصرف مستخدم آخر حتى تنتهي المدة الباقية من العمر الاقتصادي ويتم ذلك بأقساط جديدة وفق قواعد متفق عليها

3-3 - الائتمان الإيجاري للصيانة:

يتعهد مورد الأجهزة بتقديم الصيانة والخدمة بعد بيعها، وتوضع الأجهزة والآلات تحت تصرف المستفيد بواسطة الممول والمقرض على أن تتضمن الأقساط المدفوعة نفقات الصيانة والخدمة ويلزم الممول بدفعها، وللاعتناء بالإيجاري ضمانات تقدم مقابل الحصول عليه تتمثل فيما يلي:¹

- دراسة البرنامج الاستثماري محل الائتمان .
- مشاركة المؤسسة المالية في اختيار الأجهزة لهذا البرنامج .
- حق ملكية المقرض للأجهزة .
- عقود التأمين والصيانة الخاصة بالآلات والأجهزة .
- الالتزام بدفع الأقساط مسبقاً عند الحيازة على الآلات والأجهزة .
- ارتباط قيمة الأجهزة بالعوائد والدخول التي يحققها استخدامها لهذه الآلة .
- استرجاع الأجهزة حين توقف الدفع أو عند نهاية فترة الائتمان (الاقتراض).

فرع الثالث: قروض تمويل التجارة الخارجية

تؤدي البنوك دوراً مهماً في تمويل التجارة الخارجية بوسائل متعددة ويقسم هذا لنوع من القروض وفقاً للتقسيم التالي:

1- قروض قصيرة الأجل:

توجه هذه القروض إلى عمليات التصدير لتغطية العجز بهدف دفع وتيرة التنمية بها، وتوسيع مجال التجارة الدولية، كالبحث عن أسواق جديدة ونجد في هذا النوع من القروض نوعين رئيسيين:

1-1 - قرض التحويل الأولي:

لقد خصص هذا النوع من القروض من طرف الخزينة حيث تعبئ في البنك المركزي وتقديمه البنوك التجارية وذلك بهدف تمويل العجز الذي يترتب عن القيام بعمليات التصدير الخاصة بتمويل الأشغال الكبرى بالخارج أو تمويل الصفقات الضخمة وقد يكون هذا العجز ظرفياً أو استثنائياً، والغرض من هذه القروض هو تغطية الاختلال الناجم عن عدم كفاية المبالغ التي يستلمها المصدر عند إمضاء العقد.

1-2- قروض الخزينة:

هذا النوع من القروض تقدمه البنوك التجارية، وهذا بهدف تمويل عمليات البحث عن أسواق جديدة التي يقوم بها المصدرون، أي الغرض هو الرفع من مستوى عمليات التصدير وهناك غرض آخر من

¹ مصطفى رشيد شبيحة ، مرجع سابق، ص 86

هذه القروض يتمثل في التخفيف من العبء الذي يقع على خزينة الشركات الخاصة بالتأمين عن حدوث كارثة في عمليات تجارية ثم تأمينها.

2-قروض طويلة الأجل¹

وهي قروض على المستوى الدولي حيث تمنحه دولة أخرى بهدف تمكين هذه الأخيرة من شراء السلع التي تحتاجها وعادة ما تكون على شكل ما يسمى بخطوط القرض، وهي حصص مالية تخصصها دولة لشراء سلع من هذه الدول مثل الجزائر - فرنسا..، يمكن للجزائر استيراد سلع معينة من فرنسا في حدود مبلغ معين، حيث تعين فرنسا قائمة السلع والتي تكون ذات فائض في العرض، ويعين قرض عام من الخزينة الفرنسية إلى الخزينة الجزائرية، ويقوم البنك الجزائري بإعلام البنوك التجارية وهي بدورها تعلم زبائنهم بخط القرض.

2-1 قروض بنكية :

وتشمل على نوعين من القروض ، قرض المشتري وقرض المورد.

2-1-1-قرض المشتري:

وهو قرض يمنح للمستورد بدلا من منحه للمصدر وذلك من طرف بنك المصدر لمساعدته في تغطية تكاليف الاستيراد ويحصل البنك المانح للقرض على الضمانات من طرف بنك المستورد

2-1-2-قرض المورد:

وهو قرض يمنح للمورد قصد تمويل العجز الذي يتعرض له عند تصديره للبضاعة، وهذا القرض يمنحه المورد للمستورد مقابل شيكات أو كمبيالات.

2-2- الإيجار الدولي² :

هو قرض لمدة معينة يوجه لتمويل التصدير، ويستدعي وجود ثلاثة أطراف على الأقل، المؤجر والمستأجر وشركة التأجير، وهي شركة متخصصة تقوم بشراء المعدات والتجهيزات وتؤجرها للمستأجر أو المؤسسة المحتاجة لغرض الاستفادة منه لقاء أقساط إيجار دولية مع فرصة امتلاكها عند انتهاء المدة المتفق عليها، ودور البنك هو تقديم التحويل اللازم لهذه المؤسسات عند الحاجة إليه.

تقنيات تمويل التجارة الخارجية:

¹ خرووي مراد، دور البنوك التجارية في تمويل التجارة الخارجية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر، 2002، ص64

² .خرووي مراد، مرجع سابق ، ص66

3-1- التحصيل المستندي¹ :

3-1-1-تعريف:

التحصيل المستندي هو آلية يقوم بموجبها المصدر بإصدار كمبيالات وإعطاء كل المستندات إلى البنك الذي يمثله، حيث يقوم هذا الأخير بإجراء تسليم المستندات إلى المستورد أو إلى البنك الذي يمثله مقابل تسليم مبلغ الصفقة أو قبول الكمبيالة ، وتجدر الملاحظة في التحصيل المستندي أن التزام المصدر لا يتعدى التعهد بإرسال البضاعة، كما أن المستورد لا يمكنه أن يستلم المستندات إلا بعد قبول الكمبيالة أو تسديد المبلغ وتلاحظ من الصيغة السابقة في التحصيل المستندي أن التنفيذ النهائي للعملية المالية يتم وفق صيغتين هما:

- المستندات مقابل الدفع .
- المستندات مقابل القبول.

3-1-2-المستندات مقابل الدفع:

في هذه الحالة يستطيع المستورد أو البنك الذي يمثله أن يستلم المستندات ولكن مقابل أن يقوم بالتسديد الفعلي نقدا لمبلغ البضاعة.

3-1-3-المستندات مقابل القبول:

في هذه الحالة يستطيع المستورد أن يستلم المستندات ولكن ذلك لا يتم إلا بعد قبول الكمبيالة المسحوبة عليه، وتسمح هذه الطريقة للمستورد بالاستفادة من مهلة التسديد.

3-2-أطراف التحصيل المستندي :

يتدخل في عملية التحصيل المستندي كل من:

3-2-1-الآمر(المصدر) : هو الذي يقوم بجمع المستندات وإرسالها إلى بنك مع الأمر بالتحصيل.

3-2-2-بنك المورد : يتم استقبال المستندات من طرف المورد ويقوم بدوره بإرسالها إلى البنك المكلف بالتحصيل حسب الإجراءات المطلوبة.

3-2-3-المستورد : تقدم له المستندات مقابل الدفع أو القبول.

3-2-الاعتماد المستندي:

¹ الطاهر لطرش ، مرجع سابق ، ص(116

3-2-1-تعريف : الاعتماد المستندي هو أي ترتيبات يصدرها البنك فاتح الاعتماد بناء على طلب المعامل معه، ووفقا لتعليماته يتعهد البنك بموجبها بأن يدفع لأمر المستفيد المتواجد في الخارج (البائع) مبلغا معين من المال في مدة معينة ، مقابل قيام المستفيد بتنفيذ شروط وتعليمات معينة متعلقة بالبضاعة موضوع البيع وتسليم مستندات معينة مطابقة للشروط المبنية في خطاب الاعتماد، ومن هنا جاءت الصفة (مستندي).

3-2-2-أنواع الاعتماد المستندي ¹:

يمكن تقسيمه إلى أنواع مختلفة وتندرج معظمها تحت الأنواع الرئيسية التالية:

أ - الاعتماد المستندي القابل للإلغاء:

وهو الاعتماد الذي يمكن إلغاؤه أو تعديل بعض شروطه في أي وقت من تاريخ إنشائه بدون إنذار وبدون الحاجة إلى موافقة المستفيد، وهو بذلك يعتبر وسيلة لتسهيل الدفع وليس ضمانا للدفع ، ولا يعتبر هذا النوع مرغوبا فيه باعتبار أنه قد ينشأ عن تمويله الكثير من المشاكل بالنسبة لأطرافه.

ب - الاعتماد المستندي غير القابل للإلغاء:

وهو عكس النوع الأول، أي لا يمكن تعديل شروطه أو إلغاؤه قبل عملية دفع قيمة البضاعة للمستفيد وذلك دون موافقة جميع الأطراف وخصوصا المستفيد، وينقسم إلى نوعين هما :الاعتماد المستندي غير القابل للإلغاء المفرز، وهو الذي يقوم بتعزيز البنك آخر (بنك المصدر)، أما النوع الثاني فهو الاعتماد المستندي غير القابل للإلغاء غير المفرز، وهو الذي يكون به بنك المستورد فقط.

ج -الاعتماد المستندي المتجدد:

وقد يطلق عليه البعض الاعتماد الدائري، وهو الاعتماد الذي تجدد قيمته أو مدته وذلك حسب الإنفاق مع البنك.

د -الاعتماد المستندي غير المتجدد:

وهو الاعتماد الذي يكون صالحا لصفقة واحدة أي ينتهي أجله بمجرد شراء البضاعة، ولا يكون متجددا لبضاعة أخرى في فترات مستقبلية.

¹ عبد المطلب عبدا حميد ،البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، مصر 2000، ص129

هـ - الاعتماد القابل للتحويل :

وهو الاعتماد الذي يحق بموجبه للمستفيد بأن يطلب من البنك المخول بالدفع أو القبول أو لبنك آخر مخول بالشراء بوضع الاعتماد كلياً تحت تصرف طرف واحد أو أطراف أخرى (مستفيدين آخرين).

و - الاعتماد المقابل:¹

يفضل المستفيدين في بعض الأحيان إلغاء طلب اعتماد قابل للتحويل ويطالبون من بنكهم فتح اعتماد بضمان الاعتماد المفتوح لصالحهم، ويشترط في هذه الحالة أن يكون الاعتماد الأصلي غير قابلاً للإلغاء، ويستعمل الاعتماد المقابل في الحالات التي يكون المستفيد وسيطاً وليس منتجاً للبضاعة، ويكثر استعمال هذا النوع من الاعتمادات في عمليات التجارة الثلاثية، وأن يكون المستفيد من الاعتماد مقيماً في بلد المستفيد من الاعتماد الأصلي.

ز - الاعتماد بالدفع المؤجل:

وهو الاعتماد الذي يقوم بموجبه المستفيد بشحن البضاعة إلا أنه لا يحصل على قيمته إلا بعد فترة عادة ما يتم الاتفاق عليها، بحيث يلتزم المستفيد بتقديم المستندات بعد الشحن مباشرة ولا يتم سحب الكمبيالة إلا في ميعاد الاستحقاق.

ح - الاعتماد بالقبول:

وهو الاعتماد الذي يتم فيه الوفاء فيه عن طريق كمبيالة مؤجلة الاستحقاق ومسحوبة على البنك المكلف بالدفع المحدد في الاعتماد، ويوقع هذا البنك الكمبيالة بالقبول، ويمكن للمستفيد أن يقوم بتظهير هذا الكمبيالة إظهاراً ناقلاً للملكية، كما يمكنه أن يقوم بخصمها.

ط - الاعتمادات المضمونة:

في هذه الحالة تكون المستندات صادرة لأمر البنك أو من البائع إلى البنك، وفي هذه الحالة إذا لم يدفع المشتري قيمة البضاعة إلى البنك، قام هذا الأخير باستلام البضاعة وبيعها والحصول على حقه.

ي - اعتماد المبادلة:

نستخدم هذه الاعتمادات لتنفيذ عمليات المبادلة، وينص فيها على تسليم مستندات لاستخدامها في سداد قيمة الواردات أو مقايضة سلعة مستوردة بأخرى مصدرة، وفي الحالة الأخيرة يكون السداد فيها عينيّاً.

¹ عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سابق ، ص130

المطلب الثالث: معايير وإجراءات منح القروض

الفرع الأول: معايير منح القروض:

نتحدث في هذا المطلب عن المعايير المعتمدة في منح القروض ، حيث تبرز في الفرع الأول نموذج المعايير الائتمانية المعروفة ب 5cs ، أما في الفرع الثاني يتم شرح نموذج المعايير الائتمانية المعروفة ب 5ps ، أما في الفرع الثالث فسوف نتحدث عن المعايير الائتمانية المعروفة ب prisme ، وفي آخر هذا المطلب سنتطرق إلى معايير أخرى لمنح القروض .

الفرع الأول: نموذج المعايير الائتماني (5cs):

تسعى إدارة الائتمان قبل اتخاذ القرار الائتماني إلى الإحاطة بالمخاطر التي سيتعرض لها عند منح الائتمان، وأيضا تحديد مصادر تلك المخاطر إذا كان لنا من تعليق على ذلك نشير إلى أن هذه المخاطر هي وليدة عدد من العوامل تشترك جميعا في تحديد حجم المخاطر التي سوف تتعرض لها إدارة الائتمان، إلا أن العامل الجوهرى ناتج عن رغبة العميل في تسديد ما بذمته من قروض وفوائدها أو عدم قدرته على تحقيق الدخل المناسب لغرض إعادة القرض¹.

ولذلك أصبحت من الأمور المتعارف عليها عند إدارة الائتمان وعند تقييم الائتمان ضرورة تحديد درجة المخاطر المرتبطة به، من خلال تحليل مجموعة من المعايير المعروفة بنظام Cs of credit أو نظام fimes وهي:

01- القدرة على الاستدانة Capacité

02- شخصية العميل Charter

03- رأس المال العميل Capital

04- الضمان Collatéral

05- المناخ العام Conditions.

وفيما يلي: استعراض شامل لهذه المعايير:

01-القدرة على الاستدانة²:

¹: حمزة محمود زبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مؤسسة الوراق، الأردن، الطبعة (1) ، 2002 ، ص ص 141 ، 149

²: حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مؤسسة الوراق، ط1، 2002، ص 141

وجدت البنوك لتلبية احتياجات العملاء من الخدمات المصرفية المتعددة، واحد أهم تلك الخدمات هي الائتمان المصرفي بأشكاله المتعددة، ويعطي القانون للعميل المحتمل الحق في الحصول على الائتمان إلا أن القانون يعطي لإدارة الائتمان في البنك التجاري حقا آخر بمنح الائتمان أو رفض طلب العميل.

ومعيار القدرة على الاستدانة أحد أهم المعايير التي تؤثر في مقدار المخاطر التي تتعرض لها إدارة الائتمان، ورغم أن القدرة على الاستدانة تحدد مقدرة العميل في إعادة ما اقترضه من البنك إلا أن هناك عدة آراء حددت ماهية القدرة كمتغير في المخاطر التي يرى البعض أنها تعني أهلية الشخص على الاقتراض، فيما يرى البعض الآخر أن القدرة هي مقدار الموارد الأساسية لسداد الائتمان وهي تعتمد على التدفق السابق وكذلك التدفق النقدي المتوقع في المستقبل.

02- شخصية العميل¹:

تعد شخصية العميل الركيزة الأساسية الأولى في القرار الائتماني، وهي الركيزة الأكثر تأثيرا في المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية، ولهذا نجد أن أهم مسعى لإدارة الائتمان عند إجراء التحليل الائتماني هو تحديد شخصية العميل بدقة، ولشخصية العميل عدة تحديدات بعضها ينحصر بخاصية واحدة والبعض الآخر يتسع ليشمل عدة خصائص يجب أن تتوفر في شخص العميل، والتي يدور مضمونها حول خصائص الفرد الأخلاقية والقيمة التي تؤثر على مدى التزامه بتعهداته أمام البنوك كجهات مقدمة للائتمان.

فالأمانة والثقة والمثل والمصادقية، وبعض الخصائص الشخصية الأخرى تشير كلها إلى حجم شعور العميل بالمسؤولية وبالتالي حجم التزامه بتسديد قروضه، لذلك تسمى المخاطر الخاصة بهذا العنصر لدى البعض من المهتمين بالمخاطر المعنوية أو الأدبية.

وبالتالي فإن المقصود بشخصية العميل سلوكياته، والسلوكية هنا تحدد بمدى قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته ورغبته في ذلك إما شخصية العميل كشركة أعمال فنقصد بها الإدارة التي تجسد مدى قدرة الشركة على الوفاء بما عليها من التزامات اتجاه البنوك، وذلك من خلال قدرة إدارتها على انجاز الأعمال وتحقيق الأهداف.

03- رأس المال²:

يعتبر رأس مال العميل أحد أهم أسس القرار الائتماني، ولهذا فإن إدارة الائتمان تزيد من

¹ : حمزة محمود الزبيدي، الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مرجع سبق ذكره، ص 141

² : حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني ، مرجع سبق ذكره، ص 146.

تحليلها لرأس مال العميل لتحديد درجة المخاطر التي تتعرض لها، ويقصد برأس مال العميل مقدار ما يملكه من ثروة أو ما يملكه من أصول منقولة مثل الأسهم والسندات وأموالك أخرى غير منقولة، وهذا يعني أن رأس مال العميل يشمل جميع الأصول المنقولة وغير المنقولة التي يمتلكها العميل مطروحا منها المطلوبات التي بذمته ، ويلاحظ هنا التركيز على الملكية لذلك فان المخاطر التي تتعرض لها إدارة الائتمان بسبب هذا العنصر تسمى بمخاطر الملكية.

إن الدراسات المتخصصة في التحليل الائتماني تشير إلى قدرة العميل على سداد التزاماته حق البنوك التي تعتمد في الجزء الكبير منها على قيمة رأس المال الذي يملكه، إذ كلما كان رأس المال كبير كلما انخفضت المخاطر الائتمانية والعكس صحيح في ذلك فراس مال العميل يمثل قوته المالية وهو أيضا الضمان الإضافي لإدارة الائتمان عندما يفشل في تسديد ما عليه من التزامات.

04- الضمان¹:

يأتي الضمان بمثابة تعزيز أو حماية من مخاطر معينة تتعرض لها إدارة الائتمان في البنك التجاري عندما تتخذ القرار بمنح الائتمان، ولذلك كلما زاد احتمال الخطر الذي يحيط بالعملية الائتمانية كلما كانت الضمانات المطلوبة أكبر حماية لحقوق البنك.

يقصد بالضمان مقدار ما يملكه العميل من موجودات منقولة وغير منقولة والتي يرهنها العميل لتوثيق الائتمان المصرفي، وقد يكون الضمان شخص ذو كفاءة مالية وسمعة أدبية مؤهلة لكي تعتمد عليه إدارة الائتمان في ضمان تسديد الائتمان، بل يمكن أن يكون الضمان مملوكا لشخص آخر وافق أن يكون ضامنا للعميل ولذلك تنوعت الضمانات حتى قسمت الائتمانيات بحسب ضماناتها، إذ هناك قروض بضمان بضائع أو بضمان أوراق مالية، وهناك قروض بضمان أقطان أو محاصيل زراعية، أو بضمان رهن عقاري أو بضمان شخصي أو بدون ضمان فالضمان هو خط الدفاع الثاني في حالة عجز العميل عن السداد حتى يستطيع البنك تحصيل حقوقه، وهي بجدية مساهمته في تسديد ما عليه من حقوق.

إن الضمان الأفضل للبنك هو ذلك الضمان الذي يمكنه تحويله إلى نقد بسهولة وبدون خسارة، ولذلك يجب أن نراعي عند تحديد الضمان كما يلي:

01- عدم تقلب قيمة الضمان بشكل كبير خلال فترة الائتمان.

02- تكون درجة الرهن من الدرجة الأولى لصالح البنك بحيث يمكن استخدام هذه

¹ حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مرجع سبق ذكره، ص 147.

الضمانات لسداد قيمة الائتمان عند عجز العميل عن السداد، ولذلك تضمن إدارة الائتمان الأسبقية الأولى لتحصيل قروضها.

03- تكون ملكية العميل للضمانات ملكية كاملة وليست محل نزاع.

04- كفاية الضمانات المقدمة لتغطية قيمة الائتمان والفوائد والعمولات الأخرى قدر المستطاع.

05- المناخ العام¹:

تتظر إدارة الائتمان إلى المناخ العام كمعيار في منح الائتمان على أنه يمثل الظروف الاقتصادية المحيطة بالعميل، إلا أن بعض التحليلات تتوسع في ذلك فتتظر إلى المناخ العام على أنه يشمل بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية الظروف البيئية المحيطة بالعميل، رغم أن محيط البيئة أوسع وأدق في التعبير عن المناخ العام، فهي تشمل التغيرات التي يتعرض لها العميل في شكل المنافسة والطلب على السلع وظروف البيع والتوزيع، ووفق هذا التحديد من المؤكد أن لهذا المعيار اثر في صياغة القرار الائتماني.

الفرع الثاني: نموذج المعايير الائتمانية المعروفة ب 5PS

تعزز إدارة الائتمان قرارها الائتماني بتحليل ائتماني آخر من خلال دراسة معايير أخرى مهمة تعرف ب(5PS)، وتحليل هذه المعايير تعطي لإدارة الائتمان ذات الدلالات التي يعطيها منهج (5CS) ، وإن كانت بأسلوب آخر.

وتحتوي هذه المعايير على:

01- نوع العميل People

02- الغرض من الائتمان Pur pose

03- قدرة العميل على السداد Payement

04- الحماية Protection

05- النظرة المستقبل Perspective

¹ حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مرجع سبق ذكره ، ص 149.

01-العميل¹:

يقيم الوضع الائتماني للعميل من خلال تكوين صورة كاملة وواضحة عن شخصية العميل، وحالته الاجتماعية ومؤهلاته وأخلاقياته من حيث الاستقامة وغيرها، لذلك فإن الخطوة الأولى في عملية تقييم الوضع الائتماني للعميل واتخاذ القرار الائتماني هو مقابلة العميل ونجاح المقابلة يتوقف على ما تتمتع به إدارة الائتمان أو الشخص المسؤول عن اتخاذ القرار بالقدرة في رسم صورة متكاملة عن العميل.

ومن خلال هذه المقابلة تحدد إدارة الائتمان كل المعلومات والبيانات التي ترغب فيها عن العميل وتحديد من هو وما الأعمال السابقة التي قام بها، والبنوك التي تعامل معها. ومنا لمؤكد أن إدارة الائتمان سوف تستند إلى مؤشرات النجاح لهذه الأعمال لتقدير مخاطر النجاح في المستقبل، وبالمقابل فإن علامات الفشل أو التغيير من عمل لآخر بسبب عدم النجاح يعطي انطبعا يدفع إلى الحذر من تقييم خط العميل المستقبلي.

02- الغرض من الائتمان:

تشمل هذه الركيزة احد أهم المعايير التي من خلالها تتوصل إدارة الائتمان إلى إمكانية الاستمرار في دراسة الملف الائتماني أو التوقف عن هذا القدر من التحقق ورفض الطلب، والغرض من الائتمان يحدد احتياجات العميل الذي يمكن تلبيتها أو التي لا تتناسب مع سياسة البنك وصلاحيات إدارة الائتمان فإذا كان الغرض من الائتمان هو الحصول على ائتمان لتمويل احتياجات تتعارض مع سياسة إدارة البنك، ففي هذه الحالة تستطيع إدارة الائتمان في البنك أن تعتذر للعميل عن ذلك ليس بسبب وضعه من ناحية الثقة الائتمانية وإنما لتعارض طلبه مع سياسة البنك².

03- القدرة على السداد:

يركز هذا المعيار على تحديد الائتمان وفوائده في موعد الاستحقاق، فالاختيار الحقيقي لسلامة القرار الائتماني هو حصول التسديد في الموعد المتفق عليه ويتم ذلك من خلال تقدير التدفقات النقدية الداخلة للعميل ، والتي تعد الركيزة الأساسية في تحديد قدرته في التسديد فمن المؤكد أن مقدار

¹ حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مرجع سبق ذكره، ص 149.

² حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 153.

التدفقات النقدية الداخلة للعميل أو الخارجة منه تعطي تصورا أوليا فيما إذا كان العميل معرض إلى حالة من العسر المالي، ونوع ذلك العسر فيما كان عسر مالي فني أو عسر مالي حقيقي.

04- الحماية :

إن أساس هذا المعيار في التحليل الائتماني هو استكشاف احتمالات توفر الحماية للائتمان المقدم للعميل ، وذلك من خلال تقييم الضمانات أو الكفالات التي سيقدمها العميل سواء من حيث قيمتها العادلة أو من حيث قابليتها للتسييل فيها لو عجز العميل عن الوفاء بالتزاماته اتجاه البنك ، ونقصد بقابلية الضمان للتسييل هو إمكانية تحويله إلى نقد بسعة وبأقل تكلفة ممكنة.

05- النظرة المستقبلية¹:

إن مضمون هذه الركيزة ينحصر في استكشاف ابعاد حالة التأكد التي تحيط بالائتمان الممنوح للعميل ومستقبل ذلك الائتمان، أي استكشاف كل الظروف البيئية والمستقبلية المحيطة بالعمل سواء كانت داخلية أو خارجية، ولهذا فقد تتأثر السياسة الائتمانية للبنوك بمؤشرات الاقتصاد من معدل النمو العام إلى نسبة التضخم، ومعدلات الفوائد وغيرها.

الفرع الثالث: نموذج المعايير الائتمانية المعروفة ب PRISM:

يعتبر منهج PRISM للمعايير الائتمانية أحدث ما توصلت اليه الصناعة المصرفية في التحليل الائتماني ، وقراءة مستقبل الائتمان ويعكس هذا المنهج جوانب القوة والعافية لدى العميل وتساعد إدارة الائتمان عند تحليل معايير هذا المنهج من تشكيل أداة قياس ، توازن من خلالها بين المخاطر والقدرة على السداد .

تتكون عناصر PRISM من مجموعة من المعايير تشترك فيما بينها بالحرف الأول من كلمتها وهي: S I R P،M .

01- التصور :

يقصد بالتصور هنا الإحاطة الكاملة بمخاطر الائتمان والعوائد المنتظرة تحقيقها من قبل إدارة الائتمان بعد منحه، ومضمون هذه الأداة التفسيرية هي القدرة أو الفاعلية في:

- تحديد المخاطر والعوائد التي تحيط بالعمل عند منحه للائتمان.

¹ نفس المرجع السابق ، ص 154.

- دراسة استراتيجيات التشغيل والتمويل عند العميل، والتي من شأنها.
- تحسين الأداء، وتعظيم القيمة السوقية للسهم الواحد باعتباره الهدف الذي يجب أن تدور حوله كل القرارات.

02- القدرة على السداد :

و مضمون هذا المتغير هو تحديد قدرة العميل على تسديد القرض أو فائدته خلال الفترة المتفق عليها ، ومن الأمور التي تعبر لها إدارة الائتمان اهتماما خاصا هو تحديد نوع مصادر التسديد سواء كانت داخلية أو خارجية، والتي يلجأ إليها العميل (طالب الائتمان) عندما يستعد لتسديد الائتمان وما يهم إدارة الائتمان هو دور المصادر الداخلية التي تساعد العميل على إعادة تسديد ما بذمته من التزامات لأنها تعكس قدرة العمليات التشغيلية على توليد التدفقات النقدية الداخلية والتي يستطيع العميل استخدامها في تسديد ما بذمته من التزامات مستحقة .

03- الغاية من الائتمان :

ومضمون هذا المعيار هو تحديد الغاية من الائتمان المقدم، وكقاعدة عامة فان الغاية من الائتمان يجب أن تشكل الأساس لدراسة هذا الغرض أو الغاية، وأن آخر ما تفكر به إدارة الائتمان هو تصفية موجودات العميل لاسترداد الائتمان.

04- الضمانات :

و مضمون هذا المعيار هو تحديد الضمانات التي تقدم إلى البنك ليكون ضامنا لاسترجاع الائتمان لمواجهة احتمالات عدم القدرة على التسديد ، ويمكن للضمانات أن تكون داخلية وهي التي تعتمد على قوة المركز المالي للعميل ، أو خارجية كالضمانات العينية أو الكفالات الشخصية بالإضافة إلى ما يتم وصنعه من شروط في عقد الائتمان لضمان السداد¹.

05- الإدارة : تركز إدارة الائتمان على تحليل الفعل لإدارة العميل ، ومضمون الفعل الإداري سوف يشمل :

أ-العمليات: ومن خلالها يتم التعرف على:

- أسلوب العميل في إدارة أعماله
- تحديد كيفية الاستفادة من الائتمان

¹ حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره ، ص 157.

- تحديد فيما إذا كان العميل يتسم بتنوع منتجاته، أو يقتصر في عمله على منتج واحد وأيضاً فيما كان العميل موسمي لإنتاج أو دائم.

ب- الإدارة: وتشمل ما يلي:

- استعراض الهيكل التنظيمي للعمل.
- استعراض السيرة الذاتية لمدراء الأقسام
- تحديد قدرة العميل على النجاح والنمو

معايير أخرى لمنح القروض¹:

01- الملائمة:

أي خلق التوازن بين إجمالي التسهيلات المصرح بها للعميل الواحد، وبين حجم موارده المالية المستثمرة في نشاطه ونوعية ذلك النشاط، ويرتبط ذلك بحد أقصى لما يمكن أن يمنح للعميل الواحد بما يكفل تلاقي تشجيع العملاء على المغالاة في المتاجرة بالملكية، أي بما يفوق طاقاتهم على نحو ينقل مخاطر نشاطهم على عاتق البنك.

02- الاعتبارات القانونية للضمان العيني:

قد يسود الاعتقاد من أن الائتمان الذي يقدم بدون ضمان هو مضمون بالكامل بواسطة المركز المالي القوي للعميل، ولكل ذلك ينطوي على اعتقال الاعتبارات القانونية وراء فكرة الضمان العيني.

03- التبادل وتوزيع المخاطر الائتمانية:

أ- التبادل: والذي يوجد بين الائتمان والضمان، بمعنى أنه عند منح الائتمان يتعين نقل الضمان إلى البنك وفي حالة السداد يعاد نقل الضمان إلى العميل، كما أن فكرة التبادل قد تكون الضمانات ذاتها فعندما يقترض العميل بضمان شخص (كفيل ضامن) فإذا توقف العميل الأصلي عن الوفاء بالتزاماته يجب أن يسعى فوراً عن تحويل الدين إلى دين مغطى بالضمان الإضافي (أوراق مالية، أو رهن عقاري).

ب- توزيع المخاطر الائتمانية: أي تنويع الائتمان دون تركيزه في قطاع واحد أو نشاط اقتصادي واحد، أي تنويع منحه لكل القطاعات تجنباً للمخاطر.

¹ حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 196، 197

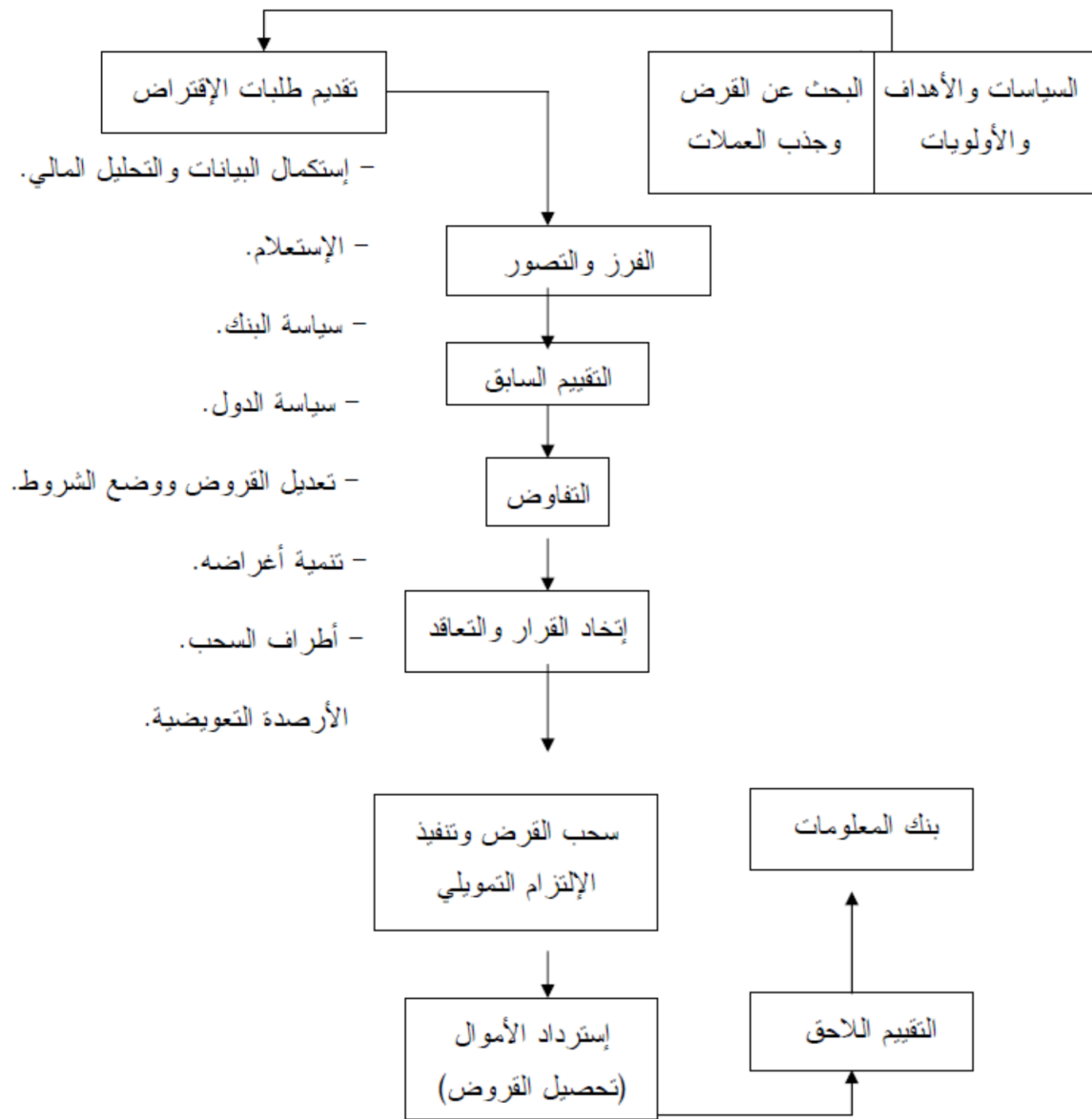
04- الالتزام بالسياسة الائتمانية للبنك المركزي:

أي التنفيذ الدقيق لسياسة البنك المركزي فيما يتعلق بتنظيم الائتمان كما ونوعا وسعرا، وبما يشجع الحاجات الائتمانية للأنشطة المختلفة.

الفرع الثاني : إجراءات منح القروض :

يمكن عرض الخطوات التي تتبع في منح القرض في الشكل التالي:

الشكل رقم : (01) خطوات منح القروض



المصدر: عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص 134

يتضح من الشكل السابق أنه في إطار السياسة الافتراضية والأهداف والأولويات تتم إجراءات منح

القروض في الخطوات التالية:

1- البحث عن القرض وجذب العملاء :حيث من المتوقع أن تكون المبادرة من البنك في جذب العملاء والبحث عن القرض لتسويق القروض.

2- تقديم طلبات الاقتراض: وتقدم على نماذج الطلبات المعدة لذلك يجب أن تكون صالحة لإدخالها الحاسب

الآلي لتكوين بنك المعلومات.

3- الفرز والتصويت المبدئي: تبدأ عملية الفرز فور تقديم الطلبات التقنية المبدئية للطلبات المقبولة والمستوفاة البيانات حيث يطلب استكمال المستندات، وتبدأ عملية التحليل الائتماني وإجراء الاستلام في ضوء سياسة البنك وسياسة الدولة.

4- التقييم : يتم فيها وضع نتائج التحليل والاستعلام وعمل تقدير عن المنافع والتكاليف من منطق معايير التقييم المعترف بها من إدارة البنك والذي يقوم بتقييم شخص أعلى في المستوى الإداري عن الشخص الذي قام بالتحليل.

5- التفاوض : بعد وضع السياسة الافتراضية وتحليل الائتمان للتقليل من مخاطر القروض تصبح هناك ما يسمى بمتغيرات لقرار القرض والتي تكون م وضع تفاوض بين البنك والعميل فالبداية هي محدد التفاوض فيجب أن يتم على أساس (أنا أكسب وأنت تكسب (وليس على أساس) أنا أكسب وأنت تخسر.

6- اتخاذ القرار والتعاقد : بعد التفاوض تبدأ إجراءات التعاقد دون وضع شروط جديدة ويكون المستشار القانوني جاهزا بالعقد للتوقيع.

7- سحب القرض وتنفيذ الالتزام التمويلي والمتابعة :حيث تبدأ عملية سحب القرض دفعة واحدة أو على دفعات، ويتم تنفيذ الالتزام التمويلي مع متابعة القرض بضمان التزام العميل بالشروط الموضوعية، ويجب على البنك وضع نظام للمتابعة الدورية.

8- استرداد الأموال : عند استحقاق الأصل والأقساط يتم تحصيل القرض.

9- التقييم اللاحق : والتقييم هنا لمعرفة ما إذا كانت الأهداف الموضوعية قد تحققت، ولمعرفة نقاط الضعف لتلاقيها مستقبلا.

10- بنك المعلومات : من الواجب إدخال تلك المعلومات في الملفات والسجلات أو وضعها في الحاسب الآلي لاستدعائها، والعودة إلى البداية الأولى التي يتم فيها رسم السياسات ووضع الأهداف والأولويات.

المبحث الثالث: مخاطر القروض والضمانات المقدمة

إن المخاطر المصرفية التي تتعرض لها البنوك كثيرة ومتعددة، وهي لصيقة العمليات المصرفية، وهاجس مسيري البنوك. ولا توجد إمكانية للربح في عملية لا تنطوي على مخاطرة، وذلك حسب نوع النشاط، وهذه المخاطر تختلف باختلاف موارد البنك واستخدامها وتعتبر مخاطر القروض أهمها حيث التقدم البنوك التجارية من خلال إدارة الائتمان، ووفقا لمتطلبات الصناعة المصرفية الحديثة على انتهاج نظم ائتمان متعددة ترضي الرغبات الائتمانية للعملاء، وتتباين هذه الائتمانيات في حجمها والغرض منها وأسعار الفائدة والضمانات المطلوبة عليها، ونوع المتعاملين، وغيرها من العوامل التي تعرض الائتمان إلى قدر من المخاطر.

ومن أجل الإلمام بكافة جوانب موضوع مخاطر القروض المصرفية جزءنا هذا المبحث إلى ثلاث مطالب وهما كالتالي:

المطلب الاول: مخاطر القروض البنكية

المطلب الثاني: أنواع المخاطر القروض البنكية

المطلب الثالث: تحديد ضمانات مخاطر القروض البنكية

المطلب الاول: مفهوم مخاطر القروض البنكية

مفهوم مخاطر القروض البنكية.

في هذا المطلب سوف نتطرق إلى مفهوم مخاطر القروض من خلال إعطاء تعريف للمخاطرة

تعريفها:

توجد للمخاطرة تعريفات متعددة تعكس وجهات نظر الباحثين المختلفة حول هذا المفهوم:

- المخاطرة هي احتمالية أن تكون نتائج التنبؤات خاطئة، فإذا كانت هناك احتمالية عالية في أن تكون التنبؤات خاطئة فعند ذلك ستكون درجة المخاطرة عالية أيضا أما إذا كانت الاحتمالية منخفضة فإن درجة المخاطرة ستكون منخفضة أيضا.

- هي إمكانية الحصول على عائد فعلي مختلف عن العائد المتوقع والتي تعني ببساطة بأن هناك تقلبا في عوائد الاستثمار.

- هي درجة تقلب العوائد في المستقبل فالأسهم الأشد خطورة يجب أن تكون عوائدها مرتفعة لتعويض المستثمر عن حلة عدم التأكد من إيراداته المستقبلية.

- هي احتمالية تحقيق مردود فعلي أقل من المردود المتوقع أو هل دالة التقلب العوائد المتوقعة من جراء توظيف موارد مالية في محفظة استثمارية متنوعة.¹

تعريف Sin key: خسائر الائتمان كنتيجة لعدم مقدرة العميل على سداد القرض وفوائده وترجع المخاطر إلى عدة عوامل داخلية وخارجية منها ضعف إدارة الائتمان وكذلك إلى الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتكنولوجيا وغيرها.

تعريف Cooper: إن خطر الائتمان هو عدم قدرة العميل على سداد القرض في تاريخ استحقاقه وتقسّم المخاطر إلى مخاطر تجارية وأخرى سياسية، فإذا كان العميل شخصا أو مشروعاً تجارياً سميت مخاطر تجارية، إما إذا كان القرض ممنوحاً لملكه الدولة للدولة ذاتها سميت مخاطر سيادية.

تعريف Broder: يتمثل الخطر في عدم التأكد من الخسارة المالية والانحرافات التي تحدث بين نتائج العملية والمخططة والنتيجة النهائية للخطر، هي الخسارة أو انخفاض القيمة.

تعريف Hale: إن المخاطرة الائتمانية هي مخاطر الأعمال للشركة طالبة التمويل التي من شأنها أن تؤثر على التدفقات النقدية، وبالتبعية على السداد سلبيا.¹

¹ فلاح حسين الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، إدارة البنوك (مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، 2000، عمان، ص 166

تعرف بأنها احتمال عدم قيام طرف مقابل المصرف بالوفاء بالتزاماته في حدود الشروط المتفق عليها.²

تعرف بأنها احتمال عدم التزام المقترض بتسديد مبلغ القرض في تاريخ استحقاقه واحتمال تحقيق الخسارة جراء ذلك، وبالتالي تخفيض الخسارة الناجمة عنها، يمكن أن يتحقق إذا كانت علاقة المصرف بالمقترض علاقة مستمرة.

تعريف شامل: المخاطرة الائتمانية هي درجة تقلب العائد الفعلي للعملية الافتراضية عن العائد التعاقدية كنتيجة للأسباب الداخلية والمتمثلة في ضعف إدارة البنك، أو الأسباب الخارجية والناجمة إما لعدم قدرة العميل على السداد أو تأخره في السداد وإما لأسباب سيادية كالظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وتقاس هذه الدرجة باستخدام النسب المالية التقليدية عن استعانة ببعض الأساليب الإحصائية كأساس لاتخاذ القرار الائتماني.³

المطلب الثاني : أنواع المخاطر القروض البنكية

أنواع مخاطر القروض البنكية:

1- مخاطر الائتمان:

- تخلف الطرف الثاني عن الوفاء.

- مخاطر تخلف البلد عن الائتمان.

- مخاطر التسوية.

- مخاطر التركيز.

2- مخاطر السيولة والتمويل:

- نظام السيولة وفقا لسلم الاستحقاقات.

3- مخاطر السوق:

- مخاطر أسعار الفائدة.

¹ محمد محمود عبد ربه، دراسات في محاسبة التكاليف، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 50، 49

² صلاح الدين حسن السيسي، إدارة أموال وخدمات المصارف لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية، دار الوسام للطباعة والنشر، لبنان، 1998، ص 140

³ محمد محمود عبد ربه، دراسات في محاسبة التكاليف، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 52

- مخاطر أسعار الصرف.

- مخاطر التسعير.

4- مخاطر التشغيل:

- مخاطر العمليات.

- مخاطر البنية التحتية وتقنية المعلومات.

- مخاطر مادية

5- مخاطر أخرى:

- مخاطر قانونية.

- مخاطر استراتيجية.

وبوجه عام فهناك سبعة مخاطر أساسية تواجهها البنوك وهي:

مخاطر الائتمان- مخاطر السيولة- مخاطر سعر الفائدة- مخاطر سعر الصرف- مخاطر التشغيل-
مخاطر رأس المال أو الوفاء بالالتزامات.

- المخاطر الاستراتيجية.¹

1- مخاطر الائتمان:²

كلما استحوذ البنك على أحد الأصول المربحة فإنه بذلك يتحمل مخاطرة عجز المقرض عن الوفاء برد الدين وفوائده وفقاً للتواريخ المحددة لذلك، ويكون خطر الائتمان هو المتغير الأساسي المؤثر على صافي الدخل والقيمة السوقية لحقوق الملكية عن عدم السداد أو تأجيل السداد، وهناك أنواع مختلفة من الأصول التي تتميز باحتمال حدوث عجز عن السداد فيها، وتمثل القروض أكبر هذه الأنواع التي تتصف بأكبر قدر من مخاطر الائتمان، فالمتغير في الظروف الاقتصادية العامة ومناخ التشغيل بالشركة يؤثر على التدفقات النقدية المتاحة لخدمة الدين، ومن الصعب التنبؤ بهذه الظروف، كذلك فإن قدرة الفرد على رد الدين تختلف وفقاً للتغيرات التي تطرأ على التوظيف وصافي ثروة الفرد، ولهذا السبب تقوم البنوك بتحليل الائتمان لكل طلب قرض على حدى لتقييم قدرة المقرض على رد

¹ محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المناهج لنشر والتوزيع، الطبعة 1، الأردن، 2006، ص 109، 110

² محمد عبد الفتاح الصيرفي، مرجع سابق ص 110، 112

القرض ولسوء لحظ فإن القدرة على سداد القروض تنهار لدى المقترض قبل أن تظهر قبل أن تظهر المعلومات المحاسبية أي مشكلة بوقت طويل، وبصفة عامة يكونون جهات حكومية أو محلية أو شركات قوية تفصح عن معلوماتها المالية كل فترة قصيرة (ثلاثة أشهر وفقا لمتطلبات أسواق الأوراق المالية-البورصة-). وترتبط المخاطر الائتمانية بالعديد من مناطق الفحص في البنك، ومن بينها مخاطر محفظة القروض والسلفيات التي قد تتحقق نتيجة لعوامل خارجية وأخرى داخلية يمكن بيانها على النحو التالي:

أ- **العوامل الخارجية:** وتشمل التغيرات في الأوضاع الاقتصادية واتجاه الاقتصاد القومي نحو الركود أو الكساد أو انهيار غير متوقع في أسواق المال.

ب- **العوامل الداخلية:** ويأتي على رأسها ضعف إدارة الائتمان وعدم كفاية جهاز التسليف سواء لعدم الخبرة أو لعدم التدريب الكافي أو عدم توافر سياسة رشيدة سواء لمنح الائتمان أو متابعته.

كما يعد من قبيل المخاطرة الائتمانية مخاطر المعاملات التي تتدرج خارج المركز المالي للبنوك تحت مسمى الالتزامات العرضية (والتي تعني الوعد بالوفاء بالالتزام عند تحقيق شروط بينهما). وتركز مقاييس مخاطر الائتمان على القروض لأنها تخضع لأعلى معدلات العجز عن السداد وتقوم معظم النسب على فحص صافي خسائر القروض والقروض المتعثرة. ويقصد بالقروض المتعثرة تلك التي لا يلتزم فيها المقترضون بالسداد إما لعدم قدرتهم على السداد أو لعدم رغبتهم في ذلك أو لتوافر العنصرين معا. ويجب أن تقوم إدارة البنك بتبويب القروض حسب نسبة المخاطرة التي تواجهها، وفي الواقع العملي، فإن البنوك تقسم المحفظة ما بين قروض منتظمة وغير منتظمة، وتلتزم السلطات الرقابية كما في الو.م.أ أيضا في العديد من الدول العربية البنوك بتقسيم الديون غير المنتظمة إلى ثلاث فئات هي: ديون دون المستوى، ديون مشكوك في تحصيلها، ديون رديئة.

ويتم تكوين مخصص لكل دين على حدى بحسب درجة المخاطر المتعلقة بالدين، وغالبا ما يتم تكوين مخصصات بواقع 20% للديون المصنفة في فئة دون المستوى وتتصاعد إلى 50% في الديون المصنفة مشكوك في تحصيلها لتصل إلى 100% في الديون الرديئة. وينظر المحللون إلى مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها سواء كانت مخصصات محددة الأمريكية، مخصصات عامة لتقييم قدرة البنك على مقابلة خسائر القروض، فإذا كانت جودة المحفظة الائتمانية منخفضة فإن البنك يحتاج إلى مخصص كبير لمقابلة العديد من القروض المتعثرة.¹

2- مخاطر السيولة:

¹ محمد عبد الفتاح الصيرفي، مرجع سابق ص ص 112، 115

مخاطر السيولة هي الآثار على صافي الدخل والقيمة السوقية لحقوق الملكية الناتجة عن الصعوبة التي تواجه البنك في الحصول على النقدية بتكلفة معقولة سواء من بيع الأصول أو الحصول على قروض (ودائع) جديدة، ويتعاطم خطر السيولة حينما لا يستطيع الوصول إلى مصادر جديدة للنقدية، ويتم التعرف على سيولة الأصل من خلال الوقوف على قدرة المالك على تحويلها إلى نقدية بأقل سارة، وتمتلك معظم البنوك بعض الأصول التي يمكن بيعها فوراً بسعر يقترب من القيمة الأساسية وذلك لتلبية احتياجات السيولة، وكذلك فإن التزامات البنك قد تكون سائلة إذا كان يمكن إصدار صكوك دين بسهولة للحصول على النقد بتكلفة معقولة، ولهذا فحينما يحتاج البنك إلى النقدية فإنه يمكنه بيع الأصول أو زيادة القروض، وتراقب البنوك باستمرار التدفقات النقدية الأساسية واحتياجات الأموال وقدرتها على تلبية الالتزامات، وهكذا تنشأ مخاطر السيولة نتيجة عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته في الأجل القصير بدون تحقيق خسائر ملموسة أو عدم القدرة على توظيف الأموال السائلة بشكل مناسب، وبمعنى آخر تنشأ مخاطر السيولة في حالة قصور التدفقات النقدية الداخلية للبنك على مقابلة التدفقات النقدية الخارجة، كما أن هذا القصور قد ينشأ نتيجة تغيرات اقتصادية غير متوقعة ومن أهمها تغير معدلات الفائدة والطلب على الائتمان بما يؤثر على تيارات السحب والإيداع ومن هذا المفهوم لم يعد تدبير احتياجات السيولة عن طريق تحويل الأصول إلى نقدية هو السبيل الوحيد، بل اتجهت البنوك لتوفير سيولتها عن طريق تحويل الأصول إلى نقدية هو السبيل الوحيد، بل اتجهت البنوك لتوفير سيولتها عن طريق إدارة جانب الالتزامات من خلال الحصول على ودائع جديدة أو الاقتراض من السوق المالي أو من البنوك المحلية والمراسلين بالخارج، هذا وتتمثل مخاطر السيولة في عنصرين أساسيين هما (الكم المطلوب لتغطية الاحتياجات المتوقعة وغير المتوقعة من السيولة، والسعر المعروض لتوفير هذا القدر اقدر من السيولة).

وهي تتحقق نتيجة لعوامل داخلية أو خارجية على النحو التالي:

أ-العوامل الداخلية:

- ضعف تخطيط السيولة من حيث عدم التناسق بين الأصول والتزامات من حيث آجال الاستحقاق.
- سوء توزيع الأصول على استخدامات ذات درجات متفاوتة من إمكانية التحول لأرصدة سائلة.
- التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات حقيقية يجب الوفاء بقيمتها دون وجود موارد سائلة كافية لعدم التحوط المناسب لها.

ب- العوامل الخارجية:

- حالة الركود الاقتصادي أو الكساد الذي يطرأ على الاقتصاد القومي وما يستتبعه من تعثر بعض المشروعات وعم قدرتها على سداد التزاماتها للبنوك الدائنة في مواعيد استحقاقها.

- الأزمات الحادة التي تنتاب الأسواق المالية.

3- مخاطر سعر الفائدة:¹

يقوم التحليل التقليدي بمقارنة حساسية دخل الفائدة للتغيرات التي تطرأ على عوائد الأصول مع حساسية مصروفات الفائدة للتغيرات التي تطرأ على تكلفة الفوائد للخصوم، والهدف من ذلك هو تحديد مدى تغير دخل الفائدة الصافي مع التحركات التي تطرأ على معدلات الفائدة السوقية، وتشير مخاطر سعر الفائدة إلى التغير الأساسي في صافي دخل فائدة البنك والقيمة السوقية لحقوق الملكية بالمقارنة بالتغيرات التي تحدث في معدلات الفائدة السوقية، إن هذا يشمل التركيب الإجمالي لمحظة البنك والتركيز على مواعيد استحقاق الأصول والخصوم والاستمرارية، وكذلك التغيرات الأساسية التي تطرأ على معدلات الفوائد، إن مراقبة مخاطر معدلات الفائدة تعتبر من الأمور الهامة لتقييم كفاءة الإدارة للأصول والخصوم.

وهكذا تنشأ مخاطر أسعار الفائدة نتيجة التحركات غير المواتية لأسعار الفائدة، وتنشأ هذه المخاطر نتيجة تقلبات معدلات الفائدة سواء المعاملات بالعملة المحلية أو بالعملات الأجنبية، وتؤدي هذه التقلبات إلى تحقيق خسائر ملموسة للبنوك في حالة عدم توافق آجال الموارد مع الاستخدامات.

وتتصاعد هذه المخاطر إذا لم يتوافر بالبنك نظام للمعلومات المحابية يتيح للقائمين على إدارته المعلومات التالية:

- معدل تكلفة مصادر الأموال ومعدل العائد على الاستخدامات.

- معدل حساسية هيكل معدلات العائد الناتج عن الفجوة بين آجال الموارد والاستخدامات.

- الهامش بين تكلفة الأموال والعائد منها ومدى استقرار وثبات هذا الهامش.

ويترتب على عدم التوافق فيما بين آجال إعادة تسعير الموارد والاستخدامات فجوة تحمل بين طياتها تحقق خسائر جسيمة إذا اختلفت معدلات الفائدة عن التوقعات التي بنيت عليها هذه الفجوة ولم يتمكن البنك من تصحيح أوضاعه في الوقت المناسب

¹ محمد عبد الفتاح الصيرفي، مرجع سابق، ص 115، 117

وتتمثل مخاطر سعر الفائدة في مدى حساسية التدفقات النقدية للتغيرات التي طرأ على مستوى معدلات الفائدة، ويصبح الأصل حساساً بالنسبة لمعدل الفائدة إذا كان من الممكن إعادة تسعيره في فترة زمنية معينة، ويقصد بإعادة التسعير التغير في التدفق النقدي المصاحب لأحد عناصر الأصول والخصوم، ويتم إعادة تسعير أحد الأصول إذا كان ميعاد استحقاقه أو معدل فائدته يتغير آلياً كل فترة، كمثال على ذلك قيام أحد البنوك بإصدار سندات بفائدة تساوي سعر الفائدة على أذون الخزانة +1% ولأن فائدة أذون الخزانة تتغير بصفة مستمرة كل فترة معينة لذلك فإن الفائدة تتغير حسب ذلك، ويمكن التعرف على احتمالات تغير صافي الدخل من الفائدة للبنك من خلال قياس حساسية كل من الأصول والخصوم التي يمكن أن يعاد تسعيرها خلال فترة زمنية ماثلة، ويتم قياس الفرق المالي بين الأصول الحساسة اتجاه سعر الفائدة، والخصوم الحساسة اتجاه سعر الفائدة ولذلك لمدة 30 يوماً وأيضاً من 30 إلى 91 يوماً، وهكذا حتى نصل إلى عام كامل، وإذا كان هذا الفرق موجباً فإن ذلك يعني أن الأصول الحساسة أكبر من الخصوم الحساسة، ويتأثر صافي الدخل للفوائد في صورة علاقة طردية مع التغير قصير الأجل في معدلات الفائدة، أما إذا كان هذا الفرق سالباً فإن صافي مثل الفوائد في حالة ارتفاع معدل الفائدة قصير الأجل فمعدلات الفائدة (أي ينخفض صافي في دخل الفائدة في حالة ارتفاع معدل الفائدة قصير الأجل، ويرتفع صافي الفائدة في حالة إنقاص سعر الفائدة قصير الأجل).

4- مخاطر أسعار الصرف:¹

وهي تلك التي تنشأ عن التحركات غير المواتية لأسعار الصرف، وهي تنشأ أساساً عن وجود مركز مفتوح بالعملة الأجنبية، وهي قدر تنشأ عن العمليات الفورية أو عن العمليات الآجلة بأشكالها المختلفة، والتي تدرج تحت مسمى المشتقات المالية، وعادة ما يتم قياس هذه المخاطر بحجم مراكز العملات المفتوحة لكل عملة على حدى إلى القاعدة الرأسمالية للبنك، ويقصد بالمراكز المفتوحة وجود فائض أو عجز في عملية معينة.

5- مخاطر التشغيل:²

توجد عدة أسباب تؤدي إلى تغير المكاسب نتيجة لسياسات التشغيل التي يتبعها البنك، فبعض البنك البنوك لا تملك الكفاءة للرقابة على التكاليف المباشرة وأخطاء المعالجة التي يقوم بها موظفو البنك، ويجب أن يستوعب البنك أيضاً السرقات التي تتم بواسطة الموظفين أو عملاء البنك.

¹ محمد عبد الفتاح الصيرفي، مرجع سابق، ص 117، 118

² محمد عبد الفتاح الصيرفي، مرجع سابق، ص 118، 119

وهكذا تشير مخاطر التشغيل إلى احتمالات التغير في مصاريف التشغيل بصورة كبيرة عما هو متوقع، ومما يتسبب في انخفاض صافي الدخل وقيمة المنشأة، وهكذا فإن مخاطر تشغيل البنك ترتبك عن قرب بأعباء وعدد الأقسام أو الفروع وعدد الموظفين، ولأن أداء التشغيل يعتمد على التكنولوجيا التي يستخدمها البنك لذلك فإن نجاح الرقابة على هذا الخطر يعتمد على ما إذا كان نظام البنك في تقديم المنتجات والخدمات كفاء أم لا.

ويمكن قياسها من زاوية مدى كفاءة إدارة التكلفة عند أداء عند أداء الأنشطة في البنك، وهي تشمل الرقابة على التكاليف الإنتاجية والتركيز على بعض المؤشرات التي تقيس نصيب العامل من إجمالي الأصول أو نصيب العامل من إجمالي المصروفات، مع ذلك فإن هذه المؤشرات لا تتيح قياس احتمالات الاحتيال والتزوير التي قد تحدث من بعض الموظفين وكذلك الأخطاء التي تحدث نتيجة ممارسة العمل المصرفي اليومي والتي قد تحمل البنك تكاليف كبيرة بالإضافة إلى أنها أيضا لا تقيس عدم الكفاءة في إنجاز الأعمال.

6- مخاطر رأس المال أو الوفاء بالالتزامات:¹

إن البنك الذي يتحمل قدرا كبيرا من المخاطر من الممكن أن يعجز عن الوفاء بالالتزامات ويفشل، ومن الناحية الاقتصادية فإن فشل البنك يرجع إلى أن التدفقات النقدية الخاصة بمدفوعات خدمة الدين والقروض الجديدة ومبيعات الأصول تكون غير كافية لتلبية التدفقات النقدية الخارجية الملزم بها لبنك لمقابلة نفقات التشغيل وسحب الودائع والاستحقاقات الخاصة بالالتزامات الديون، ويتسبب العجز في التدفقات النقدية في تحديد القيمة السوقية للبنك بأنها سالبة. وحينما يفتقد الدائنون وحملة الأسهم أن البنك ذو مخاطر مرتفعة فإن الدائنين يطالبون بزيادة الفائدة على القروض التي يمنحها للبنك، وتتنخفض القيمة السوقية لأسهم البنك، ويتسبب ذلك في مشكلات سيولة نتيجة زيادة تكلفة الاقتراض وهو ما يدفع الآخرين للهرع إلى البنك لسحب الودائع، وفي النهاية يفشل البنك لأنه لا يستطيع توليد النقدية لتلبية عمليات سحب الودائع، ويعمل برأس مال كاف لاستيعاب الخسائر وذلك إذا اضطر إلى تسيل الأصول. وتتمثل مخاطر رأس المال احتمال عدم قدرة البنك على الوفاء بالالتزامات، وتعجز الشرك عن الوفاء بالالتزامات حينما تصبح حقوق المساهمين سالبة، وهي تتحدد بالفرق بين القيمة السوقية لأصولها والقيمة السوقية لخصومها، وهكذا فإن مخاطر رأس المال تشير إلى الانخفاض الكبير في صافي قيمة الأصول، ويلاحظ أن البن الذي يمتلك حقوق مساهمين تساوي 10% من الأصول على سبيل المثال يستطيع الصمود أمام انخفاض كبير في قيمة الأصول أكثر من البنك الذي يمتلك 6% فقط من الأصول.

¹ نفس المرجع السابق، 120

وهكذا ترتبط مخاطر رأس المال بمخاطر جودة الأصول وجميع مخاطر البنك التي سبق الإشارة إليها، ولكما زادت المخاطر التي يتحملها البنك كلما زاد مقدار رأس المال المطلوب لكي يتمكن من مزاولة نشاطه كما تتأثر مخاطر رأس المال بسياسة توزيع الأرباح التي يتبعها البنك (أي مقدار الأرباح التي يوزعها، ومقدار الأرباح المحتجزة).

7- المخاطر الاستراتيجية:¹

وهي تلك المخاطر التي تنشأ نتيجة لغياب تخطيط استراتيجي في البنك والاستراتيجية هي المسار الرئيسي الذي يتخذه البنك لنفسه لتحقيق أهدافه في الأجلين القصير والطويل في ضوء الظروف البيئية العامة وظروف المنافسين واعتمادا على تحيل القوة الذاتية، ويصعب توافر مقاييس كمية في الممارسة العملية لقياس المخاطر الاستراتيجية، إلا أن تطور الأداء العام للبنك من عام إلى آخر يعطي مؤشرا على مدى نجاح البنك في التخطيط الاستراتيجي، وقد تزايد في الآونة الأخيرة عدد البنوك التي تفصح عن رؤيتها المستقبلية وتخطيطها الاستراتيجي المستقبلي بما يعني إعطاء صورة واضحة لمستخدمي القواعد المالية في الوقوف على التطورات المستقبلية لنشاط البنك.

المطلب الثالث: ضمانات مخاطر القروض البنكية

باعتبار الخطر عنصرا ملازما للقرض لا يمكن إلغاؤه بصفة نهائية فتلجأ البنوك إلى طلب الضمانات، وهذا ما سوف نحاول التفصيل فيه حيث نستعرض في هذا المطلب تعريف الضمانات وخصائصها وكذا أنواعها وطرق أخذ هذه الأخيرة.

الفرع 1: تعريف الضمانات وخصائصها.

تعريف الضمانات:

الضمان في مفهومه لقانوني هو وجود أفضلية أو أولوية للدائن على حق عيني أو نقدي لتسديد الدين، ورهن الضمان لصالح الدائن يعطي له امتيازاً خاصاً على باقي الدائنين في تصفية الحق موضوع الضمان.¹

¹ محمد عبد الفتاح الصيرفي، مرجع سابق، ص 120

تعتبر الضمانات نوع من الحماية أو التأمين للبنك من مخاطر التوقف عن السداد. ولا ينبغي اعتبار الضمانات المصدر الرئيسي للاطمئنان ودرء مخاطر الائتمان، فهي تعتبر ضمانات تكميلية استكمالاً لعناصر الثقة المتوفرة أصلاً إلا أنه يمكن اعتبارها المصدر الرئيسي ودرء مخاطر الائتمان فقط في حالة كونها ودائع مقيدة لتغطية قرض معين.²

هي ما يقدمه العميل للبنك كتأكيد لجديته في سداد قيمة الائتمان وفوائده في تاريخ الاستحقاق.³

خصائص الضمانات:

1- **التقدير:** يقوم مسئول التسهيلات أو المسئول الأول أو الثاني في الفرع بتقدير قيمة الضمان كما يمكن تكليف خبير يعتمد لإجراء هذا التقدير.

2- **التسويق:** يؤخذ في الحسبان عند تقييم الضمانة إمكانية تسويقها وبيعها بسهولة لتحويلها على سيولة نقدية عند الحاجة دون الوقوع في الخسارة.

3- **استقرار القيمة:** حيث أنه من الضرورة أن تكون قيمة الضمان مستقرة خلال فترة سريان مفعول التسهيل الائتماني وألا تكون معرضة لانخفاض قيمتها بصورة كبيرة أو تعرضها للتلف بمرور الوقت عليها.

4- **إمكانية نقل ملكية هذه الضمانة بسهولة وبشكل قانوني إلى أي شخص آخر عند الحاجة دون الحاجة لإجراءات معقدة قد تتطلب وقتاً طويلاً.**

5- **من الضروري مراعاة زيادة القيمة التقديرية للضمانة عن التسهيلات المطلوبة بفارق معين وذلك بحسب الحالة، كما تجدر الملاحظة إلى ضرورة التأمين على بعض أنواع الضمانات التي تتعرض لبعض الأخطار مثل التأمين على السيارات والبضائع المخزنة ويجب أن تغطي بوليصة التأمين هذه الأخطار وأن تكون بقيمة تتناسب مع القروض الممنوحة مقابلها.⁴**

6- **سهولة التصرف بالضمان من قبل البنك عند تخلف العميل عن السداد.**

7- **انخفاض مصاريف الاحتفاظ بالضمان.**

¹ عبد المعطي رضا رشيد، محفوظ جودة أحمد، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر، الطبعة 1، 1999، ص 64

² عبد المعطي رضا رشيد، مرجع سبق ذكره، ص 217

³ محمد محمود عبد ربه، مرجع سابق، ص 67

⁴ عبد المعطي رضا رشيد، محفوظ أحمد جودة، مرجع سابق، ص 66

8- سهولة التنازل عن الضمان لصالح البنك.¹

وأفضل أنواع الضمانات التي تقدم للبنك هو ذلك النوع الذي يتمتع بالميزات التالية:²

- الضمان الواضح في قيمته دون أتعاب وإجراءات.
- الذي يمكن تسويله إلى نقد سريع وبكل سهولة.
- الذي يحتفظ بقيمته مهما حدث من تقلبات في الأسعار أي الذي يتمتع باستقرار في قيمته السوقية.
- الذي لا يدخل البنك مع أطراف أخرى في التزام إضافي.

الفرع 2: أنواع الضمانات:

أ- **الضمانات الشخصية:** تركز الضمانات الشخصية على التعهد الذي يقوم به الأشخاص والذي بموجبه يعدون بتسديد المدين في حالة عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته في تاريخ الاستحقاق. وعلى هذا الأساس فالضمان الشخصي لا يمكن أن يقوم به المدين شخصيا ولكن يتطلب ذلك تدخل شخص ثالث للقيام بدور الضامن، وفي إطار الممارسة يمكن أن نميز بين نوعين من الضمانات الشخصية:

أ- الكفالة

ب- الضمان الاحتياطي

1- **الكفالة:** الكفالة هي نوع من الضمانات الشخصية التي يلتزم بموجبها شخص معين بتنفيذ التزامات المدين اتجاه البنك إذا لم يستطع الوفاء بهذه الالتزامات عند حلول آجال الاستحقاق.³

ومن الواضح أن الكفالة هي فعل مالي هدفه هو الاحتياط ضد احتمالات سيئة في المستقبل ولا يمكن أن يتدخل الكافل بشكل فعلي إلا إذا تحققت هذه الاحتمالات السيئة والمتمثلة في عدم تمكن المدين على الوفاء بالتزاماته تجاه البنك.

ونظرا لأهمية الكفالة كضمان شخصي ينبغي أ، يعطي له اهتمام أكبر ويتطلب أن يكون ذلك مكتوبا ومتضمنا طبيعة الالتزام بدقة ووضح وينبغي أن يسم هذا الوضوح كل الجوانب الأساسية للالتزام والمتمثلة على وجه الخصوص في العناصر التالية:

¹ حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، ط1، 2002، ص 201، 200

² عبد المعطي رضا رشيد، محفوظ أحمد جودة، مرجع سابق، ص 66

³ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2003، ص 166

- موضوع الضمان.

- مدة الضمان.

- الشخص المدين (الشخص المكفول).

- الشخص الكافل.

- أهمية وحدود الالتزام.

ومع كل هذه الأهمية تبقى الكفالة عبارة عن فعل رضائي ووحيد الجانب، ومن جهة أخرى ونظرا لأهمية موضوع الكفالة تجبر الأنظمة المختلفة البنوك على ضرورة إعلام المدين محل الالتزام وآجاله، وذلك خلال كل فترة معينة، ويمكن أن تسلط بعض العقوبات على البنوك التي لا تلتزم بهذا الأمر، ومن الواضح أن مثل هذا الإجراء يهدف إلى تفادي الكثير من المنازعات الناجمة عن سوء التفاهم بين البنوك والكفلاء.

2-الضمان الاحتياطي: يعتبر الضمان الاحتياطي من بين الضمانات الشخصية على القروض ويمكن تعريفه على أنه التزام مكتوب من طرف شخص معين يتعهد بموجبه على تسديد مبلغ فرقة تجارية أو جزء منه في حالة عدم قدرة أحد الموقعين عليها على التسديد.¹

وبناء على هذا التعريف يمكن استنتاج أن الضمان الاحتياطي هو شكل من أشكال الكفالة ويختلف عنها في كونه يطبق فقط في حالة الديون المرتبطة بالأوراق التجارية. والأوراق التجارية التي يمكن أن يسري عليها هذا النوع من الضمان تتمثل في ثلاث أوراق هي: السند الأمر، السفتجة والشيكات. والهدف من هذه العملية هو ضمان تحصيل الورقة ف تاريخ الاستحقاق، وعليه فإن هذا الضمان يمكن أن يقدم من طرف الغير أو حتى من طرف أحد الموقعين على الورقة ويسمى هذا الشخص "ضامن الوفاء". كما يختلف الضمان الاحتياطي عن الكفالة في وجهين آخرين فالضمان الاحتياطي هي التزام تجاري بالدرجة الأولى حتى ولو كان مانح الضمان غير تاجر والسبب في ذلك هو أن العمليات التي تهدف الأوراق نحل الضمان إلى إثباتها هي عمليات تجارية، ويتمثل وجه الاختلاف الثاني في أن الضمان الاحتياطي يكون صحيحا ولو كان الالتزام الذي ضمنه باطلا ما لم يعثره عيب في الشكل.

ب- الضمانات الحقيقية: ترتكز الضمانات الحقيقية على موضوع الشيء المقدم للضمان وتتمثل هذه الضمانات في قائمة واسعة من السلع والتجهيزات والعقارات يصعب تحديدها هنا، وتعطى هذه الأشياء

¹ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، مرجع سبق ذكره، ص 170

على سبيل الرهن وليس على سبيل تحويل الملكية، وذلك من أجل ضمان استرداد القرض، وفي الواقع يمكنه أن يشرع في عملية البيع هذه خلال خمسة عشر (15) يوما ابتداء من تاريخ القيام بتبليغ عاد للمدين.

يمكن أن يأخذ الضمان أحد الشكلين: الرهن الحيازي، والرهن العقاري.

ب1-الرهن الحيازي: الرهن الحيازي الرهن الحيازي نجد أنفسنا بين نوعين: الرهن الحيازي للأدوات والمعدات الخاصة بالتجهيز، والرهن الحيازي للمحل التجاري.

ب1-1:الرهن الحيازي للأدوات والمعدات الخاصة بالتجهيز: يسري هذا النوع من الرهن الحيازي على الأدوات والأثاث ومعدات التجهيز والبضائع ويجب على البنك قبل أن يقوم بالإجراءات القانونية الضرورية أن يتأكد من سلامة هذه المعدات والتجهيزات، كما ينبغي عليه التأكد من أن البضاعة المرهونة غير قابلة للتلف وأن لا تكون قيمتها معرضة للتغير بفعل تغيرات الأسعار.

وحسب المادة 152 من القانون التجاري لجزائري تتم الموافقة على الرهن الحيازي بواسطة عقد رسمي أو عرقي يسجل برسم محدد. إذا وقع هذا العقد للمقرض في حالة البنك. اعتبر الرهن الحيازي حاصلًا بموجب عقد البيع.

ويقيد عقد الرهن الحيازي بالسجل العمومي الذي يمسك بكتابة المحكمة التي يوجد بدائرة اختصاصها المحل التجاري ويجب أن تتم إجراءات القيد خلال الثلاثين يوما التالية لتاريخ إبرام العقد التأسيسي. وإذا لم يحترم هذا الأجل سوف يدخل هذا العقد تحت طائلة البطلان ولا يجوز للمدين أن يبيع الأشياء المرهونة قبل تسديد الديون المستحقة عليه إلا بعد موافقة الدائن المرتهن، وإذا استعصى ذلك، يمكن للمدين أن يطلب من قاضي الأمور المستعجلة للمحكمة الفصل في هذا الطلب وذلك كملاذ أخير له، وإذا خالف ذلك سوف يتعرض إلى العقوبات المنصوص عليها في المادة 167 من القانون التجاري الجزائري.

ويمكننا في حالة الرهن الحيازي أن نتعرض إلى نوعين من الأصول لهما مميزات خاصة وهما: القيم المنقولة والسندات التجارية.

- **القيم المنقولة:** تتمثل القيم المنقولة في الأسهم والسندات ويمكن أن تقدم على سبيل الرهن مقابل قروض بنكية، وفي هذه الحالة يجب أن يثبت الرهن بعقد رسمي ويجب أن تقيد هذه العملية على سبيل الضمان في الدفاتر المذكورة.

- الأوراق التجارية: ويمكن أخيرا أن تقدم مقبل القروض على سبيل الرهن الأوراق التجارية الممثلة لديون العملاء ويحل البنك مدينه في تحصيل هذه في حالة عدم قدرة هذا المدين على التسديد في الآجال المحددة.

ب1-2 الرهن الحيازي للمحل التجاري: يتكون المحل التجاري من عناصر عديدة ذكرت في المادة 119 من القانون التجاري الجزائري، ومن بين هذه العناصر نجد على وجه الخصوص عنوان المحل التجاري والاسم التجاري والحق في الإجازة والزبائن والشهرة التجارية والأثاث التجاري والمعدات والآلات وبراءات الاختراع والرخص والعلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية...إلخ.

ولكن إذا لم يشمل عقد الرهن الحيازي للمحل التجاري وبشكل دقيق وصريح أي العناصر التي تكون محلا للرهن فإنه في هذه الحالة لا يكون شاملا إلا عنوان المحل والاسم التجاري والحق في الإجازة. والزبائن والشهرة التجارية، ويمكن رهن المؤسسة التجارية لصالح البنوك والمؤسسات المالية بموجب عقد عرقي مسجل حسب الأصول، ويمكن تسجيل الرهن وفقا للأحكام القانونية السارية.

ب2 الرهن العقاري: الرهن العقاري هو عبارة عن عقد يكتسب بموجبه الدائن حقا عينيا على عقار لوفاء دينه، ويمكن له بمقتضاه أن يستوفي دينه من ثمن ذلك العقار في أي يد كان، ومتقدما في ذلك على الدائنين التاليين له في المرتبة.

وفي الحقيقة لا يتم الرهن إلا على العقار الذي يستوفي بعض الشروط التي تغطي للرهن مضمونه الحقيقي، فالعقار ينبغي أن يكون صالحا للتعامل فيه وقابلا للبيع في المزاد العلني، كما يجب أن يكون معيناً بدقة من حيث طبيعته وموقعه وذلك في عقد الرهن أو في عقد رسمي لاحق، وما لم تتوفر هذه الشروط فإن الرهن يكون باطلا.

الفرع 3 : طرق أخذ الضمانات:

1- الإيداع بغرض الرهن أو الرهن الحيازي:¹ يعني أن يقوم المدين بتسليم الضمان للدائن ليصبح في حيازته، ويقصد بالضمان من نوع البضائع الأسهم السندات، مستندات الشحن، صكوك الملكية...ويحتفظ الدائن بها ضمانا لقرضه أو أي التزام ناشئ بين الطرفين وغالبا ما يحصل ذلك في

¹ عبد المعطي رضا رشيد، محمود أحمد جودة، مرجع سابق، ص 68

إطار اتفاقية خاصة سواء كانت مكتوبة أو ضمنية، ويلاحظ في هذا النوع من الرهن أن المودع يملك الضمان إلا أن الحياة تكون لدى المودع إليه (البنك) ويصبح حقه في الضمان هو الاحتفاظ به لحين سداد الدين، وإذا لم يكن المدين قادراً على الدفع يحق للدائن بيع الضمان لاسترداد أحواله ومن هذا المنطلق يطلب البنك من العميل أن يقوم بتعبئة وتوقيع وثيقة الإيداع وهي عبارة عن استمارة تتضمن بنود كثيرة أهمها:

- توضيح الغرض من رهن الممتلكات لدى البنك.
- الأموال المراد اقتراضها وفترة سدادها.
- أن تتضمن الاستمارة فقرة توضح ضمان استمرارية هذا الضمان ليضمن القرض في شكله الماضي ووضعه المستقبلي.

- توفر بند يخول للبنك بيع الضمان في حالة عدم قدرة العميل عن السداد دون اللجوء للمحكمة.

2- الرهن الأصولي:¹ ويعني أن مصلحة معينة في ملكية ممتلكات يتم نقلها بغرض الضمان لاستيراد أموال افتراضات. وتغطي الممتلكات بصفة رئيسية المنقولة وغير المنقولة، المنقولة مثل الأسهم والسندات، وغير المنقولة مثل الأراضي والعقار.

تبقى الحياة في هذا النوع من الممتلكات عند الراهن (المدين) بينما تنتقل كل حقوق الملكية للدائن (مثال ذلك العقار) بحيث تصبح لدى المرتهن مصلحة قانونية في ملكية العقار حيث يحق له بيعه في حالة عدم قدرة الراهن دون الحصول على إذن من المحكمة. أما في حالة الممتلكات المنقولة مثل الأسهم والمسجلة فإن الذي يحدث أن ترهن رهناً أصولياً وذلك بتحويل ملكيتها باسم البنك (الدائن) بحيث تصبح مسجلة باسمه قابلة لتحويلها مرة أخرى لصاحبها في حالة وفائه بالدين، والجدير بالملاحظة في هذه الحالة (رهن الأسهم رهناً قانونياً)، يتم تحويل الملكية مع إبقاء حياة الأسهم مما يعطي البنك الحرية الكاملة في التصرف الكامل فيبيعها بسوق الأوراق المالية. إلا أن الرهن الأصولي للأسهم غير معمول به في كثير من البلدان والبديل في هذه الحالة أن يتم رهن الأسهم رهناً حيازياً بينما يفوض المفترض البنك كتابة بيع الأسهم في حالة عدم قدرته على السداد، ويتم التأشير برهن الأسهم بسجل الشركات المصدرة لها.

3- الرهن بموجب قرار الثقة:² وهو عبارة عن رهن ممتلكات المدين للدائن (البنك) ضماناً للدين لغاية تسديده للدين كاملاً علماً بأن الضمان يبقى في حياة الدائن، ويمثل هذا النوع من الرهن نوع من

¹ عبد المعطي رضا رشيد، محمود جودة، مرجع سابق، ص 69

² عبد المعطي رضا رشيد، محمود أحمد جودة، مرجع سابق، ص 69-70

الإقرار الكتابي يتعهد لحين سداد القرض. ويلاحظ بأن ملكية وحياسة الضمان معا تبقى لدى المدين يحتفظ بها نيابة عن البنك ويملك المدين حق التصرف بصورة مطلقة في الضمان كأن يعرضها للبيع أو يستعملها في الإنتاج ويسدد عائدها للبنك أو يستبدلها بأخرى بنفس الجودة، والقيمة لتبقى قائمة خلال فترة السداد، ويحق للبنك مواجهتها خلال الفترة، وإذا تأكد البنك بأن العميل بدأ يماطل بصورة واضحة بعدم السداد يحق للبنك بموجب هذا النوع من الرهن اتخاذ الإجراءات القانونية التي تؤدي إلى استرداد أمواله.

خلاصة الفصل:

تعتبر المخاطر المصرفية العقبة الوحيدة التي قد تواجه تطور وازدهار وتقدم البنك والتي قد تؤدي الى افلاسها إذا تفاقت مخاطرها، هذا ما دفعنا الى التطرق الى تعريف المخاطر، انواعها وكذا عموميات حول ادارة لتكون لنا دراية بها.

لقد كان وما يزال الائتمان المصرفي في أحد أهم الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك. فهو يعد عصب الحياة الاقتصادية لأي دولة، لهذا قمنا بالتخصص في خطر الائتمان لما له من أهمية بالغة في نمو الاقتصاد هذا السبب الذي دفعنا لتقديم تعريف القروض واجراءات وضماناتها منحها وكذا تعريف مخاطرها وذكر انواعها.

الفصل الثاني

تمهيد:

تعتبر الإدارة الفعالة وال متميزة في إدارة المخاطر القروض البنكية الذي يمكن أن تتعرض لها البنوك ومن خلال ذلك تقوم البنوك بمتابعة القروض البنكية بشكل منتظم.

للتسيير الجيد للمخاطر البنكية يتوجب استعمال النسب المالية ومعالجتها بشكل جيد وكذلك استعمال بازل واتجاهاتها لذلك، يركز الهدف الأساسي في إدارة وتسيير المخاطر في زيادة عوائد المساهمين في ما يتلاءم مع المخاطر التي تم تحملها.

من اجل تحقيق هدف زيادة العوائد فان البنك يحرص على استخدام أحدث التقنيات والطرق المتطورة للوقاية من خطر القرض وكذا وسائل الحد من مخاطر القروض البنكية

المبحث الاول: أساليب وطرق تقييم ومعالجة مخاطر القروض

تعتمد البنوك في تسيير المخاطر الائتمانية المحتملة الحدوث على الاستعلام المصرفي لتقييم المخاطر الناجمة من قرار منح الائتمان، وكذلك التركيز على الأسلوب الوقائي من طرف إدارة الائتمان لتجنب حدوث المخاطر، أو على الأسلوب العلاجي في حالة حدوث مخاطر أين يتطلب مواجهة آثارها السلبية على أداء البنك.

المطلب الاول: أساليب تسيير المخاطر القروض

الفرع الأول :الاستعلام المصرفي¹

قبل منح البنك للائتمان يلجأ إلى الاستعلام والتحري بكل الطرق والوسائل الممكنة عن وضعية العميل الشخصية والمالية ومدى قدرته على الوفاء بالتزاماته في مواعيد استحقاقها وفقا للشروط المتفق عليها ومن أهم مصادر الحصول على المعلومات نذكر:

أولا إجراء مقابلة مع طالب القرض : إن إجراء مقابلة شخصية مع العميل تكشف للبنك جانب كبير عن شخصيته- وسمعته ومدى صدقه في المعلومات المقدمة عن وضعية المؤسسة ونشاطها ومركزه التنافسي وخططها المستقبلية كما تكشف عن ماضي المؤسسة وتعاملاتها المالية وهو ما يساعد مسؤول إدارة الائتمان على تقييم ومعرفة حجم المخاطر التقيد تواجه الائتمان الممنوح.

ثانيا المصادر الداخلية من البنك : يعد التنظيم الداخلي للبنك من المصادر الهامة في قرار الائتمان خصوصا إذا كان طالب القرض ممن سبق لهم التعامل مع البنك، وتتحدد مصادر المعلومات الداخلية من خلال:

- الحسابات المصرفية للعميل التي تكشف عن وضعيته إذا ما كان دائنا أو مدينا والتي تحدد طبيعة علاقته مع البنك.
- الوضعية المالية للعميل وسجل الشيكات المسحوبة عليه.
- التزام العميل بشروط العقد وكفاءته في سداد التزاماته حسب تواريخ الاستحقاق المتفق عليها

ثالثا: المصادر الخارجية للمعلومات : تساعد الأقسام الخارجية المتمثلة في البنوك الأخرى والموردين ونشرات دائرة الإحصاءات العامة والغرف التجارية والجرائد الرسمية والمحاكم على تزويد إدارة الائتمان

¹ زايدي صبرينة، ادارة وتسيير مخاطر القروض البنكية ،مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة أكلي أحمد

الفصل الثاني : تسيير وتحديد مخاطر القروض البنكية وقياسها وفقا لاتفاقية بازل

بالمعلومات عن المقترضين كما أن مبادلة المعلومات بين البنوك عن المدينين من شأنه أن يساعدها على تقييم حجم المخاطر.¹

رابعا تحليل القوائم المالية: هي من أهم مصادر الحصول على المعلومات لإدارة الائتمان تهتم بتحليل قوائم السنوات الماضية للمؤسسة وإعداد القوائم المستقبلية وتحليلها والوقوف على الميزانية النقدية التقديرية التي تكشف الوضعية المالية للمؤسسة في تاريخ معين وهو ما يزود إدارة الائتمان بمعلومات عن المركز المالي للمقترض ومدى قدرته على توليد تدفقات نقدية تكفل سداد قيمة القرض مع الفوائد

الفرع الثاني: الأسلوب الوقائي

لأجل الوقاية من مخاطر التعثر قبل حدوثه تلجأ إدارة الائتمان إلى متابعة الائتمان الممنوح لتجنب المخاطر الناجمة عنه وذلك بالتركيز على العناصر التالية:

أ طلب الضمانات الملزمة: تفاديا للمخاطر المحتملة تلجأ إدارة الائتمان إلى تقويم قيمة القرض وعلى أساسه أو ما- يزيد عنه يتم تحديد الضمان المناسب، وتعد من أهم وأنجع الإجراءات الوقائية لمواجهة خطر عدم السداد الناشئ عن العميل حيث يسمح هذا الإجراء بتعويض البنك واستعادة التمويل المقدم وعادة ما يركز البنك على نوعين من الضمانات

1 -الضمانات الشخصية: هي تعهد والتزام شخصي من طرف المقترض تكفل سداد قيمة القرض والفوائد وبذلك- فهي تعبر عن الأمان في تغطية القرض وتضم² :

-الكفالات: الكفالة هي عقد يتكفل بمقتضاه شخص يسمى الكفيل يتعهد للدائن أن يفي بهذا الالتزام إذا لم يفي به الدائن نفسه.

الضمان الاحتياطي: هو التزام مكتوب من طرف شخص معين يتعهد بموجبه على تسديد مبلغ ورقة تجارية أو جزء منه في حالة عدم قدرة أحد الموقعين على التسديد، والأوراق التي يجرى عليها هذا النوع هي السفتجة، السند والشيكات.

- تأمين الاعتماد: هو شكل من أشكال الضمانات الشخصية الذي ينطوي على ضمان تقدمه مؤسسة التأمين لحساب المستفيد لتغطية خطر عدم السداد وكون أن تغطية الائتمان احتماليا ذلك ما يجعله موضع تأمين.

¹ أحمد غنيم، الديون المتعثرة والائتمان الهارب، بدون دار نشر، 2000، ص 31.

² الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص ص 165، 164.

2 -الضمانات الحقيقية: تركز هذه الضمانات على الشيء المقدم موضوع الضمان من السلع والتجهيزات- والعقارات، وتقدم هذه الضمانات على سبيل الرهن وليس على سبيل تحويل الملكية وذلك لضمان استرداد القرض وتأخذ شكل الرهن العقاري والرهن الحيازي، الامتياز وعموما يتعين على البنك عند تحديد الضمان أن يأخذ في الاعتبار:

- ألا تكون قيمة الضمان ذات تقلب كبير خلال فترة الائتمان.

- كفاية الضمانات لتغطية القرض مع الفوائد والعمولات الأخرى.

ب الحد من التركيز الائتماني: يقصد بالتركز الائتماني توجيه الائتمان إلى عميل واحد نظرا لضخامة مركزه والامتناع- عن تقديمه لعملاء آخرين وهو ما يشكل مخاطر يتعين الحد والتقليل منها من خلال :

1. تقرض بعض الدول حدودا للتسهيلات الائتمانية للعميل الواحد تتراوح ما بين 25% - 10% من المال الموضوع ويتعين الاهتمام بالمتابعة لأي تركيز في المخاطر الائتمانية لأي نشاط اقتصادي أو منطقة جغرافية مع المتابعة الدورية¹.

- طلب الضمانات عند تقدير حجم المخاطر هي من الأمور الأساسية لأن الضمانات الحقيقية لا يتم التوصل إليها إلا بعد تحصيل تلك القيمة.

- كفاية رأسمال البنوك التجارية باعتباره النظام الوقائي المتفق عليه دوليا لجنة بازل للملاءة المصرفية.

و يتطلب أن يسبق البحث في كفاية رأس المال حساب سليم وكاف للمخصصات بما يكفل جودة الأصول القائمة.

ج - الكفاءة في إعداد السياسة الائتمانية: بهدف الوصول إلى سياسة ائتمانية سليمة وتجنب مخاطر التعثر على إدارة البنك تكثيف تدريب الكوادر الائتمانية باستمرار لرفع مستواهم وكفاءتهم وهو ما يساعد على وضع أهداف وخطط سليمة ومنه تحديد مستوى المخاطر المحتملة وتسييرها وفق معايير ومقاييس نظامية.

الفرع الثالث: الأسلوب العلاجي

ويتمثل في استعمال طرق وتقنيات لتسيير المخاطر والتخلص منها ويقوم هذا الأسلوب على:

¹ الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص168

- 1- **تنظيم وظيفة التحصيل الائتماني**: بهدف استرداد البنك للائتمان الممنوح في ظروف مناسبة وتقاديا لحدوث خسائر يلجأ البنك إلى إتباع سياسة تحصيل مستحقاته على العملاء وذلك بتنظيم آلية منح الائتمان ووضع معايير فعالة تكفل التحصيل الكامل للقروض وفوائده في الآجال المحددة، ويعتمد في تنظيم هذه الوظيفة على:
 - إعداد وسائل تكشف حالات عدم الدفع الحالية والمستقبلية.
 - الاستمرارية في متابعة ومعالجة .
 - وضع مقاييس متطورة تعمل على استعادة أكبر حصيلة ممكنة من المستحقات.

المطلب الثاني: تقدير وتقييم المخاطر القروض

احتمال عدم تحصيل تلك المداخل نتيجة لوجود خطر عدم قدرة المقترضين عن الدفع، لذلك فهو يقوم بتقدير وتقييم خطر عدم الدفع مسبقا . وذلك باستعماله لطرق ووسائل متعددة، ونحاول توضيح أهم الطرق المستعملة بكثرة من طرف البنوك وهي:

- طريقة النسب المالية

- طريقة التقييط.

الفرع الأول :طريقة النسب المالي:

النسب المالية:

النسب تكون ادوات مفيدة في التحليل المالي إذا استخدمت بحساب وفسرت بعناية والمقصود بالنسب إظهار العلاقات بين الأرقام الموجودة في التقارير المالية في شكل حسابي ،ويمكن حساب عدد ضخم من النسب من البيانات المالية الأساسية. وتختلف درجة التركيز على علاقات محددة حسب الغرض الذي يسعى إليه المحلل المالي ،فمثلا إذا كان المحلل مانح ائتمان قصير الأجل سواء كان بنكا أو مانحا لائتمان تجاري ،فإن الاهتمام هنا عادة يتركز على تلك العلاقات التي تعكس قدرة الشركة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل ومدي المخاطر المرتبطة بمنح هذا الائتمان اما إذا كان المحلل مانح ائتمان طويل الأجل فإن الاهتمام في هذه الحالة يتركز على تلك العلاقات التي تعكس القدرة التشغيلية والقدرة على توليد الدخل للشركة محل الدراسة.¹

ومن خلال تحليل النسب المالية، فإننا نجد إجابات للعديد من الأسئلة مثل:

¹ برايان كويل، تحديد مخاطر الائتمان، اعداد قسم الترجمة بدار الفاروق، دار الفاروق، القاهرة مصر، 2000، ص.251

الفصل الثاني : تسيير وتحديد مخاطر القروض البنكية وقياسها وفقا لاتفاقية بازل

1. هل ستمكن المنشأة من الوفاء بالتزاماتها عند استحقاقها.
 2. هل تحقق المنشأة حجم مبيعات مرضي نسبة إلى حجم الاستثمار في الأصول.
 3. هل تحقق المنشأة معدل عائد جيد من الأصول.
 4. هل فترة تحصيل الديون معقولة ومتناسبة مع فترة التحصيل للصناعة.
 5. هل كانت الإدارة كفؤة في استخدام الأموال المتاحة.
- إن عددا كبيرا من النسب المالية يمكن استخدامها في تحليل القوائم المالية لطالبي الاقتراض. وإجمالا يمكن تقسيم النسب التي تستخدمها البنوك في هذا المجال أربعة مجموعات رئيسية:

أولا: نسب السيولة liquidity ratios

هي سيولة تحويل الأصل إلى نقدية بأسرع وقت ممكن وبأقل خسارة. وبالتالي فهناك اختلاف في درجة السيولة التي تتمتع بها الأصول المختلفة ، فالأوراق المالية تتمتع بدرجة أعلى من السيولة من أصول أخرى كالمباني مثلا.¹

ومن اهم نسب السيولة المستخدمة:

1. نسبة التداول current ratios

نسبة التداول تمثل مدى قدرة المنشأة على مواجهة التزاماتها الجارية من أصولها المتداولة.

نسبة التداول = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة

حيث أن النسبة النموذجية هي 2

2. نسبة السيولة السريعة quick ratios

تختلف هذه النسبة عن سابقتها بأنها تستثني من اعتبارها بضاعة اخر وذلك لأن المنشأة قد تحتاج إلى بعض الوقت لبيعها وتحويلها إلى نقدية وبالتالي فإن:

نسبة السيولة السريعة = (الأصول المتداولة - بضاعة اخر المدة) / الخصوم المتداولة

والنسبة النموذجية هي 1

3. صافي رأس المال العامل net working capital

¹ برايان كويل، تحديد مخاطر الائتمان، مرجع سبق ذكره، ص 253

صافي رأس المال العامل هو عبارة عن الأصول المتداولة مطروح منه الخصوم المتداولة ،أي الفرق بين الأصول المتداولة والخصوم والمتداولة. وصافي رأس المال العامل يوضح مدى انخفاض قيمة الأصول المتداولة قبل أن تصبح غير قادرة على تغطية التزاماتها الجارية من خصومها المتداولة. ولا ينبغي أن يغيب على بالنا بأن نعطي اهتماما كبيرا للبنود المكونة للأصول المتداولة. وبالتالي يجب أن نركز بصفة رئيسية على حسابات المدينون واوراق القبض لأنها أقرب إلى النقدية ويحتمل أن تشكل المصدر الأساسي لأداء الالتزام في المدى القصير. فالمدينون ينبغي أن تفحص حساباتهم من حيث تحليل اعمار هذه الحسابات وكذلك من حيث توزيعهم أو تركيزهم على عدد كبير أو ليل من الحسابات.

كما ينبغي أيضا الاهتمام بالمخزون السلعي والتأكد من انه لا يحتوي على مواد سريعة التلف أو بضاعة كاسدة. ويجب أن يتأكد المحلل من احتمالات التقادم للمخزون السلعي ،كذلك يتأكد من عدم تذبذب السعر وكفاية من التأمين.

ثانيا: نسب النشاط activity ratios

نسب النشاط تقيس مدى كفاءة الإدارة في إدارة الأصول ،أي بمعنى آخر هل أن الاستثمار في الأصول أقل أو أكثر من اللازم فالاستثمار المغالي فيه في المخزون مثلا يعني أن جزءا من أموال المنشأة مجمد في المخازن ولا يدر بجا بينما الاستثمار الأقل من اللازم في المخزون قد يؤدي إلى ضياع فرص على المنشأة. ومن أهم النسب المتعلقة بنسب النشاط:¹

أ. معدل دوران المخزون السلعي:

نقصد بالمخزون السلعي ما يوجد بالمخازن من مواد اولية ومواد نصف مصنعة وبضاعة جاهزة أو تامة الصنع بالإضافة إلى اللوازم. ويمكن استخراج هذا المعدل كما يلي:

معدل دوران المخزون السلعي: تكلفة المبيعات/متوسط المخزون

ويمكن استخراج متوسط المخزون هنا من خلال جمع ببضاعة أول مدة وبضاعة آخر مدة الموجودة بالمخازن ويقسم الناتج على 2

وطبعا هذا المعدل ينبغي مقارنته مع معدل الصناعة السائد ،وذلك لأنه يوجد اختلاف كبير لمعدلات دوران المخزون السلعي بين صناعة وأخرى

كما ان معدل دوران المخزون السلعي له عدة اعتبارات:

¹ برايان كويل، تحديد مخاطر الائتمان، مرجع سبق ذكره، ص 259

الفصل الثاني : تسيير وتحديد مخاطر القروض البنكية وقياسها وفقا لاتفاقية بازل

1. يعتبر مقياسا لمعدل السرعة التي يتحرك بها المخزون السلعي من نقطة الشراء كموايد خام إلى نقطة البيع كبضاعة تامة الصنع حيث يشير إلى عدد المرات التي يعاد فيها استثمار الأموال المستخدمة في المخزون السلعي.
2. يعتبر مقياسا لمدى فعالية سياسة البيع في المنشأة ومدى كفاية إدارة التسويق.
3. يساعد على معرفة سرعة تدفق النقدية من خلال المخزون.
4. يساعد على معرفة مدى حداثة المخزون أو قدمه.
5. يساعد على معرفة ما إذا كان المخزون مناسباً أو أقل من اللازم أو أكثر منه وذلك بالنسبة للمبيعات.
6. وبالخلاصة فإنه يدل على قدرة الدينار المستثمر في البضاعة على توليد المبيعات وبالتالي فإنه يدل على سيولة البضاعة في المخزون.

ب. فترة بقاء البضاعة بالمخزون ¹ inventory turnover

ويمكن الوصول إلى فترة بقاء البضاعة بالمخزن كالتالي:

فترة بقاء البضاعة بالمخزن = $365 / \text{معدل دوران المخزون السلعي}$

وللحكم على هذه الفترة هل هي طويلة أم مقبولة أم قصيرة فإننا نجري مقارنة لها مع فترة بقاء البضاعة بالمخزن في الشركات المثلثة والتي تعمل في نفس الصناعة.

ج. معدل دوران إجمالي الأصول $\text{total assets turnovr}$

يتم حساب معدل دوران إجمالي الأصول من خلال ما يلي:

معدل دوران إجمالي الأصول = صافي المبيعات / إجمالي الأصول

حيث يقوم مسؤول الائتمان بمقارنة هذا المعدل مع عدل دوران إجمالي الأصول للسنوات السابقة، بالإضافة إلى مقارنته لهذا المعدل دوران الأصول السائد في الصناعة. فإذا كان هذا المعدل أقل من معدل الصناعة فإن ذلك يعني أن الشركة لا تحقق مبيعات كافية تتلاءم مع قيمة الاستثمارات في الشركة. أما إذا كان هذا المعدل أكبر بكثير من معدل الصناعة فإن ذلك قد يعني أن الشركة تحتاج إلى استثمار أكبر في الأصول.

أ. متوسط فترة التحصيل collection period

¹ برايان كويل، تحديد مخاطر الائتمان، مرجع سبق ذكره، ص 261

الفصل الثاني : تسيير وتحديد مخاطر القروض البنكية وقياسها وفقا لاتفاقية بازل

إن متوسط فترة التحصيل للمنشأة يعتمد أساسا على شروط البيع وشروط الدفع التي تتضمنها المنشأة في سياستها. وتختلف كذلك شروط التحصيل حسب طبيعة أو نوع البضاعة التي تبيعها المنشأة فلا شك أن فترة التحصيل للسلع الاستهلاكية تختلف عن فترة التحصيل للسلع الانتاجية .ويمكن استخراج متوسط فترة التحصيل كما يلي:

متوسط فترة التحصيل = (الذمم المدينة+أوراق القبض)/المبيعات الأجلة

وكثير مايقوم المحلل المالي بعمل جدول لأعمار الذمم المدينة، حيث يقوم بتقسيم الذمم إلى مجموعات على أساس الفترة الزمنية ثم يحسب النسبة المئوية ليم الذمم التي تأتي ضمن كل مجموعة إلى مجموع المدينين. فقد نجد أن 50% من مجموع الذمم المدينة قد مضى على استحقاق ديونها مثلا أكثر من ستة أشهر، وهذا ما لا يتم توضيحه في متوسط فترة التحصيل. وبمعنى آخر فإن متوسط فترة التحصيل لا يفرق بين الذمم الذين متوسط عمر دينهم أقل من شهر وبين الذمم الذين متوسط عمر دينهم أكثر من سنة.

إن متوسط فترة التحصيل للشركة يجب ان يكون قريبا من متوسط الصناعة فإذا كان أكبر من متوسط الصناعة فإن ذلك يعني أن هناك تراخيا وتباطؤا في عملية التحصيل ،أي اننا نمول الغير على حسابنا ،أما إذا كان أقل من متوسط الصناعة فإن ذلك يعني أننا نتشدد في عملية التحصيل ما قد يؤثر على حجم المبيعات ،لأن العميل قد يجد من الشركات المنافسة من يعطيه شروطا أسهل وفترة ائتمان اكبر.

هـ. متوسط فترة السداد ¹days purchases outstanding

يمكن قياسه كالآتي:

متوسط فترة السداد: [(الدائنون+أوراق الدفع)/المشتريات الأجلة] $365 \times$

وينبغي أن يكون متوسط فترة السداد مناسبة ومتقاربة مع متوسط الصناعة كذلك. فزيادتها عن متوسط الصناعة تعني أن الشركة تماطل الدائنين وان الغير يمول الشركة على حسابه، أما إذا كان المتوسط أقل من متوسط الصناعة فإن ذلك يعني أن الشركة تمول الغير على حسابها وأن عليها ان تبحث عن مصادر أخرى للشراء.

و. معدل دوران المدينون debtors turnover

¹ برايان كويل، تحديد مخاطر الائتمان، مرجع سبق ذكره، ص 264

الفصل الثاني : تسيير وتحديد مخاطر القروض البنكية وقياسها وفقا لاتفاقية بازل

يعتبر كمقياس لسرعة تحصيل الذمم المدينة ،وهو يشير إلى عدد المرات التي يقوم المدينون بتسديد ديونهم خلال السنة. ويمكن استخراج هذا المعدل من خلال:

معدل دوران المدينون = المبيعات الأجلة / (الذمم المالية + اوراق القبض)

كما نعلم فإنه ينبغي مقارنة هذا المعدل مع معدل دوران ان المدينون للشركة في السنوات السابقة ،وكذلك مع معدل دوران المدينون في الصناعة.

ومما يجدر ذكره فإننا نستطيع أن نستخرج فترة التحصيل من خلال ايجادنا لمعدل دوران المدينون ،وذلك بقسمة عدد ايام السنة أو عدد أيام الشهر على معدل دوران المدينون كما يلي:

متوسط فترة التحصيل = عدد أيام السنة / معدل دوران المدينون

ثالثا: نسب هيكل رأس المال capital structure ratios

نعني بها مدى مساهمة كل من أصحاب العمل والدائنين في تمويل المنشأة. ومن اهم نسب هيكل رأس المال كما يلي:¹

أ. نسبة الاقتراض إلى حقوق الملكية:

تعتبر نسبة الاقتراض إلى حقوق الملكية مؤشر قوي على مدى قوة المركز المالي للشركة طالبة الاقتراض ،حيث تعتبر حقوق الملكية ضمانا وحماية للمقترضين والبنوك من الخسائر الكبيرة. ويمكن استخراج هذه النسبة كما يلي:

نسبة الاقتراض إلى حقوق الملكية = الديون متوسطة وطويلة الأجل / 100x / حقوق الملكية

وتقارن هذه النسبة مع نسبة الاقتراض إلى حقوق الملكية في الشركات المماثلة. أما من حيث الديون متوسطة الأجل فإنها تشمل كافة الديون والقروض التي تزيد فترة استحقاقها عن سنة واحدة ،أي كل الديون التي لا تكون قصيرة الأجل.

ب. نسبة الاقتراض إلى إجمالي الأصول:

وهي تعكس مدى اعتماد المنشأة على أموال الغير في تمويل أصولها. ويمكن استخراج هذه النسبة من المعادلة التالية:

¹ برايان كويل، تحديد مخاطر الائتمان، مرجع سبق ذكره، ص 265

الفصل الثاني : تسيير وتحديد مخاطر القروض البنكية وقياسها وفقا لاتفاقية بازل

نسبة الاقتراض=إجمالي الديون/إجمالي الأصول

حيث يشمل إجمالي الديون هنا كافة أنواع الديون سواء صيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل.

فإذا كانت نسبة الصناعة مثلا 40% فمعنى ذلك ان الشركة سوف تلاقي صعوبة كبيرة في الموافقة على طلبها بالاقتراض، إلا إذا تم تخفيض هذه النسبة إما من خلال زيادة حقوق الملكية أو من خلال تخفيض الديون التي على الشركة.

ج. نسبة تغطية الأصل الثابتة

تعكس نسبة تغطية الأصول الثابتة مدى قدرة صافي الأصول الثابتة على تغطية الديون متوسطة وطويلة الأجل، فكلما كانت هذه النسبة عالية كلما كانت المنشأة في وضع جيد ومركز مالي متين. ونستخرج هذه النسبة على النحو التالي:

نسبة تغطية الأصل الثابتة= (صافي الأصول الثابتة(بعد الاستهلاك)/الديون متوسطة وطويلة الأجل)X
100

د. نسبة تغطية الفوائد

تقيس هذه النسبة قدرة المنشأة على تغطية الفوائد الخاصة بالقروض المسجلة عليها.

ويتم حسابها من خلال قسمة الدخل قبل الفائدة والضريبة على مجموع الفوائد كما يلي :

نسبة تغطية الفوائد=صافي الربح قبل الفوائد والضرائب/فوائد الديون متوسطة وطويلة الأجل

ومن المعروف أن فشل المنشأة في سداد التزاماتها من الفوائد قد ينشأ عنه لجوء المقرض إلى الفضاء لتحصيل ديونه. وتتم هنا مقارنة النسبة المستخرجة مع متوسط الصناعة وبالتالي استنتاج هل هذه النسبة أكبر أو أقل من المتوسط في الصناعة.

رابعا: نسب الربحية¹ profitability ratios

تعتبر نسب الربحية أكثر أنواع النسب استخداما وأهمية للمحلل المالي، حيث انها تقيس مدى كفاءة الادارة في تحقيق الأرباح، وبالتالي فعدم اقتناع المحلل المالي بكفاية هذه النسب يعد مؤشرا خطيرا يدل

¹ برايان كويل، تحديد مخاطر الائتمان، مرجع سبق ذكره، ص 165

الفصل الثاني : تسيير وتحديد مخاطر القروض البنكية وقياسها وفقا لاتفاقية بازل

على توقعه بعدم قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها في المدى الطويل. وهناك عدد كبير من النسب تحت هذه النسبة المجموعة من أهمها:

أ. هامش إجمالي الربح Gross profit margin

يمكن استخراج هامش إجمالي الربح من خلال قسمة إجمالي ربح العمليات على صافي المبيعات بعد خصم المردودات والمسموحات كما يلي:

$$\text{هامش إجمالي الربح} = \frac{\text{إجمالي ربح العمليات}}{\text{صافي المبيعات}} \times 100$$

ولا يوجد هناك معيار نموذجي، إلا للاسترشاد به أن الحكم على مدى صلاحية هذه النسبة تأتي من خلال مقارنتها بنسب الصناعة.

ب. هامش صافي ربح العمليات net profit margin

حيث تعتبر هذه النسبة أكثر دقة من النسبة السابقة إذ أنها تقيس صافي ربح العمليات إلى صافي المبيعات وبالتالي يؤخذ بعين الاعتبار كافة التكاليف التي تتكبدها المنشأة قبل الوصول إلى صافي الربح. وتستخرج هذه النسبة كما يلي :

$$\text{هامش صافي ربح العمليات} = \frac{\text{صافي ربح العمليات قبل الفوائد والضرائب}}{\text{صافي المبيعات}} \times 100$$

وتقيس هذه النسبة صافي الربح المتولد في كل دينار من المبيعات، حيث يتم مقارنتها بنسب الصناعة السائدة وينبغي ملاحظة أن الفوائد لم يتم احتسابها وذلك لأنها مصاريف تمويل وليست مصاريف تشغيلية.

ج. نسبة صافي الربح إلى المبيعات:

تأخذ هذه النسبة في اعتبارها الدخل المتولد في الأنشطة غير المتعلقة بطبيعة العمل، وبالتالي فهي الأكثر دقة مقارنة مع النسبتين الأولى. ويمكن استخراجها كما يلي:

$$\text{نسبة صافي الربح على المبيعات} = \frac{\text{صافي الربح بعد الفوائد والضرائب}}{\text{صافي المبيعات}} \times 100$$

د. العائد على الأصول

هذه النسبة هي من النسب التي تستخدم كثيرا من قبل مسؤولي الائتمان في البنوك، ويمكن استخراج النسبة كما يلي:

$$\text{العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الربح بعد الفوائد والضريبة}}{\text{إجمالي الأصول}} \times 100$$

الفصل الثاني : تسيير وتحديد مخاطر القروض البنكية وقياسها وفقا لاتفاقية بازل

ولكن هناك إنتقاد يوجد إلى هذه النسبة وهو ان إجمالي الأصول يخضع للطريقة المتبعة من قبل المحاسبين في تقدير المخزون وحساب نب الإستهلاك وعلى الرغم من ذلك يبقى العائد على الأصول (العائد على الاستثمار) من أهم المقاييس لأنه يعتبر المعيار الأساسي الذي تقاس به مقدرة الادارة وكفاءتها باستخدام الأصول.

هـ. معدل العائد على حقوق الملكية¹

يسمى أيضا معدل العائد على القيمة الصافية ويقاس هذا المعدل كما يلي:

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = (\text{صافي الربح بعد الضرائب} / \text{حقوق الملكية}) \times 100$$

ويتميز هذا المعدل بأنه يعبر عن الأرباح التي يتلقاها المساهمون سواء على شكل توزيعات نقدية او على شكل أرباح محتجزة في المنشأة.

الفرع الثاني: طريقة التنقيط أو القرض التنقيطي

تعتبر طريقة القرض التنقيطي (سكورينغ) طريقة آلية في تنقيط وتصنيف خطر القرض، تعتمد على المعالجة المعلوماتية، وتستعمل التحليل الإحصائي الذي يسمح بتخصيص علامة لكل زبون، هذه العلامة تمثل درجة الخطر بالنسبة للبنك.

ظهرت هذه الطريقة في اختيار الزبائن في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الخمسينات وانتشرت تدريجا في أوروبا في السبعينات، وهي اليوم شائعة الاستعمال في كثير من المؤسسات المالية.

إذن القرض التنقيطي هو إعطاء نقطة " score " للزبون الطالب للقرض لتحديد وضعيته وتقييمه من خلال نموذج تقييمي على شكل معادلة خطية لعدة متغيرات (النسب المالية، طبيعة القروض، قطاع النشاطات...) حيث يمكن مقارنة النقطة المعطاة لكل زبون مع نقطة فصل محددة، وعلى هذا الأساس يكون رفض أو قبول طلب القرض²

عرض طريقة القرض التنقيطي:

إن تحديد النموذج التقييمي هو أساس القرض التنقيطي ويتم التحديد بإتباع الخطوات الآتية:

1- اختيار العينة:

¹ برايان كويل، تحديد مخاطر الائتمان، مرجع سبق ذكره، ص 268

² د/محمد بن بوزيان، سوار يوسف، محاولة تقدير خطر القروض البنكية باستعمال طريقة القرض التنقيطي، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع الإدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة الاردنية، 2007/04/17 .

الفصل الثاني : تسيير وتحديد مخاطر القروض البنكية وقياسها وفقا لاتفاقية بازل

العينة عبارة عن مجموعة من ملفات القروض للزبائن الجيدين وغير الجيدين، تحتوي على أكبر قدر ممكن من المعلومات (جدول حسابات النتائج، الميزانية المالية، مخطط الخزينة والمخطط المالي، ملف الطلب القرض).

مختارة بصفة عشوائية، وتكون كافية التمثيل الإحصائي للظاهرة وتصنف إلى مجموعتين:

- عينة لإعداد النموذج (Echantillon d'élaboration) تستعمل لتحليل المعطيات واستخراج معادلة التقييط .

- عينة لقياس دقة النموذج (Echantillon de validation) تبين مدى صحة هذا النموذج.

2- انتقاء المتغيرات:

نقوم في هذه الحالة بالتوفيق بين المعلومات التي تم جمعها بهدف معرفة المتغيرات المؤثرة في حالة المؤسسة، هذه المتغيرات تكون إما محاسبية وإما فوق-محاسبية

• المتغيرات المحاسبية variables comptables :

هي متغيرات قياسية métrique ، تأخذ قيم عددية، يتم حسابها على أساس البيانات المحاسبية المستخرجة من القوائم المالية للمؤسسات محل الدراسة.

• المتغيرات فوق - المحاسبية:

هي متغيرات غير قياسية non métrique ، ذات طبيعة كيفية أي تأخذ أنماطا لا عددية تتمثل في معلومات مستخرجة من ملفات طلبات القرض للمؤسسات المعنية خارج القوائم المالية، يتم إدراجها في عملية التحليل لإثراء الدراسة ببيانات من طبيعة ومصادر مختلفة يعد تحويلها إلى متغيرات قابلة للقياس.

3- التحليل التمييزي للعينة " l'analyse discriminante "

هو التقنية الإحصائية المعتمدة عليها في تحديد متغيرات النموذج التقييمي، حيث بعد تحديد خصائص الزبائن (المتغيرات أي النسب) (Ratios) سواء كانت رقمية (النسب المالية، رقم الأعمال...) أو غير ذلك (فوق المحاسبية) والمستخرجة من ملفات القروض المكونة للعينة يكون اقضاء بعض المتغيرات غير المؤثرة في قرار منح القرض ، وهذا باستعمال برنامج الإعلام الآلي.

الفصل الثاني : تسيير وتحديد مخاطر القروض البنكية وقياسها وفقا لاتفاقية بازل

إن المتغيرات (النسب) المؤثرة في إمكانية التسديد أو عدم التسديد تصبح متغيرات النموذج على شكل دالة خطية تسمى دالة القرض التتقضي والتي تسمح بإعطاء لكل مؤسسة نقطة أو علامة ونرمز لها بالرمز "Z" وتكتب كما يلي:¹

$$Z = \sum \alpha_i R_i + \beta$$

حيث:

α_i : المعاملات المرتبط بالنسب R_i (معاملات التسوية أو الترجيح).

R_i : النسب المالية أو مؤشرات درجة الخطر.

β : ثابت ويعبر عن الجزء الثابت من درجة الخطر.

4- تعيين نقطة التمييز détermination de la note score

إن التحليل التمييزي يعطي بعض النسب أكثر دلالة من النسب الأخرى، وبالتالي نقطة تمييز لكل عنصر (المؤسسة) مما يسمح بتشكيل سحابة من النقاط تمثل الزبائن الجيدين (مؤسسات جيدة) و المؤسسات غير الجيدة وباستعمال التحليل الاستقصائي (التمييزي) تصنف هذه المؤسسات إلى فئتين.

المطلوب هو تحديد قيمة Z^* . المرتبطة بمنطقة الشك (منطقة عدم التأكد) والتي تحسب كالتالي:²

$$z = (n_1 z_1 + n_2^* z_2) \div (n_1 + n_2)$$

Z_1 متوسط التمييز للمؤسسات العاجزة.

Z_2 متوسط التمييز للمؤسسات السليمة .

n_1 عدد المؤسسات العاجزة بعد المعالجة.

n_2 عدد المؤسسات السليمة بعد المعالجة .

5- قياس دقة النموذج:

¹ د/محمد بن بوزيان، مرجع سبق ذكره

² د/محمد بن بوزيان، مرجع سبق ذكره

الفصل الثاني : تسيير وتحديد مخاطر القروض البنكية وقياسها وفقا لاتفاقية بازل

بعد استخراج النموذج نقوم باختبار صحته بواسطة échantillon de validation ويتم ذلك حسب الجدول التالي:

التصنيف باستعمال نموذج التتقيط

المؤسسات	A	B
A	H ₁	M ₁
B	M ₂	H ₂

حيث:

A: المؤسسات السليمة.

B: المؤسسات العاجزة.

H_i: تمثل التصنيف الصحيح $i = 1, 2$

M_i: تمثل الخطأ في التصنيف $i = 1, 2$

نجاعة النموذج تحدد بنسبة التصنيف الصحيح (G) حسب العلاقة التالية:

$$G = \frac{(\text{عدد ملاحظات الصنف B}) + H_2}{H_1 (\text{الصنف A})}$$

كلما كانت G كبيرة كلما كان النموذج ملائما.

بعد قياس دقة النموذج، يستعمل هذا الأخير في إعطاء نقطة لكل زبون طالب لقرض ومقارنتها مع نقطة الفصل (Z*)، ومن ثم لكل زبون اتخاذ قرار منح القرض أو عدمه.

تطبق خصوصا على القروض الاستهلاكية.

أولاً: حالة القروض الموجهة للأفراد¹

يعتمد القرض التتقيطي بصفة عامة على التحليل التمييزي، والذي يعتبر كمنهج إحصائي يسمح انطلاقاً من مجموعة من المعلومات الخاصة لكل فرد من السكان، أن يميز بين مجموعة من الفئات المتجانسة وفق معيار تم وضعه سابقاً، ووضع كل عنصر جديد في الفئة التي ينتمي إليها، وبالتالي يجب في هذه المرحلة:

- تحديد الفئات والمعلومات الخاصة بكل فئة.
- استعمال نتائج التحليل على كل طالب قرض جديد.

ثانياً: حالة القروض الموجهة للمنظمات

يتم تقسيم المنظمات إلى مجموعتين:

مجموعة تحتوي على المنظمات التي لها ملاءة مالية جيدة، ومجموعة أخرى تحتوي على المنظمات التي لها ملاءة غير جيدة، وفقاً للمعايير التالية²:

-تاريخ تأسيس المنظمة.

- أقدمية وكفاءة مسيري المنظمة.
- مرد ودية المنظمة خلال سنوات متتالية.
- رقم أعمالها المحقق.
- نوعية المراقبة والمراجعة المستعملة من قبلها.
- رأسمالها العامل
- طبيعة نشاطها.

المطلب الثالث: معالجة المخاطر القروض

في الواقع إن عملية المعالجة تبدأ مع ظهور أول حادث "عدم التسديد" وعدم الوفاء بالتعهدات المقدمة من طرف الزبون، حيث يبدأ البنك بالتفكير في تنظيم قدراته للكشف عن كل الاحتمالات

¹ د/محمد بن بوزيان، مرجع سبق ذكره

² نفس المرجع السابق

الفصل الثاني : تسيير وتحديد مخاطر القروض البنكية وقياسها وفقا لاتفاقية بازل

الممكنة والتحضير لرد الفعل المناسب لها وذلك لاسترجاع مستحقاته .وتبدأ عملية معالجة الخطر في المرحلة الأولى بعملية التحصيل، فإن تعثرت هذه العملية تبدأ عملية معالجة المخاطر.

• **تحصيل القروض:** تعتمد وظيفة التحصيل على ثلاثة ركائز والتي تتمثل في¹ :

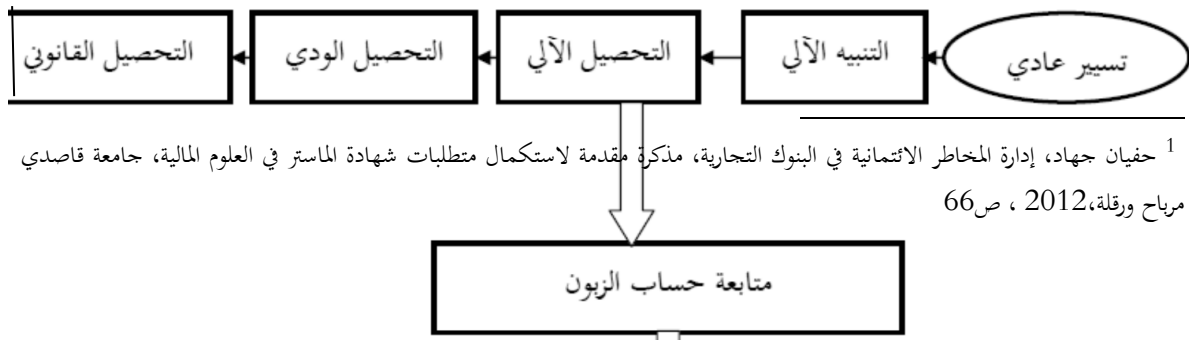
1- **رد الفعل:** يعتبر العامل الأساسي لنجاح وظيفة التحصيل لأنه يمثل سرعة رد الفعل للبنك على حالات حدوث الخطر لذلك يجب على البنوك أن تهتم بعامل الزمن، لأن النتيجة بحدوث خلل لدى الزبون من البداية يؤدي إلى رد فعل مناسب يساهم في التحصيل. لذلك يجب على البنوك أن تجهز نفسها بواسطة الأدوات التي تسمح لها بالكشف والتنبيه عن حالات عدم الدفع الحالية والمستقبلية وتنظم بدقة تسييرها.

2- **الاستمرارية في معالجة حالات عدم الدفع:** إذ يجب على البنك أن يتجنب الانقطاع في عملية التحصيل، ويتفادى الثغرات في عملية الضغط المطبقة على الزبون المتأخر وهذا لاسترجاع أمواله.

3- **التصاعد:** يتمثل في تصاعد الإجراءات الجبرية وأساليب الإكراه القانوني للزبون، وهذا من الوكالة البنكية إلى مصلحة المنازعات بالمديرية العامة للبنك إن اقتضى الأمر.

4- **تسيير الحسابات:** يقوم البنك بعملية تسيير الحسابات من أجل اجتناب زيادة المخاطر المرتبطة سواء بتجاوز الرخصة المقدمة مسبقا لجعل الحساب مدين، أو جعل الحساب مدين ولكن بدون ترخيص مسبق. فنظام المعلومات للبنك يقوم في هذه الحالة بالتنبيه على هذه الوضعية غير العادية لسير الحساب، ومن جهة أخرى يقوم بتنظيم رد الفعل المتصاعد للبنك وأخذ الاحتياطات اللازمة للإحاطة بهذا الخطر الجديد. والمخطط التالي يوضح عملية تسيير الحسابات في بنك تجاري . فنظام المعلومات للبنك يقوم في هذه الحالة بالتنبيه على هذه الوضعية غير العادية لسير الحساب، ومن جهة أخرى يقوم بتنظيم رد الفعل المتصاعد للبنك وأخذ الاحتياطات اللازمة للإحاطة بهذا الخطر الجديد

الشكل رقم (02): يوضح عملية تسيير حسابات بنك تجاري



¹ حفيان جهاد، إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم المالية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012، ص 66

SOURCE: Michel Mathieu, l'exploitation Bancaire et le risque de crédit, ed la revue banque, Paris 1995, p 276.

ففي هذه الحالة للمسير له حرية اتخاذ القرار سواء بتقديم المساعدة للزبون عن طريق منحه سحب على المكشوف أو أنه يقوم بالتحصيل مباشرة سواء تحصيل ودي أو قانوني.

• **معالجة القرض:** يتم اقتطاع مستحقات القرض من حساب الزبون بطريقة آلية، ويتم بصفة يومية مراقبة الحساب، بحيث يتم تنظيم عملية الاقتطاع على كل مستحقات البنك وفقا لما توفر في حساب الزبون، بالإضافة إلى الضمانات المحصل عليها.¹

إن عملية الاقتطاع الآلي يمكن أن تمنح الأولوية للقروض بدون ضمانات أولا، ثم لمختلف القروض الأخرى مقابل ضمانات مرتبة على حسب قيمة هذه الضمانات

¹ حفيان جهاد، مرجع سبق ذكره، ص 68

الفصل الثاني : تسيير وتحديد مخاطر القروض البنكية وقياسها وفقا لاتفاقية بازل

كما هو الوضع بالنسبة لمتابعة الحسابات فإن مسير التحصيل عن طريق هذا النظام يبحث عن مختلف الرسائل بالأشعار وطلب تسوية الوضعية وغيرها، وهذا حسب ما يراه مناسبا من متابعة عدم الدفع من طرف الزبون حتى تسوى الوضعية الجديدة.

هذا طبعا لا يجب أن يمنع مسير الحساب من أن يستمع إلى الزبون الذي يطلب مهلة معينة أو يقترح مهلة للتسوية، وهذا إما إراديا أو كرد فعل له بعد استلامه لرسالة آلية كإشعار بالدفع أو التحذير، حيث يقوم المسير بتحليل الآجال أو المهلة المطلوبة وكذلك المخططات ويقوم باقتراح القرار المناسب.

وتبدأ عملية التحصيل من خلال وحدات البنك التالية:

- وحدة التحصيل الودي (مصلحة المخاطر).

- وحدة التحصيل القانوني (مصلحة المنازعات).

تتدخل هاتين الوحدتين في تسيير الخطر في البنك وعملية تحصيل القرض.

المبحث الثاني: اتجاهات بازل لإدارة المخاطر

المطلب الأول: اتجاهات بازل 1:

سنتطرق من خلال هذا الفرع إلى كل من مقررات لجنة بازل الأولى، إيجابياتها، وكذا سلبياتها.¹

مقررات اتفاقية بازل 1:

يعد سلسلة من الجهود والاجتماعات قدمت اللجنة توصياتها الأولى بشأن كفاية رأس المال، والتي عرفت باتفاقية بازل 1، وذلك في يوليو 1988م لتصبح بعد ذلك اتفاقا عالميا، وبعد أبحاث وتجارب تم وضع نسبة عالمية لكفاية رأس المال تعتمد على نسبة هذا الأخير إلى الأصول حسب درجة خطورتها وبطريقة مرجحة، وقدرت هذه النسبة بـ 8%، وأوصلت اللجنة من خلالها على تطبيق هذه النسبة اعتبارا من نهاية عام 1992م، ليتم ذلك التطبيق بشكل تدريجي خلال ثلاث سنوات بدءا من 1990م، وكانت هذه التوصيات مبنية على مقترحات تقوم بها 'كوك' cooke، والذي أصبح بعد ذلك رئيسا لهذه اللجنة، لذلك سميت تلك النسبة السابقة لكفاية رأس المال بنسبة بازل، أو نسبة كوك.

وقد قامت لجنة بازل بتقسيم دول العالم إلى مجموعتين وذلك من حيث أوزان مخاطر القروض: دول متدنية المخاطر وتضم مجموعتين فرعيتين هما المجموعة الأولى وتضم الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE، يضاف إلى ذلك دولتان هما: سويسرا والمملكة العربية السعودية، والمجموعة الفرعية الثانية هي الدول التي قامت بعقد بعض الترتيبات الافتراضية خاصة مع صندوق النقد الدولي، وهي: أستراليا، النرويج، النمسا، البرتغال، بيليزلندا، فلندا، إيرلندا، الدانمارك، اليونان وتركيا، وقد قامت اللجنة بتعديل ذلك المفهوم خلال جويلية 1994م وذلك باستبعاد أي دولة من هذه المجموعة لمدة 5 سنوات إذا ما قامت بإعادة جدولة دينها العام الخارجي، أما بالنسبة للدول مرتفعة المخاطر فهي تشمل كل دول العالم ما عدا الدول التي أشير إليها في المجموعة السابقة.

حيث اقامت لجنة بازل كذلك بوضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر الأصول: فالوزن الترجيحي يختلف باختلاف الأصل من جهة وكذا باختلاف الملتزم بالأصل أي المدين من جهة أخرى، ومن هنا نجد أن الأصول تتدرج عند حساب معيار كفاية رأس المال من خلال أوزان خمسة وهي: الصفر، 10%، 20%، 50%، 100%.

الجدول رقم (01): الموجودات وأوزانها حسب مقررات اتفاقية بازل 1

الوزن	الموجودات
-------	-----------

¹ Bernard Barthélémy, Gestion des risques, method d'optimisation globale, edition d'organisation, Paris, 2002, p6

الفصل الثاني : تسيير وتحديد مخاطر القروض البنكية وقياسها وفقا لاتفاقية بازل

صفر	أولاً: موجودات لا تحمل مخاطر النقود المطلوبات من الحكومة والبنك المركزي بالعملة المحلية مطلوبات أخرى من دول OECD وبنوكها المركزية مطلوبات معززة بضمانات نقدية أو ضمانات من حكومات OECD
0-50% بحسب تقدير السلطة 20% 20% 20% 20% 50%	ثانياً: موجودات متوسطة المخاطر مطلوبات من مؤسسات القطاع العام المحلية والقروض المضمونة من قبلها (باستثناء الحكومة المركزية) مطلوبات من مصارف مرخصة في دول OECD او قروض مضمونة من قبلها المطلوبات من مصارف التنمية الدولية والإقليمية مطلوبات من مؤسسات القطاع العام لحكومات OECD او قروض مضمونة من قبلها مطلوبات أو قروض مضمونة من مصارف خارج دول OECD وبقي على استحقاقها أقل من سنة قروض تم تسنيدها بالكامل لعقارات لأغراض السكن والتأجير
100%	ثالثاً: موجودات عالية المخاطر مطلوبات من القطاع الخاص مطلوبات من مصارف خارج دول OECD وبقي على استحقاقها أكثر من سنة مطلوبات من الحكومات المركزية لدول غير OECD (ما لم تكن بالعملة المحلية) مطلوبات من شركات تابعة للقطاع العام الموجودات الثابتة مثل المباني والآلات العقارات والاستثمارات الأخرى الأدوات الرأسمالية الصادرة من قبل مصارف أخرى الموجودات الأخرى

المصدر : مفتاح صالح ، رجال فاطمة ، مرجع سابق، ص 4

1. مكونات رأس المال حسب معيار بازل 1: تم تقسيم رأس المال إلى مجموعتين أو شريحتين:

الفصل الثاني : تسيير وتحديد مخاطر القروض البنكية وقياسها وفقا لاتفاقية بازل

- **رأس المال الأساسي:** ويمثل الشريحة الأولى ويشمل العديد من العناصر هي: حقوق المساهمين (رأس المال المدفوع) والاحتياطيات المعلنة (الاحتياطيات العامة والاحتياطيات القانونية والأرباح غير الموزعة أو المحتجزة).
 - **رأس المال المساند:** ويمثل الشريحة الثانية وتشمل العناصر التالية: احتياطيات إعادة تقييم الموجودات والمخصصات العامة والاحتياطيات غير المعلنة وأدوات رأس المال الهجينة (دين + حق ملكية) والديون طويلة الأجل من الدرجة الثانية.
- وتشترط توصيات لجنة بازل أن لا يزيد مبلغ رأس المال المساند عن 100% من مبلغ رأس المال الأساسي.

وهكذا فإن معدل رأس المال حسب مقررات لجنة بازل 1 كما يلي:

$$\text{رأس المال (الشريحة 1 + الشريحة 2)} \leq 8\% \times \text{مجموعة التعهدات والالتزامات بطريقة مرجحة}$$

2. التعديلات التي أدخلت على اتفاقية بازل 1

- في أبريل 1995 م قامت لجنة بازل للإشراف البنكي باقتراح إدخال مخاطر السوق التي تتحملها البنوك، بعد أن كانت الاتفاقية الأولى تعني بمخاطر القروض فقط، وعرضتها كإقتراح للنقاش، ومع تلقي الملاحظات وإدخال التعديلات عليها أصبحت جاهزة للتطبيق في سنة 1998م.
 - إضافة شريحة ثالثة لرأس المال والتي تتمثل في القروض المساندة لأجل سنتين وفقا لمحددات معينة إضافة إلى الشريحتين المعمول بهما من قبل.
- وفق هذا التعديل فإنه عند حساب نسبة رأس المال الإجمالية للبنك يتم إيجاد صلة رقمية بين مخاطر القرض ومخاطر السوق عن طريق ضرب مقياس المخاطرة السوقية في 12.5 ثم إضافة الناتج إلى مجموع الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة والمجموعة لغرض مقابلة مخاطر القرض، وبالتالي سوف يكون بسط الكسر هو مجموع رأس مال البنك من الشريحة الأولى والثانية والذي تم تحديده عام 1988م، بالإضافة إلى عناصر رأس المال من الشريحة الثالثة والتي يمكن استخدامها لمواجهة المخاطر، وبالتالي تصبح إذن العلاقة المعدلة لحساب كفاية رأس المال كما يلي:

$$\text{اجمالي رأس المال (الشريحة 1 + الشريحة 2 + الشريحة 3)} \leq 8\% \times \text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة + مقياس المخاطر السوقية} \times$$

تأثيرات مقررات بازل 1 على النظام البنكي الدولي:

الفصل الثاني : تسيير وتحديد مخاطر القروض البنكية وقياسها وفقا لاتفاقية بازل

منذ بدأ باتفاقية بازل 1 في 1992م، نتج عنها بعض الجوانب الإيجابية وأخرى سلبية، وفي ما يلي سنتناولها بإيجاز على النحو التالي:

1. إيجابيات تطبيق مقررات بازل 1: تتمثل أهم إيجابياتها فيما يلي:
 - دعم واستقرار النظام البنكي الدولي وإزالة التفاوت فيما بين قدرات البنوك على المنافسة وتحقيق نوع من العدالة في هذا المجال، وتنظيم عمليات الرقابة على معايير كفاية رأس المال وجعلها أكثر ارتباطا بالمخاطر التي تتعرض لها أصول البنوك.
 - حث البنوك على أن تكون أكثر حرصا ورشدا في توظيفاتها من خلال الاتجاه إلى التوظيف في أصول ذات اوزان أقل من حيث المخاطرة، والموازنة المستمرة بين حجم الأصول الخطرة ورأس المال المقابل لها، بل ربما تضطر البنوك أيضا إلى تصفية أصولها الخطرة واستبدالها بأصول أقل مخاطرة ، إذا واجهت صعوبة في زيادة عناصر رأس المال لاستيفاء النسبة المطلوبة لمعيار كفاية رأس المال.
 - إتاحة المعلومة حول البنوك مما يساعد العملاء على اتخاذ القرار الأفضل.
 - سهولة التطبيق بما يوفر على البنوك الوقت والجهد، نظرا لاهتمامها فقط بمخاطر القروض.
2. سلبيات مقررات بازل 1: وجهت العديد من الانتقادات للجنة بازل الأولى يتمثل أهمها في:
 - على الرغم من أن المقررات الاصلية لبازل 1 كانت بمثابة خطوة نحو قيام البنوك بالاحتفاظ برؤوس أموال وفقا لحجم المخاطر التي قد تتعرض لها، فإن تعريف المخاطر الذي تضمنته تلك المقررات قد انطوى على تبسيط شديد للمخاطر الفعلية المحيطة بالأصول البنكية، حيث تم التركيز بصفة أساسية على مخاطر القروض التي تتعرض لها البنوك، وعلى الرغم من أخذ مخاطر السوق في الحسبان في التعديل الخاص بعام 1996م، إلا انه لم يتم تناولها بصورة شاملة حيث تم التركيز على مخاطر السوق بالنسبة لبنود محفظة المتاجرة فقط ولم يتناول مخاطر السوق التي يتعرض لها بقية بنود أصول والتزامات البنك، كما لم يتم التعرض لمخاطر التشغيل ومخاطر السيولة التي أصبحت تشكل جانبا أساسيا من المخاطر التي تتعرض لها البنوك في العصر الراهن.
 - أعطى معيار بازل 1 وزعا مميزا لمخاطر مديونيات حكومات وبنوك دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE على حساب غيرها من حكومات وبنوك باقي دول العالم، حيث خصص وزن مخاطر منخفض لدول OCDE، على الرغم من أن بعض الدول الأعضاء في

الفصل الثاني : تسيير وتحديد مخاطر القروض البنكية وقياسها وفقا لاتفاقية بازل

هذه المنظمة تعاني من مشاكل اقتصادية قد تفوق دول العالم الأخرى غير الأعضاء بها مثل تركيا واليونان.

- لم توافق مقررات اتفاقية بازل 1 تطورات غدارة المخاطر والابتكارات المالية.
- تشجع اتفاقية بازل 1 البنوك على امتلاك الأصول السائلة وشبه السائلة ذات درجة المخاطرة المنخفضة وإحجامها عن الاستثمار في المشروعات الضخمة (مشروعات صناعية، مشروعات البنية الأساسية، الاستثمارات التكنولوجية)، ذات درجة المخاطرة المرتفعة، مما يتعارض مع تحقيق التنمية في الدول النامية بصفة خاصة، حيث تعد البنوك أحد الدعامات الأساسية لتمويل قيام هذه المشروعات.
- اشتداد درجة المنافسة التي تواجهها البنوك من المؤسسات غير البنكية التي دخلت مجال العمل البنكي مثل شركات التأمين وصناديق الاستثمار ، ولا تخضع بدورها لمتطلبات معيار كفاية رأس المال، فضلا عن التكلفة الإضافية التي تقع على المنشآت البنكية والتي تتحملها في سبيل استيفاء متطلبات المعيار، مما يجعلها في موقف تنافسي أضعف من المنشآت غير البنكية التي تؤدي خدمات مماثلة.

المطلب الثاني: اتجاهات بازل 2:

من خلال هذا الفرع سنتعرف على مقررات لجنة بازل 2، وأهم إيجابيات وسلبيات تطبيقها.¹

أولا: مقررات اتفاقية بازل 2 :

رغم الإيجابيات التي أنجرت عن اتفاقية بازل 1، إلا انه لها نقائص استوجب إعادة النظر فيها على مراحل وذلك منذ 1999م وإلى غاية 2006م، حيث بدأ تطبيق اتفاقية بازل 2 مع بداية 2007م، وقد جاءت هذه الاتفاقية بنظرة أشمل وأدق لمخاطر البنوك، كما دعمت رأس مالها بعناصر جديدة، وكما أشرنا سابقا فلقد غطت اتفاق بازل 1 نوعين من المخاطر هما مخاطر القروض ومخاطر السوق، في حين غطت اتفاقية بازل 2 بالإضافة إلى المخاطر السابقة مخاطر التشغيل، مع اختلاف أساليب قياس مخاطر القروض في بازل 2 عن بازل 1.

¹ مفتاح الصالح، رحال فاطمة ، مرجع سبق ذكره، ص 7-8

الفصل الثاني : تسيير وتحديد مخاطر القروض البنكية وقياسها وفقا لاتفاقية بازل

يهدف اتفاق بازل 2 إلى بناء أساس صلب للتنظيم والرقابة على كفاية رأس المال وتبني الشفافية والإفصاح في السوق ولتحسين إضافي في أساليب إدارة المخاطر وبالتالي إلى الاستقرار المالي، حيث تم بناءه على الأساس الذي أرساه الاتفاق الأول لحساب متطلبات كفاية رأس المال مع جعل المعايير أكثر حساسية للمخاطر، وذلك من خلال إدخال تعديلات جوهرية على آلية احتساب الموجودات المرجحة وبخاصة بما يتعلق بمخاطر القرض بحيث تأخذ بالاعتبار اختلاف درجة المخاطرة بين عميل وآخر، وكذلك أضاف موضوع المخاطر التشغيلية والتحوط مقابلها، والعمل على دمج متطلبات كفاية رأس المال وعمليات الرقابة البنكية والانضباط في السوق (الشفافية حول رأس المال وإدارة المخاطر) لتتكامل وتسهم في تطوير أساليب إدارة المخاطر وتعزيز الحوكمة.¹

ثانيا: معيار كفاية رأس المال وفقا لمقررات بازل 2:

لقد أدى إضافة التشغيل إلى تغيير مقام نسبة كفاية رأس المال وعليه يتم احتساب معدل كفاية رأس المال طبقا للمقررات الجديدة من خلال المعادلة التالية:

$$\frac{\text{رأس المال}}{\text{المخاطر التشغيلية + مخاطر السوق + مخاطر القرض}} = (Tier1 = \min 4\%; Total = \min 8\%)$$

وقد ركزت مقررات بازل 2 على ثلاثة أركان (دعائم) أساسية موضحة بالتفصيل في الجدول التالي:

جدول رقم (02): الدعائم الأساسية لمقررات اتفاقية بازل 2

الدعامة الاولى	الدعامة الثانية	الدعامة الثالثة
متطلبات الحد الأدنى:	عمليات المراجعة الداخلية:	انضباط السوق:

¹ نصر عبد الكريم، مصطفى أبو صلاح، ورقة عمل بعنوان المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل 2، دراسة لطبيعتها وسبل إدارتها في حالة البنوك العاملة في فلسطين، مقدمة في المؤتمر العلمي السنوي الخامس، جامعة فيلادلفيا الأردنية، المنعقدة في الفترة 4 و 5 جويلية 2005، ماي 2007،

الفصل الثاني : تسيير وتحديد مخاطر القروض البنكية وقياسها وفقا لاتفاقية بازل

- يعمل انضباط السوق على تشجيع سلامة المصارف وكغايتها من خلال التأكيد على تعزيز الشفافية. - هناك إفصاح أساسي وإفصاح مكمل لجعل انضباط السوق أكثر فعالية ويشمل الإفصاح أربعة نواحي رئيسية، وهي : نطاق التطبيق، وتكوين رأس المال، وعمليات تقييم وإدارة المخاطر ، بالإضافة إلى كفاية رأس المال.	أربعة مبادئ رئيسية: - يتوجب على المصارف امتلاك أساليب لتقييم الكفاءة الكلية لرأس المال وفقا لحجم المخاطر وأن تتطلب أيضا استراتيجية للمحافظة على مستويات رأس المال المطلوبة. - يتوجب على الجهة الرقابية مراجعة أساليب تقييم كفاية رأس المال لدى المصارف الخاضعة لها، واتخاذ الإجراءات المناسبة عند قناعتها بعدم كفاية رأس المال الموجود. - يتعين على الجهة الرقابية أن تتوقع احتفاظ المصارف بزيادة في رأس المال عن الحد الأدنى المطلوب، وأن تمتلك هذه الجهة القدرة على إلزامهم بذلك. - يتعين على الجهة الرقابية التدخل، في وقت مبكر لمنع انخفاض أو تراجع رأس المال عن المستوى المطلوب، واتخاذ إجراءات سريعة في حال عدم المحافظة على هذا المستوى. - هناك اهتمام في عمليات المراجعة الرقابية بصورة رئيسية، بمخاطر التركيز ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر الرهونات	- لا تغيير في المعدل المتمثل 8% وكذلك لا تغيير جوهري في احتساب متطلبات رأس المال تجاه مخاطر السوق. - تغيير كبير في أساليب احتساب المتطلبات تجاه المخاطر الائتمانية ، كما تم إضافة متطلبات تجاه المخاطر التشغيلية. - بالنسبة لمخاطر القروض ، هناك ثلاثة أساليب مختلفة لاحتساب الحد الأدنى وهو الأسلوب المعياري وأسلوب التقييم الداخلي الأساسي وأسلوب التقييم الداخلي المتقدم. - وهناك حوافز للمصارف لاستخدام أساليب التقييم الداخلي، غلا أن ذلك يتطلب الحد الأدنى لرأس المال، وهي أسلوب المؤشر الأساسي، والأسلوب المعياري، وأسلوب القياس المتقدمة، ويتم الاختيار وفقا لشروط ومعايير معينة.
--	---	---

المصدر: مفتاح الصالح، رجال فاطمة، مرجع سابق، ص8

ثالثا: انعكاسات مقررات بازل 2 على النظام البنكي:

1. إيجابيات مقررات بازل 2: تتمثل اهم الانعكاسات الإيجابية لهذه الاتفاقية في: ¹

- ضمان سلامة البنوك ومنه الحفاظ على استقرار النظام البنكي والمالي.
 - ضمان المنافسة العادلة ما بين البنوك عن طري توفير تشريعات وأنظمة متكافئة مابين مختلف البلدان التي تنشط فيها.
 - إلغاء التمييز ما بين الدول واقتصارها فقط على المخاطر التي تحملها.
 - إمكانية الاستفادة من تخفيض رأس المال للبنوك التي تطبق طرق التقييم الداخلي.
 - توسيع قاعدة المخاطر والأخذ في الحسبان بعض الأدوات المستحدثة للتقليل منها.
- 2. سلبيات مقررات بازل 2:** تتمثل نقائص هذه الاتفاقية في:

- تتواكب مع البنوك الكبيرة والتي لديها خبرات وتقنيات تمكنها من تطبيقها.
 - تعتبر تحد حقيقي للبنوك التي تتواجد في العالم المختلف، نظرا لعدم توفر البيئة المناسبة لتطبيقها.
 - غير إلزامية التطبيق مما يحد من مفعولها.
 - لم تعط تصنيف إقراضي لبعض ممارسات البنوك، مما يضاعف من تكاليف التمويل لديها.
 - احتجاز نسب أكبر من الأرباح لتكوين مخصصات يؤدي إلى تراجع ربحية البنوك.
 - لم تراع الحالات الخاصة لبعض أنشطة البنوك، ونخص بالذكر البنوك الإسلامية.
 - فشل مقررات بازل 2 في حماية البنوك من الضغوط الائتمانية التي تعرضت لها بسبب الأزمة المالية العالمية 2008، الأمر الذي جعل بعض الاقتصاديين يشكون في الافتراضات الضمنية التي يقوم عليها إطار بازل 2.
- رغم سلبيات هذه الاتفاقية وصعوبة تطبيقها، إلا أن أغلب البنوك، مهما كان نوعها، سعت لتطبيقها والالتزام بها بما فيما البنوك الإسلامية.

المطلب الثالث: اتجاهات اتفاقية بازل 3:

جاءت اتفاقية بازل الثالثة تكميلا للنقائص التي وردت في اتفاقية بازل الثانية وتعديلها.

أولا: مقررات اتفاقية بازل 3:

تطمح اتفاقية بازل الثالثة الجديدة التي طورتها لجنة بازل للرقابة البنكية إلى تعزيز صلابة الأنظمة البنكية من خلال معالجة العديد من العيوب التي كشفت الأزمة المالية العالمية النقاب عنها، حيث تطرح معايير جديدة لرأس المال والمديونية والسيولة لتقوية قدرة القطاع البنكي في التعامل مع

¹ مفتاح الصالح، رجال فاطمة، مرجع السابق، ص 9

الفصل الثاني : تسيير وتحديد مخاطر القروض البنكية وقياسها وفقا لاتفاقية بازل

الضغوط الاقتصادية والمالية وتحسن إدارة المخاطر وزيادة الشفافية وستكون مساهمتها كبيرة في الاستقرار المالي والنمو على المدى الطويل.¹

ثانيا: الإصلاحات الواردة في اتفاقية بازل 3: تمحورت أهم الإصلاحات التي جاءت بها اتفاقية بازل الثالثة في النقاط التالية:²

- إلزام البنوك بالاحتفاظ بقدر من رأس المال الممتاز يعرف "برأس المال الأساسي" وهو من المستوى الأول ويتألف من رأس المال المدفوع والأرباح المحتفظ بها ويعادل 4.5% على الأقل من أصولها التي تكتنفها المخاطر بزيادة عن النسبة الحالية والمقدرة بـ 2% وفق اتفاقية بازل 2.
- تكوين احتياطي جديد منفصل يتألف من أسهم عادية ويعادل 2.5% من الأصول، أي ان البنوك يجب ان تزيد كمية رأس المال الممتاز الذي تحتفظ به لمواجهة الصدمات المستقبلية إلى ثلاث أضعاف ليبلغ نسبة 7% ، وفي حالة انخفاض نسبة الأموال الاحتياطية عن 7% يمكن للسلطات المالية أن تفرض قيودا على توزيع البنوك للأرباح على المساهمين أو منح المكافآت المالية لموظفيهم، ورغم الصرامة في المعايير الجديدة إلا أن المدة الزمنية لتطبيق هذه المعايير والتي قد تصل إلى عام 2019م جعلت البنوك تتنفس الصعداء.
- وبموجب الاتفاقية الجديدة ستحتفظ البنوك بنوع من الاحتياطي لمواجهة الآثار السلبية المترتبة على حركة الدورة الاقتصادية بنسبة تتراوح بين 0 و 25% من رأس المال الأساسي (حقوق المساهمين)، مع توافر حد ادنى من مصادر التمويل المستقرة لدى البنوك وذلك لضمان عدم تأثرها بأداء دورها في منح الفروض والاستثمار جنبا إلى جنب، مع توافر نسبة محددة من السيولة لضمان قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها تجاه العملاء.
- رفع معدل المستوى الأول من رأس المال الإجمالي الحالي من 4% إلى 6% وعدم احتساب الشريحة الثالثة لكفاية رأس المال، ومن المفترض أن يبدأ العمل تدريجيا بهذه الإجراءات اعتبارا من يناير 2013 وصولا إلى بداية العمل بها عام 2015م تنفيذها بشكل نهائي عام 2019م.
- تشمل هذه الحزمة من الإصلاحات أيضا اعتماد مقاييس جديدة بخصوص السيولة لا زلت تستوجب الحصول على الموافقة من طرف قادة دول مجموعة العشرين ، حيث سيتعين على البنوك تقديم أدوات أكبر للسيولة ، مكونة بشكل أساسي من أصول عالية السيولة مثل السندات الحكومية.

¹ مجلة إضاءات مالية، نشرة توعية يصدرها معهد الدراسات المصرفية ، الكويت، ديسمبر 2012، السلسلة الخامسة، العدد5، ص1

² المرجع السابق، ص3

ثانيا: محاور اتفاقية بازل 3: تتكون اتفاقية بازل 3 من خمسة محاور هي:

1. ينص المحور الأول للاتفاقية الجديدة على تحسين نوعية وبنية وشفافية رأس مال البنوك، وتجعل مفهوم رأس المال الأساسي (Tier one) مقتصرًا على رأس المال المكتتب به والأرباح غير الموزعة من جهة مضافا إليها أدوات رأس المال غير المشروطة بعوائد وغير المقيدة بتاريخ استحقاق، أي الأدوات القادرة على استيعاب الخسائر فور حدوثها. اما رأس المال المساند (Tier two) فقد يقتصر بدوره على أدوات رأس المال المقيدة لخمس سنوات على الأقل والقابلة لتحمل الخسائر قبل الودائع أو قبل أية مطلوبات للغير على البنك، وأسقطت بازل 3 الكل ما عدا ذلك من مكونات رأس المال التي كانت مقبولة عملا بالاتفاقات السابقة.
2. تشدد مقترحات لجنة بازل في المحور الثاني على تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة والناشئة عن العمليات في المشتقات وتمويل سندات الدين من خلال فرض متطلبات رأس مال إضافية للمخاطر المذكورة، وكذلك لتغطية الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية على ضوء تقلبات أسعارها في السوق.
3. تدخل لجنة بازل في المحور الثالث نسبة جديدة هي نسبة الرفع المالي (leverage Ratio) وهي تهدف لوضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام البنكي وهي نسبة بسيطة ، كما ان المخاطر التي لا تستند إلى نسبة الرفع المالي من متطلبات رأس المال على أساس المخاطر، وهي تقدم ضمانات إضافية في وجه نماذج المخاطر ومعايير الخطأ، وتعمل كمعيار إضافي موثوق لمتطلبات المخاطر الرئيسية.
4. يهدف المحور الرابع إلى المسؤول دون إتباع البنوك سياسات إقراض مواكبة أكثر مما يجب فتزيد التمويل المفرط للأنشطة الاقتصادية في مرحلة النمو والازدهار، وتمتنع أيام الركود عن الإقراض فتعمق الركود الاقتصادي وتطيل مداه الزمني.
5. يعود المحور الخامس لمسألة السيولة، والتي تبين أثناء الأزمة العالمية الأخيرة مدى أهميتها لعمل النظام المالي والأسواق بكاملها، ومن الواضح أن لجنة بازل ترغب في بلورة معيار عالمي للسيولة، وتقترح اعتماد نسبتين، الأولى هي نسبة تغطية السيولة (LCR) والتي تتطلب من البنوك الاحتفاظ بأصول ذات درجة سيولة عالية لتغطية التدفق النقدي لديها حتى 30 يوما، أما النسبة الثانية (NSFR) فهي لقياس السيولة المتوسطة وطويلة الأمد، والهدف ان يتوفر للبنوك مصادر تمويل مستقرة لأنشطتها.

المبحث الثالث: السياسة الوقائية واسلوب معالجة مخاطر القروض البنكية وطرق
تحديد

المطلب الاول: السياسة الوقائية واسلوب معالجة مخاطر القروض البنكية.

تسعى البنوك الى التصدي الى المخاطر بصفة عامة ومخاطر القروض بصفة خاصة، من خلال التنبؤ بها قبل وقوعها وذلك باتباع سياسات قنية منها، او معالجتها والتخفيف من حدتها من خلال في حال وقوعها .

الفرع الاول: السياسة الوقائية من مخاطر القروض البنكية

من البديهي ان البنك لا يستطيع الغاء هذه المخاطر بصفة تامة، فينبغي عليه السعي الى تقليلها قدر المستطاع الى ادنى حد ممكن، وهذا من خلال الاجراءات التالية: ¹

1- الاستعلام الائتماني: يعد جهاز الاستعلامات الائتمانية اداة فعالة للحصول على المعرفة الصادقة والصحيحة والمتعمقة والتفصيلية والشاملة والكاملة حول كل ما يؤثر على نشاط الإقراض، ولك من خلال البحث والتحري والاستقصاء عن كمية ونوعية المعلومات المطلوبة من الباحث الائتماني، بما يمكن من الاجابة عن استفساراته ومسايرة نشاط الإقراض للبنك في كامل مراحله وذلك قبل واثناء وبعد منح القرض .

و من اهم مصادر الحصول على المعلومات نجد: ²

- اجراء مقابلة مع طالب القرض: ان اجراء مقابلة شخصية مع العميل للبنك جانب كبير عن شخصيته وسمعته ومدى صدقه في المعلومات المقدمة عن وضعية المؤسسة ونشاطها ومركزها التنافسي وخططها المستقبلية كما تكشف عن ماضي المؤسسة وتعاملاتها المالية وهو ما يساعد مسؤول الادارة القرض على تقييم ومعرفة حجم المخاطر التي قد تواجه القرض الممنوح

- المصادر الداخلية من البنك: يعد التنظيم الداخلي للبنك من المصادر الهامة في قرار منح القرض خصوصا اذا طالب القرض ممن سبق لهم التعامل مع البنك وتحدد مصادر المعلومات الداخلية من خلال:

- الحسابات المصرفية للعميل التي تكشف عن وضعية اذا ما كان دائنا او مدينا والتي تحدد طبيعة علاقته العملية مع البنك .

¹ كمال رزيق، مداخلة بعنوان تقييم تجربة البنوك الاسلامية بالجزائر في ادارة المخاطر الائتمانية، مقدمة ضمن ملتقى الخروط للمنتجات المالية الاسلامية حول التحوط وادارة المخاطر في المؤسسات المالية الاسلامية، نسخة الرابعة 5-6 افريل 2012، ص10

² خضراوي نعيمة، ادارة المخاطر البنكية دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والبنوك الاسلامية، حالة بنك الفلاح والنمية الريفية وبنك البركة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود والتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2009/2008، ص ص 30.31

الفصل الثاني : تسيير وتحديد مخاطر القروض البنكية وقياسها وفقا لاتفاقية بازل

- الوضعية المالية للعميل وسجل الشيكات المسحوبة عليه .
 - التزام العميل بشروط العقد وكفائته في سداد التزاماته حسب تواريخ الاستحقاق المتفق عليها
- المصادر الخارجية للمعلومات: تساعد الاقسام الخارجية المتمثلة في البنوك الاخرى والوردين ونشرات دائرة الاحصاءات العامة والغرف التجارية والغرف الرسمية ومحاكم على تزويد ادارة القرص بالمعلومات عن المقترضين ، كما ان مبادلة المعلومات بين البنوك عن المدينين من شأنه ان يساعد على تقييم حجم المخاطر.
- تحليل القوام المالية: هي من اهم مصادر الحصول على المعلومات في ادارة القرص تهتم بتحليل قوائم السنوات الماضية للمؤسسة ، و اعداد القوائم المستقبلية وتحليلها والوقوف على الميزانية النقدية التقديرية، التي تكشف الوضعية المالية للمؤسسة في تاريخ معين وهو ما يزود ادارة القرص بمعلومات عن المركز المالي للمقترض ومدى قدرته على توليد تدفقات نقدية تكفل سداد قيمة القرص مع الفوائد.
- 2- التنبؤ بمخاطر القرص: يجب استعمال البيانات والمعلومات المتحصل عليها في استعلام في عملية التنبؤ بمخاطر القرص، أي التنبؤ باحتمال التعرض الى التعثر الائتماني مستقبلا، الذي يجعل البنك في صورة أقرب الى كل جوهري سلبي او ايجابي عن وضع العميل وتمكينه من اتخاذ القرار المناسب.
- 3- المتابعة الاقراضية: مهما بلغت درجة الجدارة الائتمانية للعميل ومهما قلت قيمة مبلغ الاقراض الذي يحصل عليه فانه يظل دائما مع معرضا الى مخاطر مستقبلية قد تعيق قدرته على الوفاء بديونه مما يدفع بالبنوك الى المتابعة الدقيقة والشاملة والمستمرة على طول فترة القرص بما يحفظ الاداء الائتماني ويحميه من أي انحراف في عملية استرداد مبلغ القرص.
- 4- تغطية مخاطر القرص: ينبغي على البنك ان يغطي مخاطر القرص وذلك من خلال طلب الضمان من العميل، والذي يعتبر كخط دفاع اخير لحالات الطوارئ الغير منتظمة ولي مجابهة التي تحيط بها درجة عالية من عدم التأكد.
- 5- طلب الضمانات الملائمة: تقاديا للمخاطر المحتملة تلجئ ادارة القرص الى تقويم قيمة القرص وعلى اساسه او ما يزيد عنه يتم تحديد الضمان المناسب: وتعد من اهم وانجح الاجراءات الوقائية لمواجهة خطر عدم السداد الناشئ على العميل حيث يسمح هذا الاجراء بتعويض البنك واستعادة التمويل المقدم وعادة ما يركز البنك على نوعين من الضمانات:¹

¹ مفتاح الصالح، معارفي فريدة، المخاطر الائتمانية تحليلها -قياسها -ادارتها والحد منها، مداخلة مقدمة الى مؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع ادارة المخاطر الاقتصاد والمعرفة -كلية العلوم الاقتصادية والادارية -جامعة الزيتونة -الاردن، يومي 16-18 افريل 2007، ص 11.12

الفصل الثاني : تسيير وتحديد مخاطر القروض البنكية وقياسها وفقا لاتفاقية بازل

اولا: الضمانات الشخصية هي تعهد والتزام شخصي من طرف المقترض تكفل سداد قيمة القرض والفوائد وبذلك فهي تعبر عن الامان في تغطية القرض وتضم:

- الكفالات: الكفالة هي عقد يتكفل بمقتضى شخص يسمى الكفيل يتعهد للدائن ان يفي بها لهذا الالتزام إذا لم يفي الدائن نفسه.
- الضمان الاحتياطي: هو التزام مكتوب من طرف شخص معين يتعهد بموجبه على تسديد مبلغ ورقة تجارية او جزء منه في حالة عدم قدرة أحد الموقعين على التسديد.
- تامين الاعتماد: هو شكل من اشكال الضمانات الشخصية الذي ينطوي على ضمان تقدمه مؤسسة التامين لحساب المستفيد لتغطية خطر عدم السداد وكون ان تغطية القرض احتماليا ذلك مما يجعله موضع تامين.

ثانيا: الضمانات الحقيقية: تركز هذه الضمانات على الشيء المقدم موضوع الضمان من السلع والتجهيزات والعقارات، وتقدم هذه الضمانات على سبيل الرهن وليس على سبيل تحويل الملكي وذلك لضمان استرداد القرض وتأخذ شكل الرهن العقاري، الرهن الحيازي، الامتياز، وعموما يتعين على البنك عند تحديد الضمان ان يأخذ في الاعتبار:

- ألا تكون قيمة الضمان ذات ثقل كبير خلال فترة القرض
- كفاية الضمانات لتغطية القرض مع الفوائد والعمولات الأخرى.
- الحد من التركيز الافتراضي: يقصد بالتركز الافتراضي توجيه القرض الى عميل واحد نظرا لضخامة مركزه والامتناع عن تقديمه لعملاء اخرين وهو ما يشكل مخاطر تعيين الحد والتقليل منها من خلال:
- تفرض بعض الدول حدودا للتسهيلات الائتمانية للعميل الواحد تتراوح ما بين 10% - 25% من رأس المال الموضوع ويتعين الاهتمام بالمتابعة لأي تركيز في مخاطر القروض لأي نشاط اقتصادي او منطقة جغرافية مع المتابعة الدورية.
- طلب الضمانات عند تقدير حجم المخاطر هي من الامور الاساسية لان الضمانات الحقيقية لا يتم التوصل اليها الا بعد تحصيل تلك القيمة
- كفاية رأسمال البنوك التجارية باعتباره النظام الوقائي المتفق عليه دوليا - لجنة بازل للملاءة البنكية ويتطلب في كفاية راس المال حساب سليم وكافي للمخصصات بما يكفي جودة الاصول القائمة.
- الكفاءة في اعداد سياسة الاقراض: بهدف وصول الى سياسة اقراض سليمة وتجنب مخاطر التعثر على ادارة البنك يتطلب تكثيف تدريب كوادر اقراض باستمرار لرفع مستواهم وكفاءتهم

الفصل الثاني : تسيير وتحديد مخاطر القروض البنكية وقياسها وفقا لاتفاقية بازل

وهو ما يساعد على وضع اهداف وخطط سليمة وتحديد مستوى المخاطر المحتملة وتسييرها وفق معايير ومقاييس نظامية.

ويمكن تلخيص اهم الاساليب التي تساهم في الوقاية من مخاطر القروض البنكية ومواجهتها في النقاط التالية:¹

- تقديم ضمانات عينية.
- تقديم كفيل مليء ماليا وذو سمعة جيدة.
- وضع شروط (قيود) على القدرة المقترض في اتخاذ بعض القرارات التي يرى البنك انها قد تؤثر على قدرة العميل على رد القرض الذي تم منحه.
- شرط السداد المعجل للتسهيلات في حالة ارتباك اداء المقترض مستقبلا.
- اشتراط السداد الجزئي (شهري، ربع او نصف سنوي) لتخفيف مخاطر عدم سداد.
- طلب المشاركة بنوك اخرى في تقديم القرض المطلوب.

الفرع الثاني: أسلوب معالجة مخاطر القروض البنكية

رغم كل الاحتياجات لكن يمكن ان يقع البنك في حالة استرداد القرض، فيقوم البنك بمحاولة القضاء على اسباب ضعف العميل وتثبيت عوامل القوة والعمل على تجاوز الازمة التي يمر بها العميل وتمكينه من سداد التزاماته في المستقبل، لكن في حالة الاسترداد يلجأ البنك الى القضاء والطرق القانونية لاسترجاع أمواله.²

المطلب الثاني: وسائل الحد من مخاطر القروض البنكية

1. وسائل الحد من مخاطر القروض:

مخاطر الائتمان كثيرة ومتعددة، فلا يكاد يخلو أي قرض من نسبة معينة من المخاطر مهما كانت بسيطة. وتتبع البنوك عادة العديد من الوسائل للتخفيف من المخاطر الائتمانية ومن اهمها:

أولاً: دراسة عناصر منح الائتمان:³

تقوم عملية دراسة عناصر منح الائتمان على تقييم قدرة المقترض على تسديد أصل القرض وفوائده إلى البنك في وقته المحدد حسب الاتفاق، ويعتبر تقييم هذه القدرات من اهم الخطوات التي ينبغي

¹ أحد غنيم، صناعة قرارات الائتمان والتمويل في إطار الاستراتيجية الشاملة للبنك ' الاسكندرية، بور سعيد 2002، ص76.

² كمال رزيق، مداخلة بعنوان تقييم تجربة البنوك الاسلامية بالجزائر في ادارة المخاطر الائتمانية، مرجع سبق ذكره، ص 10.

³ برايان كويل، تحديد مخاطر الائتمان، مرجع سبق ذكره، ص 261

الفصل الثاني : تسيير وتحديد مخاطر القروض البنكية وقياسها وفقا لاتفاقية بازل

أن يتبعها مسؤول الائتمان لأنها الأساس الذي يعتمد عليه في تقييم القدرة على السداد، وهناك خمسة عناصر لمنح الائتمان تسمى (s '5C) وذلك لأنها كلها تبدأ بحرف C باللغة الانجليزية.

• الشخصية: Char acté

هذا العنصر يتعلق برغبة العميل القوية في السداد حتى اثناء الأزمات وفي أوقات الكساد، هذه الرغبة تعتمد طبعا على التنشئة الاجتماعية للشخص وما يتمتع به من أخلاقيات وصفات الأمانة والشرف والعدالة. مسؤول الائتمان يدرس سلوكيات المقترض ومدى احترامه لتوقيعه والتزامه بتعهداته. إن التركيز على دراسة هذا العنصر يبدو أكثر أهمية في ظروف الكساد وفي حالة الشركات والمؤسسات الصغيرة الحجم، لأن العامل الشخصي هنا له تأثير أكبر على مجريات الأمور.

• المقدرة: Capacité

يقد بالمقدرة هنا مدى قدرة العميل على إدارة الشركة أو المؤسسة بكفاءة وفعالية وتعتبر مؤهلات العميل وخبراته مؤشرا رئيسيا على مدى توفر هذا العنصر لديه. كما يتناول هذا المفهوم أيضا القدرة من ناحية قانونية على الاقتراض، حيث يفرض توفر الأهلية الكاملة فيمن يوقع عقد الاقتراض فلا يكون قاصرا أو غير مؤهل قانونيا للتوقيع، اما في حالة الشركات فينبغي أن يتأكد المسؤول عن الائتمان من أن الشركاء المتضامنون أو الأشخاص المخولون بالتوقيع هم الذي قاموا فعلا بالتوقيع وبكامل عددهم. وهنا ينبغي على مسؤول الائتمان أن يطلع على عقد تأسيس الشركة والنظام الداخلي ونماذج توافيق المخولين بإجراء المعاملات بهذا الخصوص.

ويول محمد سويلم بأن مقدرة الفرد تتمثل في طاقته، طموحاته، تعليمه، خبراته، مقدرة الادارية، وسلامة تقديره للأمور، وعادة ما ينظر البنك إلى الاحتمالات المستقبلية لدخل طالب القرض ومن كفايته في سداد الالتزامات.

• رأس المال: Capital

لرأس المال دور أساسي في حماية الدائنين من تعرضهم لخسائر جسيمة، فهو يعتبر العنصر الواقى من وصول الخسائر إلى حقوق الدائنين. ومن خلال دراسة هذا العنصر ينبغي التركيز على تحليل نسبة المديونية تحليل الأموال الذاتية والأموال المقترضة والتأكد من عدم تخطي نسبة المديونية للمعايير المعروفة في الصناعة، فإذا كان رأس المال يتمتع بالملاءة فإن ذلك يشجع إدارة البنك على اتخاذ إيجابي بمنح الائتمان للعميل.

• الضمانات: Collatéral¹

تعتبر الضمانات نوع من الحماية أو التامين للبنك من مخاطر التوقف عن السداد. ولا ينبغي إطلاقا اعتبار الضمانات المصدر الرئيسي للاطمئنان ودرء مخاطر الائتمان كما سبق أن بينا، فهي تعتبر ضمانات تكميلية استكمالا لعناصر الثقة المتوفرة أصلا. إلا أنه يمكن اعتبارها مصدرا رئيسيا للاطمئنان ودرء مخاطر الائتمان فقط في حالة كونها ودائع مقيدة لتغطية قرض معين.

وينبغي أن ينظر البنك إلى ضرورة أن تتوفر في الضمانات التي يقبل بها صفات محددة مثل سهولة التسجيل والتصرف والبيع وإمكانية التخزين بدون تكلفة عالية. بالإضافة إلى ذلك يفترض أن يقوم البنك بطريقة أو بأخرى بمتابعة ومراقبة التطورات التي تحدث على الأصل موضوع الضمان سواء من حيث الكمية الموجودة أو تذبذب أسعار البيع أو تاريخ انتهاء الصلاحية.

• الظروف (الاقتصادية): (Economical) Conditions

لا شك ان وجود أجواء ازدهار اقتصادي في قطاع معين او بلد معين يدفع بالبنوك إلى اتخاذ سياسة تسليف مفتوحة، او اتباع بعض المرونة في شروط الإقراض إيمانا بأن العمل في أسواق نشطة تعزز من الربحية والملاءة.

و بناءا على ذلك فإنه ينبغي أن يقوم محلل الائتمان في البنك بدراسة الأحوال الاقتصادية والمالية المستقبلية ومدى تأثيرها على اوضاع المقرض، ويتضمن هذا العنصر ايضا قيام محلل الائتمان بدراسة ظروف المنافسة في السوق ومدى تأثيرها على الأوضاع المالية للمقرض من حيث حجم المبيعات القدرة على تحقيق الإيرادات.

ثانيا: الاستفسار عن سمعة العميل:

هناك الكثير من المصادر التي يمكن لمسؤولي البنك اللجوء إليها للاستفسار عن سمعة العميل بهدف الوصول إلى قناعة تامة بأن العميل لديه النية السليمة للسداد. ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام رئيسية:

1/ المصادر الداخلية: تشمل هذه المصادر أقسام البنك الداخلية وذلك في حالة كون الطالب للقرض عميل للبنك، إذ تقوم دائرة التسهيلات المصرفية بالاتصال مثلا بقسم الاعتمادات المستندية للاستفسار عن طالب القرض فيما إذا سبق وفتح اعتماد مستندي وهل قام بسداد التزامه بدون تأخير. وكذلك يتم

^{1 1} برايان كويل، تحديد مخاطر الائتمان، مرجع سبق ذكره، ص 262

الفصل الثاني : تسيير وتحديد مخاطر القروض البنكية وقياسها وفقا لاتفاقية بازل

الاتصال بقسم الحسابات الجارية للاستفسار عن عدة امور منها حركة مسحوباته وإيداعاته والشيكات المرتجعة بسبب عدم كفاية الرصيد. وكذلك فإن دائرة التسهيلات الائتمانية ترجع على ملفاتها وتقوم بدراسة ملف طالب القرض فيما لو سبق وتم منحه تسهيلات ائتمانية في الماضي، وكيف كانت مدفوعاته، وهل كان يتأخر في سداد التزاماته.¹

2/ البنك المركزي والبنوك الأخرى: إن من مصلحة البنوك أن تقوم بتبادل المعلومات عن طالبي القروض فيما بينها وخاصة عن أولئك الذين لديهم حسابات في أكثر من بنك. وإجمالا فليس هنالك خوف من قيام أي بنك باستغلال المعلومات المعطاة له عن عميل معين من بنك آخر، لأن ذلك خارج عن أعراف التعامل بين البنوك في هذا الخصوص.

3/ المقابلات الشخصية مع طالب القرض: قد لا تكفي المعلومات الموجودة في نموذج طلب القرض المعبأ من قبل طالب القرض لإعطاء صورة واضحة وكاملة عن العميل، فيقوم مسؤولو الائتمان بترتيب مقابلات شخصية معه، وبالتالي تأتي هذه المقابلات لتكتشف ما لم يتم ملاحظته من خلال نموذج طلب القرض، أما إذا كان طالب القرض معروفا جيدا للبنك فلا داعي لمثل هذا الإجراء.

ومن خلال المقابلات الشخصية قد نستطيع أن نكشف مبالغة أو عدم دقة العميل في إعطاء المعلومات عن أي مجال من المجالات. وكذلك فإنه من الممكن الاستفسار عن جدول التسديد بالإضافة إلى طبيعة عمل المؤسسة أو الشركة طالبة القرض وماهية منتجاتها وحصتها في السوق وأوضاع المنافسة والتغيرات المحتملة في مجال الصناعة.

ثالثا: تدريب موظفي الائتمان: إن قلة خبرة موظفي الائتمان وعدم خبرتهم قد يؤدي إلى إعطاء تسهيلات ائتمانية بدون إجراء دراسة كاملة وصحيحة على اوضاع الحاصلين عليها مما ينتج عنه ارتفاع في القروض الهالكة في البنك. والطريق الأساسية لتجنب مثل هذه العواقب هو تدريب موظفي الائتمان على كيفية إجراء التحليلات الشكل المطلوب وكذلك أصول الاستفسار وأخذ أكبر قدر من المعلومات الدقيقة وفي الوقت المناسب.

ووسائل أخرى للحد من الإخطار المصرفية:

1- **توزيع خطر القرض:** إذا كان حجم القرض كبيرا ومدته طويلة نسبيا فان البنك يفضل تقديم نسبة أو جزء فقط من القرض على أن يوزع باقي القرض على مؤسسات مالية أخرى وذلك لتجنب خطر عدم التسديد بمفرده.

¹ برايان كويل، تحديد مخاطر الائتمان، مرجع سبق ذكره، ص 263

2- **التعامل مع عدة متعاملين:** تجنباً لما يكمن أن يحدث من أخطار فيما يتعلق بتركيز نشاطات المصرف مع عدد محدود من المتعاملين، فإنه يلجأ إلى توزيع عملياته على عدد غير محدود من المتعاملين حتى إذا وقع ما لم يكن في الحسبان من عسر أو إفلاس لا لحد المتعاملين أو بعضهم فإن البنك يمكن له أن يتجاوز ذلك دون عناء كبير.

3- **تمويل أنشطة وقطاعات مختلفة:** أن البنك تجنباً منه لما يمكن أن يحدث من أزمات أو ركود أحد القطاعات دون غيره، يلجأ إلى توزيع أمواله على مختلف الأنشطة والقطاعات، حتى يمكن له أن يعوض الخسائر الناجمة عن أزمات نشاط معين بأرباح من نشاط أو قطاع آخر.

4- **عدم التوسع في منح الائتمان:** أن البنك التجاري يهدف أساساً إلى الربح والذي يكون الموجه الأساسي أو الرئيسي لنشاطه. لذلك فإنه يراقب نفيه باستمرار تجنباً للغرور بفرص الربح المتوقعة، ويعمل على عدم التوسع في منح الائتمان دون حدود، بل يقدم ذلك في حدود إمكانياته المالية وبما يتناسب وقدرته على استرجاع هذه القروض وكذا هيكله المالي خاصة ما يتعلق بجانب البعد الزمني لمصادر أمواله.

5- **العمل على تحديد قدرات البنك التمويلية:** بحيث أن البنك يكون على اطلاع دائم ومسبقاً بقدراته التمويلية (كمية، الكيفية أو الزمنية) حتى يتمكن من تحديد المبالغ الإجمالية التي يمكن له أن يقدمها كقروض بأخذ بعين الاعتبار للأحوال الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والطبيعية ما أمكن ذلك عند تقديمه لأي قرض.

6- **تطوير أنظمة الرقابة الداخلية للبنك:** لكي يمكن للبنك أن يتجنب الكثير من الإخطار خاصة ما تعلق منها بجانبها الإداري والمحاسبي، ينبغي له أن يدعم ويطور أجهزة رقبته الداخلية، لما لها من أهمية في متابعة مختلف العمليات البنكية المرتبطة بوظيفة الإقراض ثم بالإخطار التي يمكن أن تحدث واكتشافها في الوقت المناسب واتخاذ القرارات اللازمة للحد منها في حينها.

7- **التأمين على القرض:** لعل من إحدى الوسائل الهامة لتجنب خطر عدم التسديد خاصة هو التأمين على القروض الممنوحة للمتعاملين، حيث يلزم البنك متعاملة بالتأمين، حتى يتمكن من استرداد ما أمكن في حالة تحقق الخطر.

8- العمل على استخدام أساليب التكنولوجيا المعاصرة في مجال النشاط المصرفي: وتطوير الصناعة المصرفية في مجال الإقراض خاصة، تجنباً لخطر عدم التسديد وكذا خطر تجميد الأموال المصرفية.

9- تحري الدقة والحذر عند دراسة ملفات القروض الممنوحة: وذلك عن طريق الدراسة الدقيقة للجانب المالي للمقترض ولجميع الجوانب المرتبطة بالمحيط الذي يعمل فيه.

10- تكوين العنصر البشري والمتخصص في النشاط المصرفي: والقادر على التنبؤ بمستقبل الأحوال الاقتصادية والنقدية المحلية والدولية، والذي يمكن أن يجنب المصرف مخاطر بتكلفة اقتصادية، انه فضلا عن الإجراءات والتدابير التي يتخذها البنك تجنباً للمخاطر التي يمكن أن تحدث، نجد أن هذه الإجراءات والتدابير التي يتخذها البنك تجنباً للمخاطر التي يمكن أن تحدث، نجد أن هذه الإجراءات والوسائل عادة ما تكون مرفقة بضمانات للقروض الممنوحة مهما كان هذه الضمانات وطبيعتها

خلاصة:

إن عملية تسيير وتحدي التعرض إلى المخاطر التي تتعرض لها القروض، يتضح أن أهم خطر هو عدم قدرة العميل على السداد عند حلول الأجل وهو العمل البنكي وقد بينا ما هي المؤشرات المعتمد عليها لمعرفة خطر القرض وتحديد الأسباب المؤدية لذلك انطلاقاً من الطرق الوقائية لقياس هذه المخاطر كما أن من الضروري جداً إدراج تسيير خطر القرض كأداة في اتخاذ القرار المالي لمنح

الفصل الثاني : تسيير وتحديد مخاطر القروض البنكية وقياسها وفقا لاتفاقية بازل

القروض أو الرفض وكمحور هام في الإطار العام لتفكير المسؤولين وأصحاب القرار وكذا الحد من وقوع هذه المخاطر والتحوط منها.

الفصل الثالث

دراسة حالة قرض الشعبي
الجزائري وكالة الأغواط - CPA-

تمهيد:

بعد دراستنا النظرية لكل من القروض ومخاطرها وظروف تسييرها وكذلك تأثير القروض على عملية التنمية باعتبار البنك هو المسؤول الأول عن منح القروض أردنا نختم دراستنا بجانب تطبيقي والذي نحاول فيه بإضافة إلى حالة قرض عم الشباب من طرف CPA التعريف القرض الشعبي الجزائري ومن ثم نستطيع أن تبرر من خلال دراستنا طريقة متابعة القرض ومعالجة مخطر عدم السداد.

المبحث الأول: تقديم عام للقرض الشعبي الجزائري

من خلال هذا المبحث سوف نحاول تعريف بنك القرض الشعبي الجزائري والتطرق إلى نشأته وهيكله التنظيمي

المطلب الأول: نشأة وتعريف بنك القرض الشعبي الجزائري

أولاً: نشأة بنك القرض الشعبي الجزائري

تأسس القرض الشعبي الجزائري في 1966/12/26 بالأمر 66/ 366 برأس مال بلغ 15 مليون دج فورث النشاطات المصرفية التي كانت تديرها من قبل البنوك الشعبية: ¹ Populaires Banques

- المصرف الشعبي التجاري والصناعي بالجزائر العاصمة (BPCIA)

- المصرف الشعبي التجاري والصناعي لعنابة (BPCIAN)

- المصرف الشعبي التجاري لوهرا (BPCIO)

- المصرف الشعبي والتجاري والصناعي لقسنطينة. (BPICIC)

و كذلك من طرف مؤسسات أجنبية:

- بنك الجزائر مصر سنة 1967 (BMAM – MISR)

- شركة مرسيليا للقرض (SMC) سنة 1968

- المؤسسة المصرفية الفرنسية للقرض (CFCB) سنة 1972.

في 1985 / 04 / 30 انبثق عن (CPA) بنك التنمية المحلية (BDL) بموجب المرسوم 65 / 85 تم التنازل لفائدته عن 40 وكالة وتحويل 550 موظف وإطار و 89000 حساب تجاري للزبائن.

ثانياً: تعريف بنك القرض الشعبي الجزائري

طبقاً للقانون الأساسي الذي يحدد المؤسسة كمصرف ذو نشاطات شاملة، فمهمة القرض الشعبي الجزائري تكمن في المساهمة في ترقية قطاع البناء والأشغال العمومية، قطاع الصحة وصناعة الأدوية، التجارة والتوزيع، الفنادق والسياحة، وسائل الاعلام، الصناعات المتوسطة والصغيرة والتقليدية.

و طبقا لأحكام القوانين السائدة في الجزائر فإن القرض الشعبي الجزائري يقوم بالعمليات المصرفية والقرض وهو مؤهل لقبض الودائع ومنح القروض بمختلف أشكالها والمساهمة في رؤوس أموال كل المؤسسات وفتح الاعتمادات لحساب الغير ممنوحة من طرف مؤسسات مصرفية أخرى.

بعد إصدار القانون المتعلق باستقلالية المؤسسات في 1988 أصبح القرض الشعبي الجزائري مؤسسة عمومية اقتصادية ذات أسهم تمتلكها الدولة كليا.

و ابتداء من 1996 وبمقتضى المرسوم القانوني الخاص بإدارة الأموال التجارية للدولة وضعت المصارف العمومية تحت سلطة وزارة المالية.

بلغ رأس مال البنك عند تأسيسه 15 مليون دج حيث شهد التطورات التالية:

الجدول رقم (03) : تطور رأس مال القرض الشعبي الجزائري

السنة	مبلغ رأس المال
1966	15 مليون دج
1989	800 مليون دج
1992	5، 6 مليون دج
1994	9، 31 مليار دج
1996	13، 6 مليار دج
2000	21، 6 مليار دج
2004	25.3 مليار دج
2006	29.3 مليار دج
2010	48.3 مليار دج

وبعد ما أوفى البنك بكل الشروط المؤهلة المنصوص عليها في أحكام قانون النقد والقرض، تحصل القرض الشعبي الجزائري على موافقة مجلس النقد والقرض وأصبح ثاني بنك معتمد في الجزائر.

تتكون شبكة استغلال البنك من 121 وكالة تشرف عليها 15 مجموعة استغلال، يبلغ عدد الموظفين بالبنك 4515 فردا من بينهم 1259 متحصلين على شهادات جامعية من مدارس كبرى وتتنوع هذه الأرقام¹ كما يلي

الجدول رقم (04): موظفو البنك وأعدادهم

الموظفون	العدد
إطارات عليا	390
إطارات متوسطة	941
نظراء	2288
أعوان	896

المصدر: وثائق مقدمة من وكالة القرض الشعبي

وتستخدم شبكة الاستغلال 74% من مجموع موظفي البنك. وحاليا بنك القرض الشعبي الجزائري منظم في شكل ثلاث وكالات هي:

النوع الأول: مقسم إلى خمس مصالح هي:

- ✓ مصلحة الصندوق بالدينار والعملة الصعبة.
- ✓ مصلحة القروض.
- ✓ مصلحة التجارة الخارجية.
- ✓ المصلحة الإدارية.
- ✓ مصلحة المراقبة.

النوع الثاني: مقسم إلى أربعة مصالح هي:

- ✓ مصلحة الصندوق بالدينار والعملة الصعبة.
- ✓ مصلحة القروض.
- ✓ مصلحة عمليات التجارة الخارجية.

¹ <https://www.cpa-bank.dz/>

✓ مصلحة الإدارة والمراقبة.

النوع الثالث: مقسم إلى مصلحتين هما:

✓ مصلحة الصندوق بالدينار والعملة الصعبة.

✓ مصلحة الإدارة والمراقبة.

المطلب الثاني: وظائف القرض الشعبي الجزائري وهيكلها التنظيمي

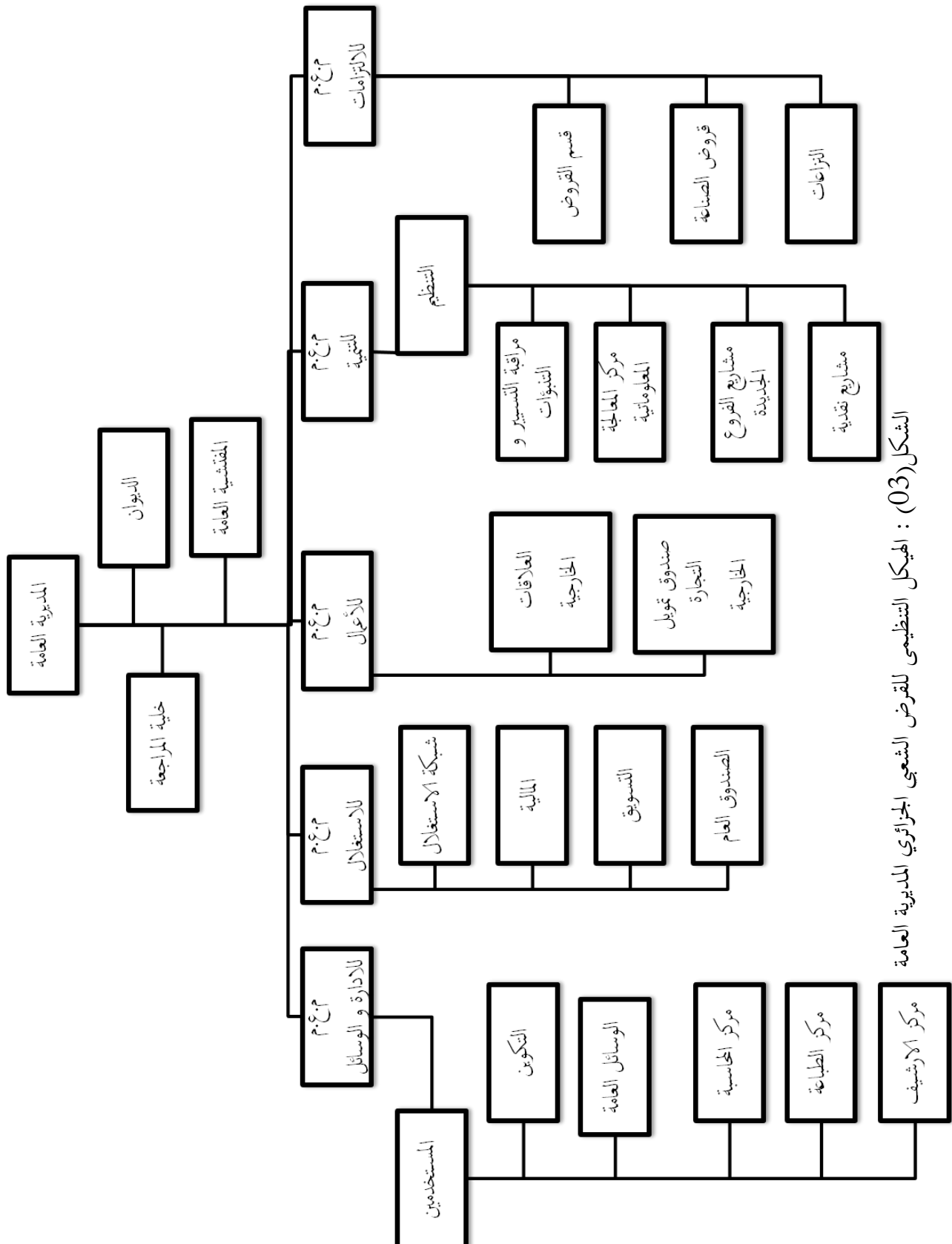
أولا: وظائف القرض الشعبي الجزائري

بنك القرض الشعبي الجزائري هو هيئة مالية حكومية مشكلت قانونا مؤسسة مالية عمومية برأس مال قدره 21.000.000.00 دج وكغيره من بقية البنوك والهيئات المالية يعتمد على جمع وتحصيل أموال من القطاعين العام والخاص والاستثمار بتقديم قروض طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل. تتمثل الوظائف الأساسية لوكالة القرض الشعبي الجزائري في:

- تقديم قروض للحرفيين، الفنادق، قطاعات السياحة والصيد، التعاونيات غير الفلاحية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. إضافة إلى إقراض أصحاب المهن الحرة وقطاع المياه والري.
- تقديم القروض وسلفات لقاء سندات عامة إلى الإدارات المحلية، وتمويل الدولة، الولاية، البلدية، الشركات الوطنية.
- تقديم القروض للأفراد.
- جمع الودائع.
- تحويل العملات.
- القيام بعمليات البناء والتشييد من خلال قروض متوسطة وطويلة الأجل.

ثانيا: الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري

الشكل التالي يوضح الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري:



المطلب الثالث: تنظيم القرض الشعبي الجزائري

تتلخص مهام مختلف المديريات المكونة له فيما يلي:

1. **المديرية العامة:** يرأسها الرئيس المدير العام PDG الذي يعتبر بمثابة العضو المركزي، ويقوم بعمليات التنسيق والمراقبة والتسيير وتطبيق استراتيجية البنك وأهدافه وله صلاحيات اتخاذ القرار وإصدار الأوامر وتحديد سياسة البنك.

و إلى جانب الرئيس المدير العام توجد بالمديرية هيئة استشارية ومفتشية عامة وخليّة مراجعة.

و تحت رئاسة المديرية العامة توجد 5 مديريات عامة مساعدة كل واحدة منها لها تخصص معين.

2. المديريات العامة المساعدة:

أ- **المديرية العامة المساعدة للالتزامات:** وهي مديرية متخصصة في اعمال القروض وما يتبعها من نزاعات قانونية، كما تقوم بالتمويل القانوني للمؤسسات الوطنية، لتقوم بتحضير ودراسة السياسة العامة للإقراض وتحديد الواجهة العامة للقروض ومتابعتها .

ب- **المديرية العامة المساعدة للتنمية:** تسهر على تطوير وتنمية هياكل البنك، وهي عنصر أساسي في إعداد مخططات نمو البنك ودراساتها ، وهي المكلفة بمراكز الاعلام الآلي وتطوير نظام المعلومات.

ت- **المديرية العامة المساعدة للأعمال الدولية:** ومهمتها تتمثل في التمويل الخارجي وتسيير عملية الصرف ، وتسعى لتنمية العلاقات مع المنظمات المالية الدولية، وضمان التحويلات للمراسلين الأجانب وتقوم أيضا بتمويل التجارة الخارجية.

ث- **المديرية العامة المساعدة للاستغلال:** وهدفها الأساسي هو تطوير النشاط التجاري للبنك وتنشيط الربط ومراقبة التسيير شبكة الاستغلال كما تشارك في إعداد مخطط التنمية وتوسيع شبكة الاستغلال، وتقوم بدراسة السوق وتطوير المنتجات وتحسين نوعية الخدمات.

ج- **المديرية العامة المساعدة للإدارة والوسائل:** من مهام هذه المديرية تحضير سياسة الموارد البشرية وتدريب المستخدمين، كما أنها مكلفة بالوسائل والتجهيزات التقنية.

المبحث الثاني: دراسة حالة عدم السداد قرض لدعم الشباب

تقوم الوكالة بتقديم انواع كثيرة من القروض كقروض الاستثمار وقروض العقارية ..الخ، ولذلك يقوم البنك باتخاذ جميع الاحتياطات اللازمة للتفادي في وقوع مخاطر منحها خاصة مخطر عدم السداد.

لكن في الفترة الاخيرة اصبحت تمنح قروض لتشغيل الشباب بكثرة وذلك لقلّة مناصب العمل والاقبال الشديد عليها.

نظرا لذلك سنتطرق الى أهم الإجراءات والاحتياطات التي يقوم بها البنك لتجنب الوقوع في مخاطر القروض ومتابعتها فيما اذا وقعت وكذلك دراسة ملف متحصل على قرض ومتابعته .

المطلب الاول: خطوات متابعة القروض بالنسبة لوكالة الأغواط

1. تهتم الوكالة بالضمانات لأنها الحل الوحيد المضمون لاسترداد القرض في حالة الامتناع عن

السداد لذلك تقوم بالمطالبة باي وثيقة قد تضمن حقوقها وهناك نوعين من الضمانات :

1- الضمانات الداخلية: وتتمثل في:

- فتح حساب بنكي
- جدول الاستهلاك + السندات
- اتفاقية القرض

2- الضمانات الخارجية:

- الرهن الحيازي على المنقولات
- الرهن الرسمي (العقاري) ويتم على العقارات
- الرهن على المركبات

و لا تقدم جميع هذه الوثائق على جميع القروض وانما على حسب نوع القرص الممنوح (مثلا الرهن الرسمي -العقاري- يقدم في حالة القرض العقاري)

ملاحظات:

- يجب ان يكون مبلغ الضمان اكبر او يساوي مبلغ لقرض .
- تقوم الوكالة بطلب هذه الوثائق قبل منح القرض وذلك لضمان حقوقها وذلك لأنه في هذه الحالة يكون طالب القرض مستعد على جلب والامضاء على اي وثيقة ولاكن فيما اخذ المبلغ يصعب على البنك ضمان حقوقها .

II. مبلغ القرض يقسم الى جزئين :

1- جزىء 30% : ويمنح الشيك الاول بموجب الفاتورة الشكلية التي قدمها المقترض يسما جزىء

A LA COMMEDE اي الجزىء الذي سيقوم المقترض بطلب السلعة من الموزع .

2- جزىء 70%: ويمنح ذا الشيك بموجب الفاتورة النهائية التي قدمها المقترض البنك ويكون هذا

اخر اجراء في عملية منح البنك

ملاحظة:

لا تكون النسبتين 30 % و 70% ثابتة ، فيما انها قد تكون اكبر او اقل المهم ان تكون قد اكمل كل مبلغ القرض 100%.

III. تقوم المقترض بتسديد وفقا لجدول الاستهلاك وتحتوي على فترتين فترة التأجيل وتكون مدتها على حسب نوع القرض (مثلا قروض لتشغيل الشباب) ، وفترة التسديد كذلك على حسب نوع القرض (مثلا اذا كان عقاري فتتم عملية التسديد كل شهر) .

IV. في فترة التأجيل يقوم البنك بالزيارة الميدانية للمشاريع للتأكد من سيره ووجود العتاد المرهون .
V. في حالة عدم السداد يقوم البنك بإعطاء فرصة للمقترض بتسديد اذا تجاوز هذه الفترة تطبق عليه اجراءات متابعة القرض والمتمثلة في :

1- الاجراءات الداخلية :

- يقوم الممثل القانوني للبنك بإرسال اعدار بالتسديد الاول للمقترض ويذكر فيه مدة التي امتع فيها عن التسديد وكذلك المبلغ اللازم ويذكره بينود الاتفاقية .
- ارسال الاعذار الثاني وذلك للتذكير او في حالة عدم وصوله اليه للتأكد ومنحه فرصة لتسديد
- ارسال الوكالة انذار للمقترض وهنا يقوم بإنذاره انه فيما اذا لم يقم بتسديد البنك سيلجأ الى القانون لاسترداد دينه .

2- الاجراءات الخارجية :

- تقوم الوكالة بإرسال اعدار للمقترض عن طريق محضر قضائي يأمره بالتسديد .
 - يتقدم البنك بتقديم طلب الى المحكمة بإصدار امر بحجز العتاد المرهون في المزاد العلني .
- حالة تنفيذ امر بيع العتاد :

1- في حالة وجود العتاد المرهون : يباع في المزاد العلني اذا وفى المبلغ الدين فهنا ينتهي الامر

2- في حالة وجود العتاد المرهون : يباع في المزاد العلني اذا لم يوفي قيمة الدين كاملا ترفع قضية للعدالة فب القسم التجاري (قضية استكمال مبلغ الدين).

3- حالة عدم وجود العتاد المرهون : يحرر المحضر القضائي محضر عدم وجود العتاد المرهون وهنا تطرح قضيتين للعدالة:

اولا: قضية في القسم الجزائي: قضية خيانة الامانة والتصرف في مل مرهون

ثانيا: قضية في القسم التجاري: المطالبة بمبلغ الدين .

المطلب الثاني: دراسة ملف القرض

تقديم الملف الاولي من طرف السيد (س.ز) والمتمثل في :

- طلب خطي
- نسخة من بطاقة التعريف
- شهادة ميلاد أصلية
- شهادة عدم الانتساب CASNOS /CNAS
- المؤهلات التي يمتلكها طالب القرض
- نسخة من السجل التجاري
- الرقم الجبائي
- عقد الإيجار للمحل (محدد سنتين قابلة للتجديد أو خمسة سنوات)
- محضر معاينة وكالة ANSEJ للمحل الذي يمارس فيه نشاطه

2.2. دراسة الملف من طرف البنك واستكمالاه:

- بعد التأكد من صحة البيانات ومن مدى توافر الشروط في طالب القرض يعد البنك وثيقة تحت اسم دراسة الملف وهي مكونة من أربعة صفحات:

صفحة الأولى: تحتوي على معلومات خاصة بالقرض عن الشخص الطالب للقرض ومدة القرض بالإضافة إلى الضمانات المطلوبة:

- عقد ارضن الحيازي- كما هو موضح في الملحق رقم 01
 - عقد تأمين على العتاد - كما هو موضح في الملحق رقم 02
 - عقد انخراط في صندوق FCM
- صفحة الثانية:** ميزانية المالية للمشروع

صفحة الثالثة: شرح نوع المشروع والغرض منه وأهدافه وبالإضافة إلى شرح عن مؤهلات المقترض

صفحة الرابعة: تتضمن المعلومات التالية:

- مدة القرض
- نسبة الفائدة المنخفضة
- المخاطر المتدنية عن المشروع
- أو أي مدير وكالة البنك عن المشروع
- آراء لجنة القرض بالبنك وهي لجنة مكونة من موظفي مصلحة القروض.

دراسة الملف الاقراضي:

1. الدراسة المالية للمشروع: بعد حصول وكالة (CDA) على الوثائق السابقة تقوم بدراسة المالية او تحليل طلب الاقتراض وذلك بدراسة:

- ميزانية افتتاحية
- الميزانية التقديرية لخمس سنوات كما هو موضح في - الملحق رقم 03 -
- جدول حسابات النتائج
- الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى ميزانية المالية
- التحليل بواسطة النسب

ثانيا: اتخاذ قرار الائتمان:

مرحلة قبول مشروع مما سبق من الدراسة والتحليل للميزانية الافتتاحية التقديرية لـ 8 سنوات وجدول حسابات النتائج والتحليل من خلال النسب المالية فقد قرر البنك قبول طلب القرض في هذا العميل.

- تتعلق معظم طلبات بتمويل المشاريع كالمخابز والنقل والحلاقة والفلاحة ... الخ.
- عند موافقة البنك منح القرض يتم إبرام العقد بينه وبين صاحب المشروع عند الاتفاقية والقرض متوسط المدى تشغيل الشباب لدى الموثق دفع مصاريف على حسب ما نص عليه القانون التجاري الجزائري وهو يحتوي على الوثائق التالية:

- نظرا لما هو موضح في - الملحق رقم 04 -

1. اسم البنك:

القرض الشعبي الجزائري وهو يحتوي على رأس مال يقدر بـ: 29.300.000.000 دج وعنوانه الثاني 02 شارع العقيد عميروش الجزائر الممثل من طرف السيد المدير وكالة الأغواط الكائنة بالأغواط شارع أحمد بن سالم رقم 176

(1) اسم السيد: علواني صالح رئيس مدير عام 176 "من جهة"

(2) السيد ب .ع معلومات خاصة بالمستفيد المدعو "المقترض من جهة أخرى"

(3) الموضوع: منح قرض وفق الشروط:

- مبلغ القرض 6226421.00 دج
- الغرض: شراء معدات لفتح مؤسسة لصناعة مواد البناء بالإسمنت المسلح
- مساهمة المقترض: نسبة 10% من مبلغ المشروع محل التمويل 992462.92 دج
- مساهمة صندوق ANJEJ 20% من مبلغ المشروع أي 1983155.73 دج

مدة القرض:

- المدة الإجمالية: 60 شهر ابتداء من تاريخ تعبئة
- مرحلة الاستعمال : 00 اشهر
- في حالة تأجيل: 12 شهرا ابتداء من أول استعمال
- في حالة التسديد 48 شهرا ابتداء من انتهاء مرحلة التأجيل
- نسبة الفوائد: 2.50 %
- الضمانات:

- رهن العتاد والمعدات الخاصة بالمشروع
 - فتح حساب لدى بنك القرض الشعبي الجزائري
 - انخراط لدى صندوق الضمان قروض الشباب ذوي المشاريع
 - تسديد مبلغ القرض: يسدد مبلغ القرض كل 6 أشهر
 - الكيفيات الخاصة لاستعمال القرض: يمنح القرض على دفعات
- الشروط العامة للقرض:

1. مبلغ وموضوع القرض: إن القرض الشعبي الجزائري يمنح للمقترض بموجب اتفاقية السابقة قرضا في حدود المبلغ المحدد في الشروط الخاصة
2. مدة القرض: يمنح القرض إجمالية تنقسم على ثلاث مراحل متباينة ومتابعة كما هو مذكور في اتفاقية القرض.
3. العملات :

- عمولة التعهد: يدفعها المقترض لقرض الشعبي الجزائري تكون موافقة للنسبة المذكورة في الشروط الخاصة تحسب لكل 6 أشهر على جزء الغير مستعمل من القرض.
- عمولة التسيير: يدفعها في القرض الشعبي الجزائري عند إمضاء هذه الاتفاقية وفقا للشروط المذكورة فيها.

4. كيفية استعمال القرض:

يتم استعمال القرض طبقا لحاجيات التمويل وذلك بتقديم إثباتات يعود تقدير صلاحياتها إلى القرض الشعبي الجزائري وبعد:

- تلبية كافة الشروط المتعلقة بتحقيق التمويل الذاتي ومساعدة الصندوق الوطني لتشغيل الشباب
- تقديم وثيقة الانضمام إلى الصندوق الكفالة المشتركة لضمان إطار القروض الممنوحة إلى الشباب ذوي المشاريع.
- دفع العمولة المنصوص عليها في المادة 05.
- اخذ كل الضمانات المطلوبة والمذكورة في الشروط الخاصة
- عند فتح حسابات في دفاتر القرض الشعبي الجزائري باسم المقترض والقرض الشعبي الجزائري.

5. تخصيص القرض: يجب على المقترض أن يخصص مبلغ القرض لإنجاز مشروع الممول دون سواه.

6. سندات لأمر: يحتفظ القرض الشعبي الجزائري بحق طلب من المقترض اكتتاب وتسجيل سندات لأمر للقرض الشعبي الجزائري تمثل مبلغ القرض، يعفي القرض الشعبي الجزائري من القيام بإجراء أي احتجاج فيما يخص هذه السندات.

7. كيفية التسديد:

- يتم التسديد للقرض كل 6 أشهر إلى غاية الدفع الكلي يتم التسديد لدى القرض الشعبي الجزائري.

- في حالة التأخير في التسديد: أي بعد الأجل المتفق عليه يتم دفع العقوبة بنسبة 02% سنويا

8. الاستحقاق المسبق: تفسح هذه الاتفاقية وتصبح كل المبالغ بما فيها أصل الدين وكذا المصاريف الملحقات واجبة الأداء فوراً ولا يمكن طلب أي استعمال آخر من القرض الشعبي الجزائري في حالة عدم التنفيذ أو خرق المقترض لإحدى الالتزامات المنصوص في هذه الاتفاقية بعد مضي 15 يوما من تاريخ الإنذار دون إجراء قضائي مثل حالة إفلاس أو تصفية القضائية أو تسوية ودية المصادق عليها الناتجة عن توقف النشاط أو التوقف عن التسديد.

- حالة تعرض الأملاك المخصصة للضمان للهلاك أو الإتلاف بسبب مقترض
- حالة متابعة للمقترض بسبب الالتزامات جباية.

9. التسديد المسبق: يمكن للمقترض أن يحرر كليا أو جزئيا من هذا القرض قبل الآجال المتفق عليها ويجب عليه في هذه الحالة أن يوفي بعمولة قدرها 1% محسوبة على المبالغ الأصلي

للدين الذي سيتم تسديده مسبقا التسديدات الجزئية ستخضع بالأولية آخر الآجال التسديد الأبعد.

10. الشرط الجزائي + الرسملة: في حالة ما إن اضطرت القرض الشعبي الجزائري من أجل استيفاء دينه المؤول لأمر أو رفع دعوى اللجوء إجراء آخر، يصبح ذلك الدين منح ذات نسبة متغيرة وفقا للشروط البنكية المعمول بها القرض الشعبي الجزائري والمطبقة على المكشوف بالحساب تضاف عليها نسبة 2% تحسب ابتداء من تاريخ استحقاق المبالغ الغير ممددة دون المساس بالمصاريف والرسوم التي تقع على عاتق أن يقدم الضمانات المذكورة الخاصة لفائدة القرض الشعبي الجزائري والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.
11. التأمينات : الانضمام إلى الصندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القرض الممنوح أياها للشباب المشاريع.

- التأمين لدى إحدى شركات التأمينات لمجمل محلاته التجارية وكذا التجهيزات والبضائع بمبلغ يساوي التكلفة إجمالية للمشروع.
- تفويض وثائق التأمين المتعددة الأخطار لفائدة القرض الشعبي الجزائري .
- تحديد وثائق التأمين عن أجلها بدون تذكرة من طرف القرض الشعبي الجزائري وذلك إلى غاية التسديد الكلي للقرض.

12. تنفيذ المشروع بتعهد المقترض ب:

- إنجاز المشروع: بالهمة والفعالية المطلوبتين وفقا للطرق الإدارية والمالية والتقنية اللائقة طبقا للوثائق القرض الشعبي الجزائري
- تخصيص كل الأملاك والخدمات الممولة بواسطة هذا القرض لتنفيذ المشروع دون سواء
- التقييم التقني والمالي: يقوم القرض الشعبي الجزائري بالاتفاق مع المقترض على كفاءات القيام لهذا التقييم
- لكن إذا لاحظ القرض الشعبي الجزائري أن تصرف المقترض يتجه في غير مصالحه فإنه يحق له أن يتخذ الإجراءات التي يراها مناسبة للدفاع عن مصالحه

13. التصريح: يصرح المقترض تحت طائلة عقوبة لقانون:

- أن الأملاك المخصصة لضمان القرض غير مقيدة بأي قيد كان أو امتياز ما.
- أن يودع لدى القرض الشعبي الجزائري كامل رقم أعماله وذلك إلى غاية التسديد الكلي للدين.

14. الوفاء بالحقوق والرسوم:

- كل الحقوق والرسوم كمن أي طبيعة كانت مصاريف المتعلقة بهذه الاتفاقية أو التي تكون تابعة وناتجة عنها تقع على عاتق المقترض الذي يتمثل لها.

15. المواطن المختار: لتنفيذ هذه البنود وتوابعها اختار الطرفان موطنهما بالعناوين الخاصة بهما المذكورة في الاتفاقية

الاختصاص القضائي: كل النزاعات التي يمكن أن تحدث من جراء تنفيذ هذه البنود او تفسيرها تدفع في حالة عدم تسوية ودية أمام المحكمة المختصة

المطلب الثالث: ادارة مخطر عدم سداد القرض

VI. قدم طالب القرض الضمانات وقدم نوعين من الضمانات:

3- الضمانات الداخلية: وتمثلت في:

- فتح حساب لدى بنك يضمن للبنك حقوقها
- جدول الاستهلاك - كما هو موضح في الملحق 05
- اتفاقية القرض - كما هو موضح في الملحق 04
- 4- الضمانات الخارجية:
- الرهن الحيازي على المنقولات - كما هو موضح في - الملحق رقم 01 -

امتنع الزبون عن السداد الذي كان يتوجب عليه التسديد ب 2012/01/12 اذ طبق عليه اجراءات متابعة القرض والمتمثلة في:

3- الاجراءات الداخلية:

- إرسال اعدار بالتسديد الثاني للمقترض وذكرت فيه مدة التي امتع فيها عن التسديد والمتمثلة في قسطين والتي حل تاريخها 2013/07/12 وكذلك المبلغ اللازم 1.038.588,59 وذكره ببنود الاتفاقية. كما هو موضح في - الملحق رقم 6 -
- ارسال الوكالة انذار للمقترض وهنا يقوم بإنذاره انه فيما اذا لم يقم بتسديد البنك سيلجأ الى القانون لاسترداد دينه.

4- الاجراءات الخارجية:

- تقوم الوكالة بإرسال اعدار للمقترض عن طريق محضر قضائي يأمره بالتسديد.
- يتقدم البنك بتقديم طلب الى المحكمة بإصدار امر بحجز العتاد المرهون في المزاد العلني.
- اصدار البنك قرار بيع عتاد مرهون بتاريخ 2015/02/08 حسب - الملحق رقم 7 -
- اصدار الصيغة التنفيذية لتنفيذ الحكم من طرف المحكمة

حالة وجود العتاد المرهون: يباع في المزاد العلني إذا لم يوفي قيمة الدين كاملا ترفع قضية للعدالة فب القسم التجاري (قضية استكمال مبلغ الدين).

التحليل الشخصي :

من خلال دراستنا لهذا الملف نستنتج ان هذا المقترض تقدم بطلب قرض لتوسيع مشروعه و المتمثل في فتح مؤسسة لصناعة مواد البناء بالإسمنت المسلح و وقع البنك في خطر عدم السداد نتيجة ل :

- 1- الثقة التي منحها البنك للعميل نتيجة انها ليست المرة الاولى التي يتعامل معه .
- 2- الظروف الاقتصادية الراهنة ان هناك ازمة مالية قد تكون اثرت على المشروع.
- 3- التساهل مع العميل في بعض الامور التي جعلته يتهاون .
- 4- عدم التقدير الجيد لنتائج هذا المشروع .
- 5- عدم متابعة المقترض مباشرة بعد عدم تسديده و منحه مدة طويلة جدا لتسديد مما قد يؤدي بهم الى تراجع قيمة الضمانات اثناء بيعها في المزاد .
- 6- طول مدة النزاعات القانونية الذي قد يسبب لهم خسارة كبيرة .

خلاصة:

من خلال دراستنا للحالة التطبيقية والتي كان الغرض منها تسليط الضوء على أهم المخاطر التي يتعرض لها البنك واجراءات التي يتبعها تسييرها كخطر عدم التسديد عند منحه للقرض وتوصلنا إلى أن البنك يقوم بدراسة قدرة الزبون على التسديد عن طريق مؤشرات النسب المالية وهذا بناء على الوثائق التي يقدمها طالب القرض كالميزانية التقديرية ويهتم بالضمانات بصفة خاصة لضمان حقوقه ونظرا لفشل هذا المشروع وامتناع المقرض قام البنك باتباع الاجراءات اللازمة لتحصيل قرضه.

الختامة

الخاتمة:

تتميز البنوك التجارية بميزة أساسية، ليس كونها إحدى أهم الجوانب الادخارية أو الاستثمارية الهامة للنشاط الاقتصادي فقط، بل بصفقتها العنصر الأساسي للتنمية الاقتصادية وهذا من خلال نشاطاتها التي لم تعد محصورة في نطاق ضيق من المتعاملين بل أصبحت عملية يومية تشمل قطاعا واسعا من الأفراد والمؤسسات والمنظمات مما يجعلها أكثر عرضة للمخاطر التي قد تسبب في خسارتها.

إن أصعب القرارات التي يواجهها المصرفي في عمله هي تلك المتعلقة بعمليات الإقراض، كونها غالبا ما تكون محفوفة بالمخاطر خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الحالية التي تمتاز بعدم الاستقرار.

فالبنك ليس حرا في تعاملاته مع الغير لأن هناك عدة معايير تتحكم في قدرته علي منح القروض، منها ما هو خارجي عنها يفرضها عليه المحيط الخارجي كما يبقى التصنيف الأساسي للقروض هو معيار زمن باعتباره السبب الأساسي في وجود الأخطار بمختلف أنواعها، لكن لا ننسي أن هناك ضمانات تبقى وسيلة تزيد من ثقة البنك وأخذ الاحتياطات اللازمة في المستقبل.

ولمعرفة ماهية الوسائل والسبل التي يتبعها البنك لتجنب مثل هذه الأخطار، يتوفر لديه مجموعة من التقنيات تختلف حسب طبيعة القروض، إذن وسائل التقييم وسبل مواجهتها تتغير وتتكيف حسب خصوصية هذه المخاطر، ومن بين هذه الوسائل نذكر منها تحليل الوضعية المالية للمؤسسة مع الضمانات المقدمة من قبلها.

كما أن البنوك التجارية تتعرض لعدة مخاطر من خلال منحها للقروض، كمخاطر عدم السداد والظروف الاقتصادية وغيرها من اسباب التي قد تؤدي الى حدوث هذه المخاطر لهذا فان البنك يهتم بهذا الجانب بدقة وعناية شديدة، لهذا يقوم بالدراسة الجيدة للعميل عن طريق الاستفسار عن سمعته ووضعه المالي وكذا الدراسة المسبقة لملف القرض وتحليل المالي له فيما إذا يستطيع المقترض التسديد او لا.

يعتمد البنك في تقديره لمخاطرة القرض على طريقة الكلاسيكية والطريقة الإحصائية فالأولى تعتمد

على دراسة مختلف النسب والمؤشرات المالية للمؤسسة طالبة القرض ام الثانية فتعتمد على طريقة القرض التتقضي المتمثلة في تحديد مختلف العينات وقياس ملاءمتها المالية ونجد أيضا طريقة رجال القرض التي تعتمد على تجربة الأخصائيين القدامى وأرائهم الخاصة

- حيث نجد أن الطريقة الإحصائية المتمثلة في القرض التتقيطي تعد الأصح والأنجع لتقدير خطر القرض على عكس الطريقة التقليدية المتمثلة في التحليل المالي. نقص اليد العاملة المتخصصة في بمصلحة خطر القرض أو بالأحرى لم يفتح بعد مكتب متخصص لذلك وبالاكتفاء على الفرضيات المستند عليها يمكن تقديم بعض النتائج والمتمثلة فيما يلي:
 - للبنوك مخاطر متعددة تؤثر على مردوداتها.
 - يعتبر القرض المصدر التمويلي لمختلف الأفراد والمؤسسات العاجزة.
 - مخاطر القروض البنكية كثيرة أهمها خطر عدم السداد.
 - طرق تفسير مخاطر القرض لا تنحصر فقط على الطريقة الكلاسيكية التي تعد الطريقة المتداولة في
 - مختلف البنوك. ذلك لوجود طريقة أخرى لمعالجة خطر عدم التسديد المتمثلة في الطريقة الإحصائية التي
 - تشمل طريقة القرض التتقيطي وطريقة نسب المالية.
 - للتفسير الجيد للمخاطر علينا الاستفسار الجيدة عن سمعة العميل ومركزه المالي.
 - اما الاقتراحات فهي كما يلي:
 - الدراسة الجيدة سواء كانت موضوعية أو ذاتية للزبون الطالب للقرض وذلك لمعرفة ظروفه وإمكانياته ودرجة الثقة بينه وبين البنك.
 - التشديد الرقابي من طرف البنك على العمال أو الأعوان المكلفين بدراسة الملفات ومحاربة التحيز بين الأفراد.
 - اعتماد على الطريقة الإحصائية وذلك لسرعتها ودقتها وفعاليتها إلا انه غير معمول بها في الدول
 - العربية.
 - تكليف اعوان متخصصين في دراسة المشاريع معرفة فيما اذا يحقق عائد ام لا خاصة في البنوك الجزائرية ذلك لافتقارها من هذا الجانب.
 - متابعة المشاريع والزيارات الميدانية للمشاريع للتأكد من صحة وجود المشروع خاصة قروض دعم الشباب.

آفاق البحث:

يبقى موضوعنا واسع الدراسة والاطلاع وهذا نرجوا من المسؤولين تغطية الفجوة الموجودة على مستوى المكاتب المتخصصة في مراقبة خطر القرض، لان هذا ما أدى الى انتشار خطر عدم التسديد. ويبقى المجال مفتوح للتوسع أكثر في استدراك النقائص والوصول الى نتائج أحسن وأكثر فعالية

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

اولا : الكتب

- 1- أحمد غنيم، الديون المتعثرة والائتمان الهارب، بدون دار نشر، 2000
- 2- أسامة عبد الله، الخطر والتأمين الأصول العلمية و العملية، ط4، دار النهضة العربية، القاهرة، 1974
- 3- أسامة عزمي سلام ، شقيري نوري موسى ، إدارة المخاطر والتأمين ، دار حامد للنشر والتوزيع ط 1، عمان ،الأردن، 2007
- 4- برايان كويل ، تحديد مخاطر الائتمان ، اعداد قسم الترجمة بدار الفاروق ، دار الفاروق ، القاهرة مصر ، 2000
- 5- حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مؤسسة الوراق، ط1، 2002،
- 6- حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، ط1، 2002
- 7- خروي مراد، دور البنوك التجارية في تمويل التجارة الخارجية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر، 2002
- 8- السيد بدوي عبد الحافظ، إدارة الأسواق و المؤسسات المالية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1999
- 9- شاكركزويني، البنوك التجارية و التسويق المصرفي، دار أسامة، 2009
- 10- شاكركزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000
- 11- صلاح الدين حسن السيسي، إدارة أموال وخدمات المصارف لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية، دار الوسام للطباعة والنشر، لبنان، 1998،
- 12- صلاح الدين حسن السيمي، إدارة أموال وخدمات المصارف لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية، دار الوسام للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 1989
- 13- طارق عبد العال حماد ، ادارة المخاطر - افراد -ادارات- شركات - بنوك - مخاطر الائتمان - و الاستثمار و المشتقات و اسعار الصرف ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2007
- 14- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2003
- 15- عبد المطلب عبدا لحميد ،البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، مصر 2000.
- 16- عبد المعطي رضا رشيد، محفوظ أحمد جودة، محفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر، عمان، 1999

- 17- عبد المعطي رضا رشيد، محفوظ جودة أحمد، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر، الطبعة 1، 1999
- 18- العلوم المالية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012
- 19- فلاح حسين الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، إدارة البنوك (مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، 2000، عمان
- 20- محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المناهج لنشر والتوزيع، الطبعة 1، الأردن، 2006
- 21- محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، منشأة المعارف، ط2، الإسكندرية، 2000
- 22- محمد محمود عبد ربه، دراسات في محاسبة التكاليف، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000
- 23- محمد محمود عبد ربه، دراسات في محاسبة التكاليف، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000،
- 24- مصطفى رشيد شيحة، الاقتصاد النقدي والصرفي، دار الجامعية للطبع والنشر، بيروت، 2007
- 25- ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف، مديرية دار الكتب للطباعة، جامعة الموصل، العراق، 1995

رسائل جامعية :

- حفيان جهاد، إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في علوم المالية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012
- خضراوي نعيمة، إدارة المخاطر البنكية دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية و البنوك الاسلامية، حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية و بنك البركة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود و التمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2009/2008
- زايدي صبرينة، إدارة و تسيير مخاطر القروض البنكية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة أكلي أمحمد أولحاج، البويرة، 2012.
- عبد القادر بريش، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة مقدمة متطلبات نيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005 - 2006،

- هيدوب ليلي ريمة، المراجعة كمدخل لجودة الحوكمة الشركات، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012

ملتقيات ومؤتمرات:

- 26- مفتاح الصالح، معارفي فريدة، المخاطر الائتمانية تحليلها -قياسها -إدارتها والحد منها ،مداخلة مقدمة الى مؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع ادارة المخاطر الاقتصاد والمعرفة -كلية العلوم الاقتصادية والادارية -جامعة الزيتونة -الاردن، يومي 16-18 افريل 2007
- 27- محمد بن بوزيان، سوار يوسف، محاولة تقدير خطر القروض البنكية بإستعمال طريقة القرض التتقيطي،المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع الادارة المخاطر واقتصاد المعرفة ، جامعة الزيتونة الاردنية، 2007/04/17
- 28- كمال رزيق ، مداخلة بعنوان تقييم تجربة البنوك الاسلامية بالجزائر في ادارة المخاطر الائتمانية ، مقدمة ضمن ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الاسلامية حول التحوط و ادارة المخاطر في المؤسسات المالية الاسلامية ، نسخة الرابعة 5-6 افريل 2012
- 29- عصماني عبد القادر، أهمية بناء أنظمة لإدارة المخاطر لمواجهة الأزمات في المؤسسات المالية، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2009
- 30- نصر عبد الكريم، مصطفى أبو صلاح، ورقة عمل بعنوان المخاطر التشغيلية حس متطلبات بازل 2، دراسة لطبيعتها وسبل إدارتها في حالة البنوك العاملة في فلسطين ، مقدمة في المؤتمر العلمي السنوي الخامس، جامعة فيلادلفيا الأردنية، المنعقدة في الفترة 4 و 5 جويلية 2005، ماي 2007

مجلات:

- مجلة إضاءات مالية، نشرة توعية يصدرها معهد الدراسات المصرفية ، الكويت، ديسمبر 2012، السلسلة الخامسة، العدد 5
- مواقع انترنت :

المراجع باللغة الاجنبية

- Annane ,set Khorche.B. crédit d'exploitation,PGS Banque ,ESC,1997.
- George celée ,l'entreprise et la banque ,ed clet 1983
- Bernard Barthélémy, Gestion des risques, method d'optimisation globale, edition d'organisation, Paris, 2002